

دعوة الحق

مِزَانُ التُّرَاثِ

الْأَقْصَادُ لِلْمُسْلِمِينَ

تأليف
د/ رفعت العوضي

السنة الرابعة

العدد (٤٠)

رجب ١٤٠٥ هـ

أبريل ١٩٨٥ م



مِزَالُ تَرَاثِ الْأَقْضَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ

[الخراج لأبي يوسف ، الكسب للشيباني ، الأموال لأبي عبيد ،
أحكام السوق ليحيى بن عمر ، الأحكام السلطانية للهاوردى ،
الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية ، البركة لعبد الرحمن بن عمر].

دكتور

رفعت العوضى

كلية التجارة - جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

للدكتور

محمد شوقي الفنجري

وكيل مجلس الدولة
واستاذ الاقتصاد الإسلامي

جاء الاسلام منذ أربعة عشر قرنا بمبادئ و اصول اقتصادية معينة تضمنتها نصوص القرآن والسنة . ومن قبيل ذلك : اصل ان المال مال الله والبشر مستخلفون فيه ، والالتزام بالتنمية الاقتصادية المتكاملة ، وضمان حد الكفاية لكل فرد أيًا كانت ديانته أو جنسيته ، وعدالة التوزيع وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ، وتكافؤ التداول ، وترشيد الاستهلاك والانفاق .. الخ ..

فهذه اصول اقتصادية الهية من عند الله ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ . ومن ثم فانه لا يجوز الاختلاف فيها أو الخروج عنها ، وإلا كان خروجا عن الإسلام وحكما بغير ما أنزل الله . ويخضع لها المسلمون في كل عصر بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي ، وبغض النظر عن أشكال الانتاج السائدة في كل مجتمع ، إذ أنها اصول اقتصادية

النظريات الاقتصادية الإسلامية) في مجال النظر والفكر ، وباصطلاح (النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية) في مجال العمل والتطبيق . وإنه في امكان تبين تلك النظريات أو التطبيقات الاقتصادية الإسلامية باختلاف ظروف كل مجتمع . يمكن سر مرونة الاقتصاد الإسلامى . إذ في حدود مبادئه واصوله الاقتصادية الثابتة حسبما ورد بنصوص القرآن والسنة . مجال واسع للاجتهاد يترخص فيه المسلمون وفقا لمصالحهم المتغيرة . ولا تعتبر هذه النظريات أو التطبيقات التى هى ثمرة اجتهاد أئمة وحكام الإسلام في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة . كاشفة عن حكم الله . ولا توصف بأنها إسلامية . إلا بقدر التزامها بالاصول الاقتصادية الإسلامية أى المذهب الاقتصادى الإسلامى حسبما كشفت عنه نصوص القرآن والسنة . وان يتوصل اليها بالطرق الشرعية المقررة من قياس واستصحاب واستحسان واستصلاح .. الخ .

وهذه الدراسة التى يقدمها الدكتور رفعت العوضى في كتابه (من التراث الاقتصادى للمسلمين) . وإن كانت موجزة . إلا انها تحقق اهدافها من حيث إبراز المشكلات الاقتصادية التى واجهها بعض أئمة الإسلام وهم من الأحناف ابو يوسف ١١٣/١٨٢هـ في كتابه الخراج . والشيبانى ١٣٢/١٨٩هـ في كتابه الكسب . وابوعبيدة ١٥٤/٢٢٤هـ في كتابه الاموال . ومن المالكية يحيى بن عمر ٢١٣/٢٨٩هـ في كتابه احكام السوق . ومن الشافعية الماوردى ٣٦٤/٤٥٠هـ في كتابه الاحكام السلطانية . وعبد الرحمن بن عمر في كتابه البركة في فضل السعى والحركة

ثابتة وخالدة بخلود الإسلام لتعلقها بالحاجات الأساسية التي هي قوام وسلامة المجتمع الإنساني .

وتعتبر هذه الاصول الاقتصادية الاسلامية والتي عبرنا عنها باصطلاح (المذهب الاقتصادي الإسلامي) ، هي سر عظمة الإسلام ورسوخه . ومهمة الباحث الاقتصادي الإسلامي في كل عصر هي :

اولا : محاولة الكشف عن هذه الاصول الاقتصادية الإسلامية بلغة عصره ومجتمعه ، أى محاولة عرضها وشرحها وبيانها بالصيغة الملائمة التي يعيها الناس ويقدرونها فيزدادوا بها تمسكا عن وعى وقناعة ، وليس فحسب لمجرد انها اصول الهية أو إسلامية .

ثانيا : محاولة بيان كيفية إعماها وتطبيقها في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة . ومن قبيل ذلك : بيان مقدار حد الكفاية أو المستوى اللائق للمعيشة مما يختلف باختلاف الزمان والمكان والذي تلتزم الدولة الإسلامية بتوفيره لكل مواطن فيها متى عجز أن يوفره لنفسه لسبب خارج عن ارادته كمرض أو عجز أو شيخوخة ، وكاجراءات تحقيق كفاية الانتاج أو عدالة التوزيع وحفظ التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع وتقريب الفوارق بينهم ، وبيان مدى الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، إلى آخر ذلك مما يتسع فيه مجال الاجتهاد وتعدد فيه صور التطبيق بحسب ظروف كل مجتمع .

ولقد عبرنا عن هذه الاجتهادات أو التطبيقات ، أو ذلك الوجه الثانى المتغير من الاقتصاد الإسلامى باصطلاح (النظرية أو

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد ، اللهم صل عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم
باحسان إلى يوم الدين وبعد :

فهذا هو الكتاب الاول الذى أقدمه عن تراث المسلمين فى
الاقتصاد . وأضع أمام القارئ بعض الافكار والحقائق التمهيدية :
١ - ضمنت هذا الكتاب تحليلا اقتصاديا لسبعة من كتب
التراث الإسلامى ، هى : الخراج للقاضى ابى يوسف ، الكسب
للإمام الشيبانى ، والاموال للإمام أبى عبيد ، واحكام السوق
للفقيه يحيى بن عمر ، والاحكام السلطانية للقاضى الماوردى ،
والطرق الحكيمية للفقيه ابن قيم الجوزية ، والبركة فى فضل السعى
والحركة للقاضى عبد الرحمن بن عمر الحبشى .

٢ - ما عملته فى هذا المؤلف الذى أقدمه تحت عنوان (من
التراث الاقتصادى للمسلمين) يتلخص فى اننى أخذت كل كتاب
منها وحاولت أن أعمل تحليلا اقتصاديا له . وأهدف بذلك أن
تعرف على الاقتصاد الإسلامى من خلال تحليل بعض الكتب التى
تعتبر أصولا له . ولتوضيح هذه الفكرة أو لتوضيح ما عملته أشير إلى
أننا نستطيع السير فى البحث للتعرف على الاقتصاد الإسلامى :

٧١٢/٧٧٨ هـ . ومن الحنابلة ابن قيم الجوزية ٦٩١/٧٥١ هـ في كتابه الطرق الحكمية في السياسة الشرعية . وهي دراسة تكشف عن حلولهم الاقتصادية الإسلامية لمختلف هذه المشكلات ، مقدرين ان التحدى الحقيقى الذى يواجه كل مجتمع إسلامى هو ربط تعاليم الإسلام بالواقع الذى تعيش فيه .

ولقد كان الدكتور رفعت العوضى موفقا حين كشف على لسان الأئمة السبعة الذين اختارهم لدراسته ، عن مبدأ إقتصادى هام تميز به الفكر المالى الإسلامى وهو (مبدأ تخصيص الإيرادات) ، وكيف أن كل الإيرادات فى الإسلام مربوطة بأنفاقات محددة ، ولا غرو انه لو التزم بهذا المبدأ الإقتصادى الإسلامى ، لانتفت - خاصة فى الدول المتخلفة - ظاهرة التهرب الضريبى ، ولانضبطت امور الضرائب وحقت اهدافها حيث لا تكون إلا بحسب الحاجة الفعلية تؤخذ بحققها وتصرف فى محلها .

ولا املك فى هذا المقام ، إلا أن أحيى الجهود التى يبذلها المؤلف فى مجال الإقتصاد الإسلامى ، وان ادعوله بمزيد التوفيق والسداد .

دكتور شوقى الفنجرى

ومن بين الكتب الثمانية كتابان يصنفان في كتب المعارف العامة هما البركة والفلاكة . واذكر تفريعا على تصنيف هذه الكتب : أن أكون بها معا وبالاتساع الذى تصنف فيه ارشدت إلى شئ من كتب التراث التى يمكن أن نذهب اليها ونكشف منها الاقتصاد الإسلامى . وأشير بصفة خاصة إلى الكتابين الاخيرين وهما البركة والفلاكة . إذ هما من كتب المعارف العامة . وأدعو الله أن أكون بما قلته عنها قد ساهمت فى توسعة المصادر التى يمكن أن تكتشف منها الاقتصاد الإسلامى .

٥ - تغطى الكتب السبعة حقبة زمنية طويلة تمتد من القرن الثانى الهجرى إلى القرن التاسع . واستطيع أن اقول إن هذه الكتب الثمانية تنتشر فى القرون الثمانية من الثانى إلى التاسع ؛ بمعنى أن كل قرن من هذه القرون الثمانية فيه كتاب من هذه الكتب الثمانية . وإذا كنا نعرف أن القرن الهجرى الاول لم يكن قرن تدوين فإننا نستطيع ان نقول إن الكتب الثمانية هى نماذج للاقتصاد الإسلامى منذ بدأ التدوين فى التراث الإسلامى فى القرن الثانى وإلى أن وصلنا إلى القرن التاسع .

٦ - يغطى مصنفو الكتب السبعة من حيث الامتداد المكاني مساحة متسعة من عالمنا الإسلامى . ففيهم من كان مستقره العراق . يوسف الشيبانى وأبو عبيد والماوردى . ومن كان مستقره الشام . ابن قيم الجوزية . ومن كان مستقره المغرب العربى . يحيى ابن عمر . ومن كان مستقره اليمن . عبد الرحمن بن عمر الحبشى . وادعو الله أن أكون من خلال هذا الامتداد المكاني قد قدمت نماذج

إمّا من خلال تجميع آراء الفقهاء حول موضوع معين ، مثل المضاربة . وإما من خلال تجميع آراء فقيه حول موضوعات معينة ، مثل الفقه الاقتصادى عند ابن تيمية . أو من خلال تحليل كتب معينة ، وهذا هو ما حاولت أن اعمله فى هذا المؤلف الذى اقدمه . ومما ينبغى ذكره أننى لا أرى أن هذه المسالك فى البحث متبادلة يخل الواحد منها مكان الآخر ، وإنما هى متكاملة ، وكل منها لازم للتعرف على الاقتصاد الإسلامى .

٣ - يصنف مؤلفو الكتب السبعة التى حللتها وفق معارفهم وكتاباتهم على أكثر من وجه . ففيهم من هو معتبر من اصحاب مذهب كأبى يوسف والشيئاني ؛ وفيهم من هو معتبر اماما كأبى عبيد ، حتى وان صنف مع النحويين ؛ وفيهم من تولى القضاء كأبى يوسف والماوردي وعبد الرحمن بن عمر الحبشى . وبعضهم تولى مسئوليات متشابهة مع مسئوليات الوزارة كالماوردي ؛ وفيهم من هو من اصحاب المعارف العامة كالدلجى . وهم معا يمثلون مذاهب الفقه الإسلامى المعروفة : ابويوسف وابوعبيد من الاحناف ، ويحيى ابن عمر مالكى ، والماوردي وعبد الرحمن بن عمر من الشافعية . وابن قيم الجوزية من الحنابلة .

٤ - تصنف الكتب السبعة التى كتبت عنها على أكثر من وجه فمنها ستة معتبرة من كتب الفقه ، هى الخراج والكسب والاموال واحكام السوق والاحكام السلطانية والطرق الحكمية . وفى داخل هذا التصنيف العام نجد ان فيها ما يصنف فى الفقه المالى مثل الخراج والاموال ، وفيها ما يصنف فى فقه القضاء مثل الطرق الحكمية .

٨ - سوف يلاحظ القارئ بعض الملاحظات على هذا الكتاب الذى اقدمه ، واشير إلى بعض منها مفسرا لها :

(١) يلاحظ أن فى الكتاب تكرارا . واقول إنَّ هذا التكرار لم يكن من الممكن تفاديه كلية وإن كنت قد حاولت جاهدا التقليل منه ما استطعت إلى ذلك سبيلا . وسبب التكرار هو أننى لا اكتب كتابا عن موضوع ، وإنما كتبت عن كتب يعالج كل منها أكثر من موضوع . وهناك موضوعات تكررت فى أكثر من كتاب من الكتب الثمانية . من هنا جاء التكرار . وأوضح الامر بمثال : كتب يحيى بن عمر فى كتابه احكام السوق عن التسعير ، كما كتب عن ذلك أيضا غيره ممن كتبت عنهم . ولم يكن مقبولا علميا أن اكتب عن هذا الموضوع عند يحيى بن عمر واهمله عند غيره . ذلك أن كتابة كتبها فقيه فى فترة زمنية معينة وفى مكان معين ويصدد الكتابة عن موضوع معين . وما قلته عن التسعير يقال عن الاحياء والاقطاع والحمى فى كتب الخراج والاموال والاحكام السلطانية . وغير ذلك من الموضوعات . من هنا جاء التكرار فى الكتاب . ولهذا أقول : إن كل فصل من الفصول الثمانية التى كتبتها عن الكتب السبعة يمكن أن يكون فى حد ذاته بحث مستقلا .

(ب) وسوف يلاحظ القارئ اننى ذكرت احاديث للرسول ﷺ ولم أذكر اسنادها . واقدم تفسيرا لذلك : أننى لا اكتب عن موضوع مؤصلا له بأدلته ، وإنما اذكر فكرة بدليلها ناظلا لها من كتاب محدد مشار اليه والعمل على الاسناد وعلى

للاقتصاد الإسلامى تمتد مكانيا على اتساع مناطق العالم الإسلامى الناطقة بالعربية . وإن كان هناك ما ينبغى ذكره فى هذا الصدد فهو أنَّ الحصر المكافئ للتراث الإسلامى العصور الإسلامىة الاولى ليس صحيحا ، وكمثال على ذلك الامام الشيبانى بتنقلاته الواسعة على امتداد غالبية العالم الإسلامى وابن قيم الجوزية بتنقلاته بين الشام ومصر .

٧- تغطى الكتب السبعة من حيث الامتداد الموضوعى للاقتصاد الإسلامى الموضوعات الآتية :

(أ) مبادئ الاقتصاد الإسلامى أو ما يمكن أن يسمى النظرية الاقتصادية . إذا جاز لنا استخدام هذا المصطلح والكتب التى تعالج هذا الموضوع هى : الكسب واحكام السوق والبركة .
(ب) النظام المالى الإسلامى ، والكتب التى تعالج ذلك هى : الخراج والاموال .

(ج) دور الدولة فى الاقتصاد الإسلامى والكتب التى تعالج ذلك هى : الاحكام السلطانية والطرق الحكيمية .

(د) مشكلة الفقر ، أو اقتصاديات الفقر بالمصطلح الحديث ، ويعالج ذلك كتاب : الفلاكة والمفلكون . وان كنت أشير إلى ان التصنيف السابق لا يعنى على سبيل المثال ، أنَّ كتاب الاموال ليس فيه شئ عن مبادئ الاقتصاد الإسلامى ، بل فيه ، وانما صنفته بالعنصر الغالب فيه . وما يقال عن كتاب الاموال يقال عن الكتب الستة الأخرى .

القسم الأول

في النظرية الاقتصادية

الفصل الأول :

تحليل اقتصادي لكتاب الكسب للإمام الشيباني .

الفصل الثاني :

تحليل اقتصادي لكتاب أحكام السوق للفقهاء يحيى بن عمر .

الفصل الثالث :

تحليل اقتصادي لكتاب البركة للقاضي الحبشي .

الموضوعات المشابهة نجى في تحقيق الكتاب المنقول عنه نفسه
وفي نشره .

(ج) وسوف يلاحظ القارئ أنني كثيرا ما عدت إلى الواقع
الاقتصادى الذى يعيشه المسلمون الآن أضرب به المثل . وقد
فعلت ذلك قاصدا ، ذلك ، اننا نهدف بالاقتصاد الإسلامى
أن نغير الواقع الاقتصادى القائم فى العالم الإسلامى ولا نهدف
إلى مجرد بناء تحليل نظرى ، لهذا كنت دائم الرجوع إلى الواقع
لنرى كيف يغيره تطبيق الاقتصاد الإسلامى .

(د) وسوف يلاحظ القارئ أنني قلت فى اكثر من موضوع عن علم
الاقتصاد ، بل كان فى هذا تكرار ايضا . وهذا صحيح
وافسره : ذلك اننا نكتشف الاقتصاد الإسلامى وعلم
الاقتصاد قائم ومنظر . لهذا اكثرت من المقارنة معه لاكثر من
سبب : لنعرف كيف ننظر الاقتصاد الإسلامى ولنرى تفوقه
تاريخيا أو موضوعيا .

٩- لا يعنى اختيارى لهذه الكتب السبعة أنها أهم كتب التراث
الإسلامى فهذا المعنى غير وارد فى فكرى كلية . وإنما الأمر هو ما
يفتح الله به على وما ييسره للكتابة عنه . واضيف أن عملى فى
تراث المسنين فمد الاقتصاد متواصل إن شاء الله .
ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير ..

دكتور رفعت العوضى

مكة المكرمة
جامعة ام القرى
الخامس من رمضان ١٤٠٤هـ

الفصل الاول

تحليل اقتصادى لكتاب الكسب

للامام الشيبانى (١٣٢ - ١٨٩)

المبحث الاول المصنف والكتاب والموضوع

اولا : المصنف محمد بن الحسن الشيباني :

مصنف هذا الكتاب هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ،
ووالده من ديار شيبان في منطقة الجزيرة العربية . ولد عام ١٣٢هـ
(٧٥٠م) في مدينة واسط ، عاصمة العراق الأموي الأخيرة . انتقل
به والده إلى مدينة الكوفة ، وهي آنذاك واحدة من المدن التي تزخر
بحركة علمية نشطة . ورائدة . وفيها أخذ العلم عن كبار العلماء
والفقهاء ورجال الأدب . واللغة والحديث . لقي ابا حنيفة في
الكوفة وعمر الشيباني آنذاك أربع عشرة سنة فلامزه ملازمة كاملة
يسمع منه ويكتب عنه ، واستمر على هذا الحال أربع سنوات حتى
توفي الامام أبو حنيفة تابع الاستماع بعد ذلك من تلميذ أبي حنيفة
وخليفته أبي يوسف .

سمع بالامام مالك فرحل اليه بالمدينة ، وسمع منه وأخذ عنه ،
ودون الموطأ ، وتعتبر روايته للموطأ من أفضل الروايات قَدَمًا وصحة
وضبطا . وقد تعرف على الامام محمد بن ادريس الشافعي في مجلس
الامام مالك . رحل بعد ذلك إلى مكة حيث لزم كبار علماءها ،

أئمة .

في حياة الامام الشيباني مواقف ليس مسموحا أن نكتب عنه دون أن نذكرها . لا يعلم بين سير الأئمة إلا نادرة صبروا صبرا الامام الشيباني في تعليم تلاميذه والانفاق عليهم . وسيد الأمثلة في ذلك موقفه مع أسد بن الفرات . يذكر عنه أيضا أنه لم يقم للرشد حين قام اليه الناس ، فوشى به ، وقد أجاب الشيباني الرشيد حين سأله عن ذلك : كرهت أن أخرج عن الطبقة التي جعلتني فيها ، انك أهلتني للعلم وكرهت أن أخرج منه إلى طبقة الخدمة ، التي هي خارجة منه ، وان ابن عمك رسول الله ﷺ قال : « من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار » .

وقد توفي الامام الشيباني رحمه الله في عام ١٨٩ هـ (٨٠٤م) في مدينة الري ، قرب طهران الحالية .

ثانيا : الكتاب (الكسب) :

روى هذا الكتاب عن الامام الشيباني محمد بن سعاة التيمي ، وقد وجدت مخطوطة كاملة له في مكتبة أحمد الثالث باستنبول وتقع في ثلاث وخمسين ورقة كما وجدت له نسخة أخرى في دار الكتب المصرية بالقاهرة وتقع في نحو خمس وأربعين صفحة وتحمل عنوان : (كتاب الاكتساب في الرزق المستطاب)^(١) .

(١) استند في الدراسة التي أعملها على النسخة التي حققها وقدم لها الدكتور سهيل زكار ، وتحمل عنوان : الكسب - تصنيف الامام الحسن الشيباني (١٣٢ - ١٨٩ هـ ، ٧٥٠ - ٨٠٤م) . نشر وتوزيع عبدالحادي صرصوني - دمشق . ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .

ومنهم سفيان بن عيينة ، ثم رحل إلى الشام وأخذ عن الامام
الاوزاعي . وأخيرا زار البصرة وخراسان آخذا عن كبار علماءهما .
بعد أن حصل امامنا قدرا وافرا من العلم ، وبعد أن استمع
وتعرف بكبار علماء عصره عاد إلى بغداد ، حيث كانت الخلافة
العباسية قد استقرت . وفيها أخذ مجلس العلماء ، وتوافد عليه
طلاب العلم ينهلون من علمه ، ثم ولاه الخليفة الرشيد ولاية
القضاء ، ولكنه لم يمكث فيها طويلا إذ تخلّى عنها ووقف نفسه على
الفقه تعليما وتصنيفا . ومما يذكر أنه في اثناء ولايته القضاء حضر
محكمة الامام الشافعي حين حمل من نجران إلى الرشيد مكبلا
بالحديد متبها بالتآمر السياسي . وكان للامام الشيباني فضل اطلاق
سراحه . وقد لزمه الامام الشافعي بعد ذلك مدة عامين يأخذ عنه
الفقه .

معظم التراث الفكري المدون في فقه الحنفية من انتاج الامام
الشيباني ، لذلك يقولون عنه إنه الباني الفعلي للمذهب الحنفي ،
وهذا هو الامام الشيباني في المذهب الحنفي . زامل الامام الشافعي
في التلمذة على الامام مالك ثم تتلمذ عليه الشافعي في بغداد وقال
عنه : لو اشاء أن اقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت
لفصاحته ، وهذا هو الامام الشيباني في المذهب الشافعي . تتلمذ
عليه اسد بن الفرات ، فاتح صقلية وصاحب المدونة الاولى في
تاريخ الفقه المالكي ، وهي أصل مدونة الامام سحنون الشهيرة ،
وهذا هو الامام الشيباني في المذهب المالكي . ومن هنا نقول : حين
نكون مع الامام الشيباني فنحن مع تلميذ أئمة وصاحب أئمة وامام

نعرف ما هو الموضوع الاقتصادى الذى كتب عنه الشيبانى فى هذا الكتاب ، هذا الكتاب يدخل فيما يسمى فى علم الاقتصاد النظرية الاقتصادية . وهو فرع من فروع المعرفة الاقتصادية تمتد موضوعاته على مساحة متسعة ، ويقدم لدراستها بتمهيد عن السلوك المعبر فى علم الاقتصاد ، ويثير ذلك دراسة الرشد الاقتصادى ، للمستهلك وللمنتج ، كما تجئ فى هذه الدراسة التمهيدية مناقشة عن التخصص وتقسيم العمل ، وعن الحاجات الاقتصادية ، معناها وخصائصها ، وعن عوامل الانتاج متضمنة دراسة عن العمل وأنواعه ، وأنواع النشاط الاقتصادى . ثم تدخل الدراسة الى نظرية المستهلك ونظرية المنتج .. وغير ذلك من الموضوعات .

فى ضوء هذا التصنيف الذى اقترح أن تصنف فيه موضوع كتاب الكسب يصبح هذا الكتاب هو المدخل التمهيدى للاقتصاد الإسلامى . بعبارة أخرى ان موضوعه يعطى لمن يريد أن يكتب عن الاقتصاد الإسلامى الفقرة الاولى التى يمكن له البدء بها .

وفى ضوء هذا التصنيف أذكر أن الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى يتكلمون عن تميزه وتمايزه عن علم الاقتصاد . وكان كل منهم يجتهد أن يقدم لكتابته بما يعتقد أنه يوضح هذا التمايز . وكانوا يختلفون فى الاجتهادات كل فى حدود وسعه . ولكن بعد التعرف على كتاب الكسب وطبيعة مساهمة الامام الشيبانى فيه أتوقع أن يلتقى الجميع على كلمة سواء ، وهى أن ما قيل فى هذا الكتاب هو المدخل الطبيعى للبحث فى الاقتصاد الإسلامى . ذلك أنه يعالج

يقال إن من دوافع تصنيف هذا الكتاب الرد على حركة الزهد
الاعجمي التي نشطت في القرن الثاني للهجرة مع نشاط الديانة
المانيّة^(١) والحركة الشعوية ، كما حوى بعض الردود على جماعة
القدرية وسواهم . (ص : ١٦) .

أملى الشيباني كتابه كتلة واحدة ، ولم يقسمه إلى أقسام ،
ونتبين بعد قراءته أنه عالج فيه عناصر كثيرة ، ولكنها مترابطة
ومتصلة المحتوى بحيث تؤلف معا معالجة لموضوع واحد هو الكسب .
لقد كتب عن تعريف الكسب ، وفوائده ، وأنواعه ، والاشتغال
به ، ومراتبه ، وكتب عن الغنى والفقر ثم كتب عما تقوم به أبدان
أولاد آدم ، أى الحاجات الاقتصادية ، ثم وصلت به دراسته
للموضوعات السابقة أن يتكلم عن العمل والزهد وآخذ الصدقة
ومعطيها .

وهكذا جاء الكتاب معالجة للموضوع الذى عنون به وهو
الكسب . وبالرغم من صغر حجمه إلا انه أوفى موضوعه . ويعتبر
هذا الكتاب المحاولة الاولى باللغة العربية فى الموضوع الذى خصص
له .

ثالثا : التصنيف الاقتصادى للكتاب :

فى بداية هذا التحليل الاقتصادى لكتاب الكسب ينبغى أن

(١) جاء بها ماني فى القرن الثالث الميلادى ، مزج فيها تعاليم الزرادشتية والمسيحية
واليهودية ، وعرف نشاط هذه الديانة عن المسلمين باسم حركة الزندقة ، وحاربت
الاسلام بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق حركة زهد .

المبحث الثاني دراسة اقتصادية للكتاب

أشرت منذ قليل إلى ان الامام الشيباني كتب عن كثير من الموضوعات التي تدخل في اطار الموضوع الرئيسي الذي جعله عنوانا لكتابه . أحاول فيما يلي أن أعطي رؤية اقتصادية موجزة لموضوعات هذا الكتاب ، وسوف أعالج ذلك في اجاليات ، وذلك ليسهل الامام بما جاء في الكتاب ، وليسهل كذلك ان أحلل أو أعلق اقتصاديا على هذه الموضوعات .

أولا : الكسب :

١ - يعرف الامام الشيباني الكسب بأنه طلب تحصيل المال بما يحل من الاسباب (ص : ٣٣) . ويقرر أن طلب الكسب فريضة على كل مسلم ، ويستند في ذلك إلى أدلة كثيرة ، منها حديث الرسول ﷺ : « طلب الكسب فريضة على كل مسلم » . ويشير في هذا الموقف إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد ، ويقول : لأن أموت بين شعيتي رحلى أضرب في الارض أبتغي من فضل الله أحب إليّ من أن أقتل في سبيل الله ، لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يبتغون

موضوعا فنيا يدخل دخولا مباشرا في النظرية الاقتصادية ، ويمهد لها ، ومع ذلك يقول كل ما قاله بلحن إسلامي فيه كل أصالة القرن الثاني الهجري .

حلقة العمل المنتج والعمل غير المنتج ، سواء استخدموا هذه المصطلحات أو مصطلحات أخرى مثل العمل المنتج والعمل العقيم . ومؤلف آدم سميث : ثروة الشعوب الذى يعتبره بعض كتاب تاريخ الفكر الاقتصادى بداية علم الاقتصاد الحديث ، والذى افتتحت به كبرى المدارس الاقتصادية وهى المدرسة الكلاسيكية ، هذا المؤلف ظهرت فيه بصمات فكرة العمل المنتج والعمل غير المنتج^(١) .

فى مقابل هذا يضعنا الشيبانى أمام حقيقة كبيرة من حقائق الاقتصاد الإسلامى وهى أن المعتبر اسلاميا هو حلية أو مشروعية العمل . إن الكسب عنده هو طلب تحصيل المال بما (يحل) من الأسباب . ويعنى ذلك أن انتاجية عمل ما أو عقمه هى لازمة لمشروعيته أو عدم مشروعيته .

حين يتقرر مشروعية أو حلية العمل فإن هذا لا يعتبر من قبيل تأصيل المبادئ فحسب ، وإنما بالاضافة إلى ذلك فإنه يرتب نتائج فى التحليل الاقتصادى . بعبارة أخرى ان هذا التقرير يجعل التحليل الاقتصادى الإسلامى يأخذ صيغة أخرى ولونا آخر عن نظيره فى علم الاقتصاد .

اتقدم فى التحليل الاقتصادى مرحلة أخرى بقصد التدليل على هذا الذى استنتجته ، ما هو التحليل الاقتصادى الذى سوف يثار فيه الاضطراب إذا قررنا الأخذ بمبدأ حلية (العمل الاقتصادى)

(1) Smith, Adam, "The Wealth of Nations, Books 1-3, Penuguin Books, 1970, P. 430.

من فضله على المجاهدين بقوله تعالى : ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله﴾ (ص : ٣٣) . كما قرر أن الكسب هو طريق المرسلين ، وذكر حرفهم عليهم السلام ، ونقل عن مجاهد^(١) قوله : لا تأكل خبزاً بزيت حتى تعمل عملاً إلى الموت (ص : ٣٤) . وهذا القول الأخير بمثابة : من لا يعمل لا يأكل ، للقادرين على ذلك . استشهد أيضاً بأن كبار الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يكسبون ، كان أبو بكر بزازا ، وعمر يعمل بالأدم ، وعثمان بالتجارة ، وأجر على نفسه غير مرة (ص : ٤١) . ثم يذكر أخيراً أن المذهب عند جمهور الفقهاء من أهل السنة والجماعة أن الكسب بقدر ما لا بد منه فريضة (ص : ٤٤) . ويذكر بجانب ما سبق من أدلة نقلية الدليل العقلي التالي : الاكتساب في الابتداء كد وتعب وقد تعلق به بقاء نظام العالم ، فلو لم يجعل أصله فرضاً لاجتمع الناس عن آخرهم على تركه ، لأنه ليس في طبعهم ما يدعو إليه الكد والتعب فجعل الشرع أصله فرضاً لكيلا يجتمعوا على تركه (ص : ٤٤) .

ما الذي نستطيع أن نقرره اقتصادياً على الذي قاله الشيباني فقهياً ؟

شغل الاقتصاديون بما قالته مدارس اقتصادية متعددة عن العمل المنتج والعمل غير المنتج وظل يشغلهم هذا إلى مدرسة الطبيعيين التي ظهرت في القرن الثامن عشر ، ودار مفكروها في

(١) مجاهد بن جبر ، مكي ، تابعي ، مفسر ، أخذ التفسير عن ابن عباس ، مات سنة ١٠٤ هـ .

اقتصادى أن يشرح : ولكن كيف نستطيع أن نجذب الاستثمارات إلى صناعة المخازن التي هي صناعة ضرورية لحياة الناس ، وضرورتها ظاهرة بيقين ولا تحتاج إلى إثبات ؟ اجابة هذا السؤال في الاقتصاد واضحة وسهلة وحاسمة ، الاجابة هي أنه يجب أن نترك الاسعار لترجم اهمية هذه الصناعة . بعبارة أخرى يجب أن نترك الاسعار لترتفع بحيث نجعل معدل الربح في صناعة المخازن أعلا مما هو في صناعة البارات ، وهذا هو الطريق الفعال لجذب الاستثمارات إلى الصناعة التي تكون ضرورية للمجتمع . وهي اجابة لم تأخذ في الاعتبار ضرورية وأهمية السلعة ، وان حياة الناس تتعلق بها . في الاقتصاد الاسلامي . المعيار الذي قرره الامام الشيباني : حلية ومشروعية الكسب يعطى اجابة للقضية السابقة تختلف جذريا مع ما في علم الاقتصاد . صناعة البارات ليست صناعة حلالا ، وهي لهذا مستبعدة وليست داخلة في الخيارات المطروحة أمام المستثمر . وليس هذا قاصرا على صناعة البارات وحدها . وإنما ينصرف إلى كل الصناعات التي تأخذ حكمها . وخيار المستثمر ، إسلاميا . محصور في الصناعات التي يتحقق فيها شرط المشروعية والحلية . ونسأل : وماذا عن معيار الربح المادى ؟ أمرفوض كلية ؟ في التحليل الذي قاله الشيباني ليس هناك الغاء لهذا المعيار ، وإنما هو معتبر تحت أوضاع وشروط معينة وسوف يتضح هذا مع الامام بكل ما في كتابه .

ثانيا : الغنى والفقر :

كسب ما لا بد منه فريضة ، أمر تقرر في الفقرة السابقة . وفي

يرتبط الاقتصاد ، لزوميا ، بمبدأ الرشد الاقتصادى ، ويتفرع على هذا المبدأ تفريع آخر هو الرجل الاقتصادى . يعرف الرجل الاقتصادى بأنه الذى يسلك سلوكا اقتصاديا رشيدا ، والرشد الاقتصادى الذى يلصق به يعنى أن هذا الرجل يحصل على أقصى منفعة من دخله إذا كان مستهلكا ، وأكبر ربح ، مالى ، ، إذا كان منتجا . وإذا كان سلوكه غير ذلك فإن علم الاقتصاد يعتبره غير رشيد اقتصاديا .

عندما يتقرر فى الاقتصاد الإسلامى أن الرشد الاقتصادى يرتبط بالحليلة والمشروعية ، فإن النتيجة التى تترتب هى أن تحليل نظرية المستهلك ونظرية المنتج سوف يشار فيه الاضطراب والتحليل البياني والرياضى فى نظرية المستهلك ونظرية المنتج هو دقة وقمة التحليل فى علم الاقتصاد .

نواصل التقدم خطوة أخرى مع الاقتصاد لفهم أثر ادخال القاعدة الإسلامية : حليلة ومشروعية العمل الاقتصادى . كتب الاقتصاد التى تشرح للمبتدئين أسسه تقول لمن يملك مبلغا من المال ويواجه الخيار بين استثماره فى مخبز تحتاجه المنطقة التى يقيم فيها ولكنه يحقق فى هذا النوع من الاستثمار معدلا من الربح ، ليكن عشرة فى المائة ، أو استثماره فى إقامة بار ، ويحقق فيه معدلا من الربح أعلا من نظيره فى الاستثمار السابق ، ليكن خمسين فى المائة . تقول كتب الاقتصاد لهذا المستثمر ان الرشد الاقتصادى له هو أن يستثمر ماله فى فرع النشاط الذى يحقق له معدل ربح مالى اكبر ، أى أن عليه أن يوجه استثماره إلى صناعة البارات . وإذا طلبنا من

الحالة التي اعتبرها الشيباني حالة فقر لا نقول عنها باللغة الاقتصادية المعاصرة أنها حالة فقر . بل إن التعبير الذي استخدمه (الكفاية) يعني أن الحالة المعتبرة عنده ليست حالة الكفاف . وإنما حالة الكفاية . وهذه الحالة التي اعتبرها الشيباني حالة فقر وجعلها صفة أعلى من صفة الغنى هي الحالة التي يجب أن نحيل إليها اقوالاً مماثلة وردت في الفكر الاسلامي يفهم منها أن الفقر يكون موضع مدح . فمدح حالة الفقر في معناه المطلق لا يتصور أن يقره فقيه بعد أن قال الرسول ﷺ : « اللهم إني أعوذ بك من الفقر إلا اليك » (ص : ٥١) .

اذكر ونحن بصدد تحقيق رأى الشيباني بعض الأفكار الاقتصادية . فهم نفر من الاقتصاديين أن الإسلام قد يقبل الفقر . ولكن هذا ليس صحيحاً للأسباب الآتية :

- ١ - أن الامام الشيباني لم يمدح الفقر ؛ وصفة الفقر التي ارتبط بها هي عن حالة ما بعد الكفاية وليس ما بعد الكفاف .
- ٢ - إرتباط الإمام الشيباني بمستوى الكفاية وليس بمستوى الكفاف . وبين المستويين بون شاسع . هذا الارتباط يجعلنا نثير قضية في الاقتصاد ، وهي قضية أجر الكفاف . إن المدارس الاقتصادية منذ آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية - وقد يكون قبله - يرتبط فيها تحليل النظرية توزيع الدخل بفرض أجر الكفاف وأجر الكفاف هو دون مستوى الكفاية بكثير . وعلى الرغم من سوء هذا الفرض التحليل فلم نسمع في الاقتصاد من يقول : إن هذه المدارس تدعو إلى الفقر أو تعايشه أو تمتدحه . وهذا التعميم

تسلسل منطقي منهجي ينتقل الشيباني إلى دراسة قضية الغنى والفقر رتبها على سؤال أثاره بعد ما قرره عن الكسب . هو : هل التفرغ للعبادة أفضل من الاشتغال بالكسب بعد ما حصل ما لا بد منه ؟ قبل أن أعرض ما قاله الشيباني عن قضية الغنى والفقر في الاقتصاد الإسلامي أريد أن أشير إلى معنى يكمن فيما تكشف عنه الآراء التي تتفرق حول هذا الموضوع ، ويكشف تفرقها عن قمة في التوازن في الاقتصاد الإسلامي . وهو توازن مضبوط وفق معيار الهى .

قال الشيباني ان هناك من فضل الغنى على الفقر ، وعرض بتفصيل ادلة هذا الفريق ، ومن الادلة التي ذكرها حديث الرسول ﷺ لسعد بن أبى وقاص : « إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس » ، وقوله : « كاد الفقر أن يكون كفرا » . مذهب الشيباني أن صفة الفقر أعلا ، ويحتج بأن الناس لو قنعوا بما يكفيهم وعمدوا إلى الفضول فوجهوها لأمر آخرتهم كان خيراً لهم . ما زاد على ما لا بد منه محاسب المرء عليه (ص ٥٠ ، ٥١) . نحتاج إلى تحليلين . تحليل نحدد فيه صفة الفقر التي فضلها الشيباني ، وتحليل نفهم به فهماً شمولياً الرؤية الإسلامية لهذه القضية الاقتصادية .

ماهى صفة الفقر الأعلى التي اعتبرها الشيباني ؟ لم يمتدح الفقر في المعنى المطلق لهذا المصطلح ، وإنما امتدح الحالة التي يغطي فيها الفرد ما يكفيه . وبعبارة : لو أن الناس قنعوا بما يكفيهم وعمدوا إلى الفضول فوجهوها لأمر آخرتهم كان خيراً لهم . وقال في موضع آخر : وما زاد على ما لا بد منه يحاسب المرء عليه (ص ٥٠) وهذه

أقول بصدد ذلك : هل حين يقول الاقتصاد ذلك نقبله وحين يقول الشيباني نفس الشيء ولكن باسم الإسلام نفهم الإسلام بأنه دين يمتدح الفقر ؟ .

ثالثا : أنواع النشاط الاقتصادي :

قسم الشيباني المكاسب أو الاعمال الاقتصادية إلى أربعة أصناف : الإجارة ، والتجارة ، والزراعة ، والصناعة (ص : ٦٣) . ولا يخرج التقسيم الحديث للأنشطة الاقتصادية في أجماله عن هذا التقسيم . فالاقتصاديون يقولون : إن النشاط الاقتصادي يقسم إلى ثلاثة قطاعات : الزراعة . والصناعة . والخدمات . وهذا القطاع الأخير يشمل التجارة وغيرها من الخدمات .

قد لا يكون في التقسيم الذي قال به الشيباني ما يجذب الانتباه ، ذلك أنه تقسيم يدهى . ومسألة التقسيم لا يتوقف عندها طويلا في الاقتصاد . هذا وجه للصورة ، والوجه الآخر لها هو أن كلام الشيباني يجذب الانتباه الواسع عندما يذكر حكم الإسلام في الأنشطة الاقتصادية السابقة ، أى في ممارستها . يقول الشيباني : إن كل ذلك في الإباحة سواء عند جمهور الفقهاء رحمهم الله (ص : ٦٣) أى أن كل أنواع الأنشطة الاقتصادية السابقة يباح ممارستها في الإسلام . ولا يقف عند حد الإباحة . ذلك أن الشيباني يذكر وهو بصدد دراسة الأنشطة الاقتصادية نوعي الفرض : فرض عين وفرض كفاية (ص : ٧١) . ومقتضى ذلك أن القيام بكل نشاط من هذه الأنشطة اللازمة للجماعة الإسلامية

الذى نقوله عن المدارس الاقتصادية ينسحب على كل اتجاهاتها .
فاركس نفسه وهو يضع نظريته الماركسية عن النظام الرأسمالى ارتبط
بهذا الفرض ، أى بأجر الكفاف .

٣ - لم يمنع الشيبانى الاشتغال بكسب ما فوق الكفاية ، نص
عبارة : « ولو أن الناس قنعوا بما يكفيهم وعمدوا إلى الفضول
فوجهوها لأمر آخرتهم كان خيرا لهم » (ص : ٥٠) . يفيد هذا
النص أن الاشتغال بكسب ما فوق الكفاية ليس المنع وارد عليه ،
وانما يشتغل بكسبه ثم ينفقه فى أوجه الخير . وأوجه الخير فى
الاقتصاد الإسلامى هى من أكثر الاعمال الاقتصادية المنتجة لانها
تعمل على تنمية العنصر البشرى^(١) .

٤ - تربطنا مطالبة الشيبانى بانفاق ما فوق الكفاية فى أوجه الخير
بما نقوله فى الاقتصاد عند الكلام عن نظرية الرفاهة ، وعن الفرع
الواسع الاهتمام به فى الاقتصاد وهو المسمى اقتصاديات الفقر .
يقال فى دراسة هذه الموضوعات الاقتصادية ، ومن منطلق
اقتصادى خالص : إن النقود تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية ،
وهذا معناه أنه عند مستوى معين من الغنى ، يستلزم السلوك
الاقتصادى الرشيد ، فرضا ، أن يعاد توزيع النقود الزائدة (الدخل
الاضافى) بحيث توضع فى أيد أقل دخلا ، فتكون منفعتها الحدية
أكبر . ويقول التحليل الاقتصادى إنه بهذه الوسيلة سوف تكون
المنفعة الاجمالية للدخل القومى أكبر مما لم يعد توزيع هذه الدخول .

(١) انظر كتابنا : منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى . الناشر : الاتحاد
الدولى للبنوك الإسلامية . الفصل الثالث .

نظيف . وظل إلى القرن الثامن عشر يعتقد أن الصناعة والتجارة أنشطة اقتصادية عقيمة . وهكذا تظهر الأهمية التاريخية ان الفكر الاسلامى بكتابة الشيئاني سبق الفكر الاوروى فيما يتعلق بالموضوع الذى تكلم عنه بأكثر من ألف عام .

رابعاً : الحاجات الاقتصادية :

يقول الامام الشيئاني : « إن الله خلق أولاد آدم خلقاً لا يقوم أبدانهم إلا بأربعة اشياء : الطعام والشراب واللباس والكن (السكن) (ص : ٧٤) . هذا الموضوع الذى يقرره الشيئاني هو ما يدرس فى الاقتصاد تحت عنوان الحاجات الاقتصادية ومن أبرز ما يشغل به فى الدراسة الاقتصادية عن الحاجات هو ما يتعلق بخصائصها . انها متعددة وقابلة للاشباع وقابلة للتجدد وقابلة للتطور . خصائص أربع هى لوازم للحاجات الاقتصادية . وقد استنتج الاقتصاديون بسبب هذه الخصائص نتيجة مهمة وهى : ان هذه الحاجات غير متناهية وهى نتيجة رتبت نتائج أخرى ، ذلك ان الحاجات تشبع بموارد ، وبسبب فروض معينة يفرضها الاقتصاديون عن الموارد الاقتصادية الموجودة فى العالم وعن الاستعمالات الواردة عليها (قالوا) ان اللازمة الاقتصادية لهذه الموارد انها نادرة نسبياً . وقابلوا بين الحاجات اللانهائية والموارد النادرة نسبياً فاستنتجوا فكرة الندرة واعتبروها هى المشكلة الاقتصادية ، وقالوا ان ذلك هو موضوع علم الاقتصاد .

فى ضوء ما قاله الشيئاني ، فإن ما أراه هو أن الخصائص التى

هو مقدر على سبيل فرض الكفاية .

نتوجه بالسؤال التالى : ما هى الاهمية الاقتصادية فيما قاله الشيبانى عن إباحة ممارسة كل أنواع النشاط الاقتصادى ذات المشروعية ؟ الأهمية الاقتصادية التى أراها فى كلامه هى أهمية اقتصادية تاريخية . كيف ذلك ؟ فى الاقتصاد تقسم الأنشطة الاقتصادية إلى زراعة وصناعة وتجارة ، وهذه مسألة قديمة . والبدئية فيها واضحة . لكن الذى ينبغى ذكره هو أن المدارس الاقتصادية اختلفت حول إباحة ممارسة كل هذه الأنشطة . بعض المدارس رأت أن بعض هذه الأنشطة الاقتصادية لا يباح ممارستها اقتصاديا . وكان المنع باستخدام مصطلحات معينة ، وذلك مثل وصف أحد الأنشطة الاقتصادية وهو التبادل بأنه غير نظيف ، وهذا كان عند اليونان والرومان^(١) وفى العصور الوسطى ، وبعض هذه المدارس رأى أن بعض هذه الأنشطة هو غير منتج أو عقيم ، وهذا ينطبق على الأنشطة الاقتصادية غير الزراعة ، وهذا كان عند مدرسة الطبيعيين التى ظهرت فى القرن الثامن عشر .

أعود إلى تحليل ما قاله الشيبانى وله أهمية اقتصادية تاريخية . لقد قال إن كل أنواع النشاط الاقتصادى بالتقسيم الرباعى الذى قال به حلال ممارستها ، وأن القيام بها فرض كفاية ، وقد يرتفع فيصبح فرض عين . قال هذا فى القرن الثامن الميلادى ، بينما ظل الفكر الاوروبى إلى القرن الخامس عشر يعتقد أن التبادل نشاط غير

(١) أرسطو طاليس ، «السياسة» ، نقله إلى العربية عن الفرنسية أحمد لطفى السيد ، القاهرة ، الهدنة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ١١٤ .

له فيه محاسب على ذلك مطالب بشكر النعمة وحق الجائعين ، وفيما زاد على الشيع هو معاقب ، فإن الأكل فوق الشيع حرام (ص : ١٠٤) .

والنتيجة الاجمالية التي تعطيها هذه الضوابط تتلخص في أن المقولة الاقتصادية عن لانهاية الحاجات . هي مقولة موضوعة تحت التحفظ في الاقتصاد الإسلامى . ويترتب على ذلك أن وضع لانهاية الحاجات موضع شك يضع تحت التحفظ احد ركنى قضية الندرة أو المشكلة الاقتصادية . وهكذا تكون مشكلة الندرة الاقتصادية قد وضعت موضع الشك .

أذكر تعليقا أخيرا عن فكرة ضبط الحاجات الاقتصادية أو الرغبات الانسانية التي نظرها الشيباني . هذا الموضوع هو من الموضوعات التي تشغل الاقتصاديين الآن على مستوى العالم كله . المؤتمرات التي تعقد . مؤتمر تلو مؤتمر بقصد ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ، على سبيل المثال مؤتمر ترشيد استخدام الطاقة . أو مؤتمر ترشيد الاستهلاك . موضع هذه المؤتمرات كلها سبق باثارة الاهتمام بفكرتها الامام الشيباني . وأذكر بصدد ذلك ما نقل عن عمر بن الخطاب ، عندما قالوا له ألا نتخذ لك جوارشا ؟ قال وما يكون الجوارش ؟ قيل هاضوم يهضم الطعام . فقال سبحانه الله أو يأكل المسلم فوق الشيع ؟

خامسا : التخصص وتقسيم العمل :

أثار الشيباني فيما كتبه موضوع التخصص وتقسيم العمل وهو

قالها الاقتصاديون عن الحاجات هي صحيحة . ولكن الطبيعة التحليلية التي وضعوها هي التي يلزم أن تراجع هنا ، وفي مرحلة المراجعة هذه تظهر أهمية المساهمة التي قدمها الشيباني في دراسة الحاجات الاقتصادية . إن الشيباني بعد أن تكلم عن الحاجات يستعرض مجموعة من المواقف المنظمة لهذه الحاجات . انه حين حلل الحاجات الاقتصادية لم يحللها قائلاً لها في انطلاقتها غير المحدودة جرياً وراء الرغبات الانسانية ، وإنما حللها في ضوابط ، وهذه الضوابط لا تغير الخصائص الأربع للحاجات التي ذكرت وإنما تنظمها وبعبارة شائعة الآن في الاستخدامات : ترشدها ذلك أن يوضح الشيباني الحد الإسلامي الأول ، أو يحدد أحد اطراف نهاية سلسلة اشباع الحاجات يتمثل هذا الحد في ضرورة اشباع هذه الحاجات . يقول الشيباني من امتنع عن الاكل والشرب والاستكنان حتى مات وجب عليه دخول النار ، لانه قتل نفسه قصداً (ص : ٧٨) . هذا هو الطرف الاول في قضية اشباع الحاجات الاقتصادية للانسان . ويعنى هذا الطرف أن الاسلام يلزم باشباعها . يتمثل الحد الاخير أو الطرف الاخير في مجموعة من الضوابط ترشد اشباع هذه الحاجات وقد أفاض الشيباني في دراسة هذه الضوابط افاضة واسعة .

وعبارته الآتية تجمل رأيه : المسألة على أربعة أوجه : ففي مقدار ما يسد به ريقه ويتقوى على الطاعة هو مثاب غير معاقب ، وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له محاسب على ذلك حساباً يسيراً بالعرض . وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مريض

هذه اقوال ثلاثة للامام الشيباني عن التخصص وتقسيم العمل . احللها محاولا الاجابة على سؤال : ما الذى يتميز به تحليل الشيباني للتخصص وتقسيم العمل ، كموضوع اقتصادى ؟

يوجد عنصر اتفاق فى كلا التحليلين : التحليل الإسلامى والتحليل فى الاقتصاد كلاهما يعتبر التخصص وتقسيم العمل ضرورة اقتصادية . هذا العنصر واضح عند الشيباني وهو واضح أيضا عند افلاطون وعند آدم سميث وعند غيرهما . فيما وراء الاتفاق حول هذا العنصر فان تحليل التخصص وتقسيم العمل فى الاقتصاد الإسلامى وفق ما قاله الشيباني يملك عنصرا يتميز به ، إنه لا يعتبر التخصص وتقسيم العمل ضرورة اقتصادية فحسب . وإنما هو أيضا الزام دينى . إن الأدلة التى اعتمد عليها واختارها تجعل التخصص وتقسيم العمل بجانب أنه الوسيلة لتوفير المتطلبات الاقتصادية للجماعة ككل ، وهذا هو العنصر الاقتصادى . فانه أيضا وسيلة للحصول على المثوبة من الله ، لانه بالتخصص وتقسيم العمل يكون فى عون أخيه فكان الله فى عونته .

إن تأسيس التخصص وتقسيم العمل كموضوع اقتصادى على العنصرين معا : العنصر الاقتصادى والعنصر الدينى ، يجعل الاقتصاد الإسلامى من هذا السبيل متفوقا .

كلمة ختامية

ما قلته فى كل الصفحات السابقة هو رؤيا اقتصادية لما قاله الامام الشيباني بإسم الإسلام ، فى كتابه الاكتساب فى الرزق

واحد من موضوعات الدراسة التمهيدية للنظرية الاقتصادية . وتبدو أهميته أكثر في مناسبة الكلام عن آدم سميث^(١) .

نتساءل عن الذى قاله الشيبانى عن هذا الموضوع الاقتصادى ؟ من أقواله : ان كل واحد لا يتمكن من تعلم جميع ما يحتاج إليه فى عمره ، فلو اشتغل بذلك فى عمره قبل أن يتعلم أو ما لا يتعلم لا يمكنه أن يحصل لنفسه ، وقد تعلق بهذا الموضوع مصالح المعيشة ، لهم فيسر الله تعالى على كل واحد منهم تعلم نوع من ذلك حتى يتوصل إلى ما يحتاج إليه من ذلك النوع بعمله ، ويتوصل غيره إلى ما يحتاج إليه بعلمه أيضا (ص : ٧٥) . ومن أقواله أيضا : ان الفقير يحتاج إلى مال الغنى والغنى يحتاج إلى عمل الفقير ، فهنا أيضا الزارع يحتاج إلى عمل النسيج ليحصل اللباس لنفسه ، والنسيج يحتاج إلى عمل الزارع لتحصيل الطعام ، والقطن الذى يكون منه اللباس لنفسه ثم كل واحد منهما يقيم من العمل يكون معينا لغيره فيما هو قرينة وطاعة ، فإن التمكن من اقامة القرينة بهذا يحصل ، فيدخل تحت قوله تعالى : ﴿وتعاونوا على البرِّ والتقوى﴾ ، وقال ﷺ : « إنَّ الله تعالى فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه المسلم » (ص : ٧٥) . ومن أقوال الشيبانى أيضا عن التخصص وتقسيم العمل : إذا نوى العامل بعمله التمكن من اقامة الطاعة أو تمكين أخيه من ذلك كان مثابا على عمله باعتبار نيته (ص : ٧٦) .

(١) اقتصادى انجليزى عاش فى الفترة ١٧٢٣ - ١٧٩٠م وهو مؤسس المدرسة الكلاسيكية . أشهر المدارس الاقتصادية ، وقد تكون أولها . ويعتبره البعض أب علم الاقتصاد ، ويرجع ذلك إلى كتابه «ثروة الشعوب» الذى أصدره فى ١٧٧٦ .

الفصل الثانى

تحليل اقتصادى لكتاب احكام السوق

(للفقهاء يحيى بن عمر ٢٠٣ - ٢٨٩هـ)

المستطاب . وقد بدأت الحديث بالتصنيف الاقتصادي لموضوع الكتاب . وقلت إن موضوعه يدخل فيما يسمى في الاقتصاد . «النظرية الاقتصادية» وموقعه فيها أنه بمثابة الدراسة التمهيدية . حيث تعالج فيها بعض فروض الاساس التي تحكم المقولات الاقتصادية . ما أريد أن اسجله في هذه الكلمة الختامية هو معنى دقيق للغاية تعرفت عليه بعد اتمام هذه الدراسة يتمثل هذا المعنى في الآتي :

١ - ان الشيباني جمع مجموعة من العناصر التي تعالج كوحدة موضوعا اقتصاديا واحدا . ولا اعتقد ان هذا يمكن أن يحدث دون قصد . يعني ذلك أنه حين أملى ما أملاه ، فإن الموضوع الاقتصادي الذي عالجته كان واضحا في رأسه .

٢ - تكشف طريقة معالجته عن تسلسل منطقي منظم في ترتيبه للعناصر التي كتب عنها . يتبين لنا ذلك من مراجعة ترتيبه للعناصر ، فعندما كتب عن موضوع تحس في نهايته بمشكلة معينة فتصبح هذه المشكلة هي الموضوع التالي الذي يعالجه .

٣ - اعتبر ان كتاب الشيباني اعطانا فكرة كنا نبحث عنها في الاقتصاد الإسلامي . أي أنه سد حاجة . وهذه الحاجة تظهر واضحة في المجال التعليمي للاقتصاد الإسلامي . لقد اعطانا بعض فروض الاساس التي تدخل في التمهيد للاقتصاد الإسلامي .

جزى الله الامام الشيباني جزاء من أنعم عليهم غير المغضوب عليهم . وندعو الله أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم .

المبحث الاول

المؤلف - الكتاب - تصنيفه الاقتصادي

اولا : المؤلف :

مؤلف هذا الكتاب هو ابوبكر يحيى بن عمر بن يوسف الكنانى ، وهو فقيه مالكى اندلسى ، ولد سنة ٢١٣هـ ، نشأ بقرطبة ، ثم رحل إلى مصر وأخذ عن علماءها ، ورحل إلى الحجاز وأخذ عن علماءها ، ثم عاد إلى أفريقيا واستقر بالقيروان وسمع من علماءها ، ومنهم ابوزكريا يحيى بن سليمان الفارسى المتخصص فى علم الفرائض والحساب ، وألقى دروسه بجامع القيروان . اضطر إلى الخروج من القيروان عندما تولى ابن عبدون القضاء لانه أخذ يسجن ويقتل معارضيه وكان فقيها واحدا منهم . لاذ برباط سوسة . ورفض ولاية القضاء فى القيروان حين عرضها عليه ابراهيم بن احمد الاغلبى بعد أن عزل ابن عبدون . واتخذ سوسة مستقرا ومقاما . وبعد ان عاوده هدوء نفسه أخذ يلتقى دروسه بجامعها ، ثم كانت وفاته سنة ٢٨٩هـ ويوافق ذلك سنة ٩٠١م .

ثانيا : الكتاب :

وكتبه لى نعوضه هذ يحسان عنوان . النظر فى أحكام

التقليد الذى وضع فى الصدر الاول للاسلام وذلك بجعل شؤون السوق من اختصاص الوالى ينظر فيها بنفسه مباشرة أو ينيب عنه شخصا ، وهذا هو ما نقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . بعد ذلك بسنوات يضع يحيى بن عمر كتابه عن احكام السوق ليترجم به أو ليعكس فيه الوعاء التاريخى لعصره .

٢ - عاش يحيى بن عمر التطور الذى سنه سحنون بشأن المحتسب ، وظيفة المحتسب عنده لا تقتصر على شؤون السوق ، كما يفهم ذلك ، ولكن المحتسب عنده من له القدرة على الوقوف فى وجه السلطة متى حادت عن الجادة (ص : ٢٣) . وتعتبر هذه الملاحظة الثانية وهى تكمل الملاحظة الاولى ، وتعنى تجسيد الاهتمام بشؤون السوق ، وتفرغ من يقوم عليها .

٣ - الملاحظة الثالثة ننتقل بها من الوعاء التاريخى الذى أملى فيه يحيى بن عمر كتابه إلى المنهج الذى نتلقاه به الآن . فتن عنوان الكتاب نفرا من المهتمين بالاقتصاد الإسلامى واعتقدوا أنهم به يسجلون سبقا وتفوقا لاقتصادنا . وما اعتقده أنهم وقعوا فى خطيئة التهويل بالفكر الاقتصادى الإسلامى . وإذا كنا نرفض مقولة من يقع فى خطيئة التهويل بشأن الاقتصاد الإسلامى ، وهم الذين يعتقدون أننا لا نملك اقتصادا فان مسئوليتنا تستلزم ان ننبه من يجرننا إلى خطيئة التهويل بشأن كتاب يتعلق بهذا الاقتصاد . أن خطيئة التهويل قد تضرنا بأكثر مما تضر خطيئة التهويل . ذلك أننا إذا (هولنا) ، ثم حللنا تحليلا متأنيا ما هولنا أمره فبان ان الحال ليس بالقدر الذى هول فانا قد تقع فى الاحباط ، والاحباط حالة

جميع احوال السوق . وهو دروس دوت عنه ، ويعتقد أنه القاها
بجامع سوسة بعد أن هدأت نفسه واستقر له المقام في هذه المدينة .
وتوجد روايتان لهذا الكتاب : رواية القصرى^(١) ، ورواية ابن
شبل^(٢) ، نعتمد في الدراسة التي نقدمها على رواية القصرى^(٣) .

ثالثا : التصنيف الاقتصادى :

يعتقد أن كتاب احكام السوق هو اول كتاب ظهر في العالم
الإسلامى يبحث في شؤون الاسواق وأفرد لها مادة متميزة عن
عموم الفقه ، ونسجل بذلك ثلاثة نقاط :

١ - يعكس هذا الكتاب وعاء تاريخيا معينا في التاريخ
الإسلامى ، عاش مؤلفه الجزء الرئيسى من حياته في القيروان
وكانت اسواقها نظمت في عام ١٥٥ هجرية باعثناء من يزيد بن
حاتم المهلبى والى افرقية من قبل جعفر المنصور . في عام ٢٣٤هـ
بتولى كنون قضاء القيروان يعطى اهتماما خاصا لتنظيم الاسواق ويعين
لها قاضيا مستقلا . وهكذا يجتمع في القيروان خاصيتان :

(ا) مدينة اسواقها التجارية معتنى بها ومنظمة .

(ب) شؤون هذه الاسواق معين لها قاض مستقل .

وتتوج الملاحظة الاولى بأن الامور جرت في هذه المدينة على

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن سعيد القصرى .

(٢) محمد بن الشبل بن بكر القبسى التنبلى .

(٣) الرواية منشورة تحت عنوان : أحكام السوق ، تحقيق الشيخ حسن حسنى عبد
الوهاب راجعه وأعدّه للنشر فرحات الدشراوى ، الناشر الشركة التونسية للتوزيع
عام : ١٩٧٥ م .

المبحث الثاني

التعريف بالآراء الفقهية في الكتاب

اولا :

عالم يحى بن عمر فيما نقل عنه كثيرا من موضوعات السوق وهى فى مجملها من الموضوعات التقليدية التى تناولتها الكتب الفقهية على اختلاف مذاهبا . تكلم عن المكاييل والموازين وأنواع البيوع ، وأفراد فقرات مستقلة لبيان حكم السلع التى تختلط ببعضها ، مثل خلط الزيت القديم بالجديد ، وخلط لبن البقر بلبن الغنم ، والقمح الدون بالجيد ، عالم أيضا باستقلال البيع المرسل ، وهو الشراء بدون تسمية سعر بالنسبة للجاهل به وحكم على ذلك بانه حرام وللمشتري الرجوع على البائع . وعرض أيضا لبعض الموضوعات ذات الطابع الخاص مثل ما يأخذه صاحب السوق من المتعاملين فيه ، وارقة الماء امام الدور والخوانيت وكنس الطين من الاسواق . اعطى يحى بن عمر الحكم الشرعى فى الموضوعات التى سبقت وفى غيرها من الموضوعات الماثلة . لن نعرض لهذه الموضوعات ، وليس هذا تقليلا من اهمية تنظيمها فى الاسواق ، إذ اننا نعتبر ان جزءا رئيسيا من اضطراب الاسواق التى نتعامل فيها الآن انه اغفلت فيها مراقبة الموضوعات التى جعلها يحى بن عمر وغيره من فقهاء

يأس . ما أراه أن نحلل كتاب احكام السوق بقدر كبير وواع من الموضوعية ، ان كان قد قال عن امر نقوله ، وان لم يقل عن أمر فيعيب بحثنا ان نقول له . هذا بعد اول يحكم بحثنا وبعد ثان يحكم هذا البحث هو أن نحاول أن نرى ما قاله مؤلف الكتاب بلغة اقتصاد العصر الذي نعيشه ، من حيث التحليل ، ومن حيث أسس النظام الاقتصادي .

الحديث احاديث اخرى وهى تدور فى نفس المعنى الذى يشير اليه الحديث الذى ذكرناه .

يذكر المؤلف بعض حالات السوق التى يتدخل فيها ولى الامر :
الحالة الاولى : لو أن أهل السوق اجتمعوا ان لا يبيعوا إلا بما يريدون مما قد تراضوا عليه مما فيه المضرة على الناس وأفسدوا السوق ، على الوالى فى هذه الحالة اخراجهم من السوق ، وينظر للمسلمين فيما يصلحهم ويعمهم نفعه ويدخل السوق غيرهم .
الحالة الثانية : تشرح حكم من نقص من السعر الذى عليه اهل السوق ولم يرض ان يبيع كغيره من اهل السوق . والحكم هو ان يقال له اما أن تبيع كما يبيع اهل السوق وتكون كأحدهم ، وإلا فاخرج من السوق . ويحتاج لذلك بما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذ قال للذى يبيع الزبيب بأرخص من سعر السوق إما أن تزيد فى السعر وإما أن ترفع من سوقنا .

الحالة الثالثة : تشرح ما إذا أحلى تجار سلعة من السلع السوق لواحد منهم فانهم ينهون عن ذلك ، أما إذا لم ينقص من السعر شيئاً لم يكن على العامة منه ضرر فذلك لهم .

ثالثاً : الاحتكار :

يشترط يحيى بن عمر لمنع الاحتكار أن يكون مضراً بالسوق . فإذا تحقق هذا الشرط ، فإنه يباع على المحتكرين السلعة التى احتكروها ويكون لهم رؤوس امواهم ويؤخذ الربح منهم ويتصدق به

المسلمين جزءا من تنظيمات السوق .

ما نتجه للاهتمام به في هذه الدراسة هو ما تعارفنا على تسميته في الاقتصاديات المعاصرة باسم دراسة السوق . وهي دراسة في اشكال الاسواق من حيث المنافسة والاحتكار . والمعيار المعترف في تحديد نوع السوق يقوم على عنصرين : عدد المتعاملين كثرة أو قلة ، وطبيعة السلعة متجانسة أو غير متجانسة . وبعد تحديد شكل السوق ندرس ميكانيكية السعر وهي تختلف حسب نوع السوق المعتمدة . هكذا عندما نقول دراسة في الاسواق فانما نعني تحديد شكل السوق الذي نتعامل فيه وتعيين ميكانيكية تحديد الثمن . نتوجه بناءً على ذلك لدراسة موضوعين محددين عند يحيى بن عمر . الموضوع الاول الإحتكار وتعطينا دراسته بعض الضوء عن اشكال السوق التي اعتبرها الفقهاء . والموضوع الثاني هو ميكانيكية الثمن .

وسوف نبحث اولا الثمن ، ثم نبحث بعد ذلك الاحتكار .

ثانيا الثمن :

الموضوع الرئيسي في كتاب احكام السوق هو التسعير ، ويعود المؤلف اليه في مواضع متعددة . والرأى الذي يأخذ به أنه لا يجوز التسعير . ويحتج لذلك بحديث الرسول ﷺ : ان أناسا اتوا الرسول ﷺ فقالوا : يا رسول الله سعر لنا اسعارنا ، فقال : « يا أيها الناس إن غلاء اسعاركم ورخصها بيد الله سبحانه وانا ارجو ان اتق الله وليس لاحد عندي مظلمة من مال ولا دم » واورد مع هذا

المبحث الثالث

التحليل الاقتصادي للكتاب

بعد التعريف ببعض الآراء الفقهية التي قال بها يحيى بن عمر ،
ننتقل إلى محاولة التعرف على ما فيها من رؤية اقتصادية إسلامية .
ماذا قال عن النظام الاقتصادي وعن الميكانيكية الاقتصادية ؟ .

اولا : الاقتصاد تفرع على تقوى الله :

يمنع الكاتب تسعير السلع . وهو بهذا يوافق رأى الكثيرين من
الفقهاء الذين عرضوا لهذا الموضوع . الجديد عنده أن تحليله يظهر أو
يؤكد أبعادا لها دلالات معينة في الاقتصاد الإسلامى . منع تسعير
السلع لا يقف عند حد كونه احد الاجراءات التي ينظم بها
السوق ، وإنما يرتفع إلى كونه احد المحددات للمذهب الاقتصادى
الإسلامى . يتبين ذلك من اسلوب معالجة الكاتب لموضوع التسعير
ولنوع الأدلة التي ارتبط بها . إنه يقدم لموضوع الحكم في القيم
والتسعير (ص : ٤٠) بأنه يجب على جميع المسلمين الاعتصام
بالسنة واتباع أوامر نبينا ﷺ ، فانهم ان فعلوا ذلك ووقفوا إليه
جاءهم من ربهم الكريم كل ما يحبون . ثم يستدل بالآيتين : ﴿ ولو

أدبا لهم ، ونبهوا عن ذلك فإن عادوا كان الضرب والطواف
والسجن لهم . يكمل دراسته للاحتكار بعرض احكام بعض
الحالات التى تظهر فيها بعض خصائص الاحتكار . منع ان يشتري
شخص قوت سنة إذا كان هناك غلاء وكان السؤال الذى سألته :
أترى ان يمكن من ذلك ؟ فقال لا يمكن من ذلك . منع عرض
السلع للبيع فى غير سوقها المعد لذلك ، وقال إنه يرى أن لا يمكن
البائع فى داره ورأى أن ينقله إلى السوق بين المسلمين . وقد علق
حكمه بأن يكون السعر غاليا مضرا بالاسواق . أما إذا كان السعر
رخيصا ولا يضر بالسوق خلى بين الناس والسوق ان يشتروا
ويدخروا ويشتروا فى الفنادق وفى الدور حيث ما أحبوا .

وإنما ينتقل إلى احترامها وحمايتها .

ثالثا : وجود قوانين اقتصادية :

أساس ثالث يستنتج من الأدلة التي استند إليها الكاتب ومن الملاحظات التي يقولها هو ما نسميه الاعتقاد في قوانين اقتصادية . يظهر ذلك فيما نقله « إنما السعر لله يخفضه ويرفعه وليس للناس من ذلك في شيء » ، « وان غلاء أسعاركم وخصها بيد الله سبحانه » . تتضح أبعاد هذا الأساس الثالث بمقارنته بما نعرفه عنه في الاقتصاد الوضعي . يعتقد الاقتصاديون أن هناك قوانين اقتصادية تحدد سلوك المتغيرات الاقتصادية وإذا كنا نستطيع في الاقتصاد الإسلامي أن نستنتج علاقات منتظمة لبعض المتغيرات الاقتصادية فإن الإسلام جعل القوانين الاقتصادية التي تكون موضع اعتبار هي القوانين التي لا تعكس أهواء بشرية . نوضح ذلك بالمثال الآتي : إذا كنا نعرف بقانون الطلب ، فإنه يجب أن تكون الوحدة الاقتصادية التي يشتق منها هذا القانون ملتزمة في سلوكها بالمنهج الالهي ، وهذا شرط ليقعد سلوكها .

تقعد الأسس الثلاثة السابقة لمبدأ الحرية في المذهب الاقتصادي في الإسلام ويعني ذلك أن الحرية في الاقتصاد الإسلامي تقوم على ثلاثة أسس :

(أ) أن أمور الاقتصاد هي تفريع لتقوى الله .

(ب) إقرار الحرية الاقتصادية متضمنة الملكية الخاصة وحمايتها وفق تصور إسلامي معين .

أَنْ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١١﴾ ﴿ وَلَوْ
أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ
فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ (١) . يفسر الكاتب ذلك بأنهم لو
التزموا لاسبغ الله عليهم الدنيا اسباغا . تحدد هذه المقدمة التي يلتزم
بها الكاتب البعد الاول في المذهب الاقتصادي في الاسلام وهذا
البعد هو أن امور الاقتصاد في الإسلام تفريع على تقوى الله ، نعرف
أن الاقتصاد الوضعي يفصل كاملا بين امور الاقتصاد وبين الغيبيات
ويعنى بها ما جاء من الله وهكذا يجعل امور الاقتصاد في الإسلام
تفريعا على تقوى الله يقام أساس يميز به بين الاقتصاد الإسلامي
والاقتصاد الوضعي .

ثانيا : الحرية الاقتصادية :

بعد أن يؤصل المؤلف للأساس السابق في مقدمته ، يذكر
الأدلة التي يستند إليها في منع التسعير . تسجل هذه الأدلة بعدا آخر
من أبعاد الاقتصاد الإسلامي رفض الرسول ﷺ التسعير معللا
ذلك بأنه يرجو أن يلتقى الله وليس لاحد عنده مظلمة من مال ولا
دم . يؤصل الرسول ﷺ بهذا التعليل مبدأ احترام الحرية
الاقتصادية ، متضمنة حرية الملكية . والاقتصاد الإسلامي بهذا
التأصيل لا يقف في تنظيمه للملكية الخاصة عند حد اقرارها ،

(١) الأعراف ٩٦ .

(٢) المائدة ٦٦ .

السابق ، وإنما يتقدم خطوة أخرى في التحليل كما أوضح ذلك يحيى بن عمر . انه يقول : (ولو أن أهل السوق اجتمعوا ان لا يبيعوا إلا بما يريدون مما قد تراضوا عليه مما فيه المضرة على الناس ، وأفسدوا السوق كان اخراجهم من السوق حقا على الوالى . ويدخل السوق غيرهم) (ص : ٤٥) .

يعنى ذلك بأن ميكانيكية السوق تخضع لضوابط ومن هذه الضوابط أن يتدخل ولى الامر عند حدوث تواطؤ في السوق يضر بالناس . مقابلة الاقتصاد الإسلامى بالاقتصاد الوضعى تقول : إن الاقتصاديات الوضعية تحرم التواطؤ . وحتى لو سلمنا بهذا على قلة حدوثه ، فإنه يبنى أن الاقتصاد الإسلامى يتمايز بأنه يحكم بأن يخرج من السوق البائعون الذين تواطؤوا وهذا ليس عقوبة مالية يدفعها المخالف وإنما أن يمنع من العمل فى السوق .

فإذا كان الإسلام قال على لسان نبيه ﷺ بشأن منع التسعير : ارجو أن التى الله وليس لاحد عندى مظلمة من مال ولا من دم فإنه اكمل ذلك بالحكم باخراج البائعين المتواطئين من السوق

(ج) عرض المؤلف ضابطا آخر من ضوابط عمل السوق فى الاقتصاد الإسلامى . انه يقول عمن نقص من السعر الذى عليه السوق يخيره ولى الامر : أما أن يبيع كما يبيع أهل السوق ويكون كأحدهم وإلا فليخرج من السوق (ص : ٤٥ / ٤٦)
نعرف مسألة وحدة الثمن فى الاقتصاد الوضعى فيما نعرفه باسم

(ج) الاعتقاد في وجود قوانين اقتصادية تشتق من سلوك وحدة اقتصادية ملتزمة بالمنهج الالهي .

رابعاً : القوى التي تعمل على تحديد السعر :

تعرف الاقتصاديات الوضعية المعاصرة نوعين من النظم الاقتصادية النظام الرأسمالي ، ويتحدد فيه الثمن بقوى السوق ، ويسمى هذا النظام لذلك بنظام السوق . ونقول عن اقتصادياته : اقتصاديات السوق . والنظام الاشتراكي ويتحدد فيه الثمن بقرارات من الدولة ، ويسمى لذلك بالنظام التدخلي . كيف يتحدد الثمن في الاقتصاد الإسلامي ؟ معالجة هذا الموضوع دقيقة ويؤكد ذلك ما قاله يحيى بن عمر عن ذلك .

(أ) يعتقد فقيها أن الإسلام يمنع التسعير ، وهذا هو معتقده الاصلى . ويعمل منع التسعير في اتجاهين . يحدد الاتجاه الاول الشكل التطبيق للحرية الاقتصادية . ويعنى ذلك ان الاقتصاد الإسلامى يعتقد في السوق . يحدد الاتجاه الثانى ميكانيكية تحديد الثمن . ويعنى ذلك أنه يحدد بدون تدخل أى أن قوى السوق هى التي تحدد الثمن .

(ب) الوقوف بالتحليل عند الحد السابق يشوه الاقتصاد الإسلامى ، إذ أنه يقول إن الاقتصاد الإسلامى فيما يتعلق بتحديد الثمن يأخذ بفلسفة الحرية الاقتصادية في تصورهما الرأسمالى . لكن الاقتصاد الإسلامى لا يقف عند الحد

إلى تقليل الكمية المعروضة . والسلوك المتوقع ممن باع بضمن منخفض ان يرفع ثمن السلعة حين ينفرد بالسوق بأكثر مما كانت عليه قبل ذلك . وهكذا يكون منع البيع بأقل من الثمن السائد في السوق هو اجراء لحماية السوق وخاصة لتأمين جانب العرض .

(هـ) نذكر في هذا الصدد بواقع ما يحدث في التطبيقات الاقتصادية المعاصرة . مسألة البيع بأقل من الثمن السائد في السوق سلاح يستخدم خاصة في مجال التجارة الدولية يقصد به اخراج المنافسين من السوق ، ثم الاستئثار بعد ذلك بهذا السوق .

ونعرف ذلك في الاقتصاد بأسم سياسة الاضعاف^(١) . ويتبع هذا النوع من السياسات شركات البلاد المتقدمة وهي تتعامل في البلاد المتخلفة . ويتيح لها هذا القضاء على الصناعات الوطنية إذا لم يكن السوق الوطنى محميا . يوضح هذا بدرجة اكبر غاية التشريع الإسلامى من منع البيع بأقل من الثمن السائد في السوق . ثم لعلنا في ضوء التشريع الإسلامى أن نعى درسا وهو : انه إذا كانت بعض الشركات الاجنبية تبيع في بلادنا بأقل من الثمن الذى تبيع به في بلادها فليس هذا احسانا علينا أو احسانا بنا ، وإنما لقتل صناعاتنا الوطنية ، وليت عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان موجودا يمنع هذه الشركات من العبث باقتصادنا .

(١) وقد تسمى سياسة الاغراق (Damping)

المنافسة . ونقول عن ذلك بان الثمن يكون بالنسبة للمنشأة الواحدة معطاة ويكون الثمن واحدا بالنسبة لجميع المنشآت . إذا باعت إحدى المنشآت بأقل من الثمن السائد في السوق فإن هذا يثير الاضطراب في السوق ، والامر اخطر في حالة السوق الذي نسميه الاحتكار الثنائي حيث يؤدي خفض الثمن من أحد البائعين الى نشوء سلسلة من تخفيضات الثمن ، ويعرف اقتصاديا باسم منافسة قطع الرقبة ، ويؤدي ذلك الى اصابة السوق بالشلل . حين نمنع في الاقتصاد الإسلامي أحد البائعين أن ينقص في ثمنه عن المستوى السائد في السوق ليس هذا بقصد منع أن تكون السلع رخيصة ، وإنما نمنع اثاره الاضطراب والفساد في الاسواق . ومما نسجله في هذا الصدد : أن منع البيع بسعر أقل من سعر السوق هو اجراء اتخذه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال للذي يبيع الزبيب بثمن أقل من ثمن السوق : اما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا .

(د) ما زلنا في حاجة أن نضيف بعدا اقتصاديا آخر لما سبق عن موضوع البيع بأقل من ثمن السوق . يضر هذا النوع من السلوك بجانب العرض في السوق . ذلك أن الذي يريد أن يبيع بأقل من ثمن السوق قد يكون انتج بتكلفة منخفضة لأى سبب من الاسباب الطارئة والغير الدائمة ويحقق مع بيعه بثمن منخفض ارباحا . لكننا إذا تركناه فسوف يؤدي عمله أن يخرج من السوق البائعون الآخرون . ويؤدي انسحابهم من السوق

يحيى بن عمر حسب ما تجمع لديه من ادلة . وقد حكم بأن تباع عليهم السلعة التي احتكرت ويكون لهم رأس مالهم ، أما الربح فيؤخذ منهم ويتصدق به أدبا لهم وينها عن ذلك ، فإن عادوا كان الضرب والطواف والسجن لهم (١١٣) .

(ب) يحمل عدم ربط الاحتكار في الاقتصاد الإسلامى بعدد المتعاملين في السوق ايجابية نتكلم في الاقتصاد عن بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الصناعات التي إذا تركت لمنتج واحد تكون الانتاجية فيها أعلى ، والعائد الاقتصادى للمجتمع أكبر ويقال عن ذلك أن هذه هي احدى صور الاحتكار المقبولة اقتصاديا . ايجابية الاقتصاد الإسلامى أنه لا يعتبر ذلك احتكارا إذ يربط الاحتكار فيه بالضرر بصرف النظر عن العدد .

(ج) ثم يتمايز الاقتصاد الإسلامى في تكييفه الاقتصادى للاحتكار مرة أخرى بأنه يدخل صورا من المعاملات التي يعتبرها معاملات احتكارية منهي عنها بينما هي غير معتبرة في الاقتصاد الوضعى . من هذه الصور :

- ١ - منع أن يشتري شخص قوت سنة إذا كان هناك غلاء .
 - ٢ - منع عرض السلع للبيع في غير السوق المعد لذلك .
- يعتبر يحيى بن عمر ذلك من المعاملات الاحتكارية ويدرس ذلك تحت عنوان ما جاء في الحكرة وما يجوز فيها (ص : ١١٤/١١٣) . وليس لمثل هذا التكييف نظير في الاقتصاد الوضعى .

خامسا : العناصر الاقتصادية في الاحتكار :

المعيار الاقتصادي الذي نفهم به الاحتكار هو عدد المتعاملين في السوق . فإذا كان السوق يوجد فيه بائع واحد يسمى ذلك الاحتكار البحت ، وإذا كان فيه بائعان يسمى الاحتكار الثنائي ، وإذا كان فيه عدد يمكن حدوث التواطؤ بينهم يسمى ذلك احتكار القلة ، وهناك شكل آخر من أشكال السوق تدخل فيه درجة من درجة الاحتكار وهو ما يسمى المنافسة الاحتكارية . ويتحقق هذا النوع إذا كان عدد المتعاملين في السوق من الكثرة بحيث لا يمكن حدوث التواطؤ فيما بينهم وهذا هو شرط المنافسة ، ولكن لا يتحقق في السلعة شرط التجانس ، وكأن كل بائع يبيع سلعة خاصة وهذا هو شرط الاحتكار^(١) .

متى يتحقق الإحتكار إسلاميا :

(١) لا يمثل عدد المتعاملين في السوق المعيار الذي يتم به تحديد الاحتكار وإنما يربط الإسلام بين الضرر وبين الاحتكار . ويعني ذلك أن المعيار الذي يتحدد به الاحتكار هو الضرر . ويعطى هذا التحديد نتائجه التطبيقية . فإذا كان عدد المتعاملين في السوق كبيرا ولكنهم منعوا السلع بحيث أضر هذا بالسوق ، فإنه وفق المعيار الإسلامي يكون هذا احتكارا وهذا ما قال به

(١) أنظر في تفصيل ذلك :

Samuelson, P.A., "L'Economique, tom 2, Librairie Armand Colin, ch. 29.

وما يريقه اصحاب المحال من ماء . وادخال مثل هذه الامور في الدراسة الاقتصادية عن الاسواق مسألة يستهجنها من يرتبطون بالاقتصاد الوضعي . إنهم فهموا السوق على أنه دراسة في ميكانيكية تحديد الثمن . بل إن القرارات الاقتصادية يعملها السوق : حجم الانتاج ، مستوى الثمن ، توزيع الدخل ، تخصيص الموارد . ما قاله يحيى بن عمر عن الاقتصاد الإسلامي يقول : نعم ليشمل ذلك بتنظيمات وقواعد معينة . ولكن لماذا لا ندخل فيه تنظيم المكيال والميزان إلى آخره .

باسم الاقتصاد الإسلامي نقول : لنسأل الانسان العادى عن الذى يهتم به فى السوق ؟ يهتم بحجم العرض ومستوى الثمن . ولكن على نفس المستوى من الاهمية يهتم باخلاقيات التعامل فى السوق . وهذا ما اهمله الاقتصاد الوضعي بينما اعتبره الاقتصاد الإسلامى وهو ما يعلى من شأن هذا الاقتصاد .

خاتمة

الأهمية التاريخية للدراسة :

تظهر الاهمية التاريخية للدراسة التى نقلت عن يحيى بن عمر إذا نظرنا اليها مقارنة بتاريخ الفكر الاقتصادى الوضعي . يرجع التاريخ الذى أملى فيه مؤلفه إلى الربع الأخير من القرن الثالث الهجرى . ويوافق ذلك الربع الاخير من القرن التاسع الميلادى . فيما يتعلق بالاقتصاد الوضعي ، تصنف هذه الفترة فى كل كتب تاريخ الفكر الاقتصادى بأنها مرحلة العصور الوسطى . وما يقوله الاقتصاديون

(د) ما المعنى الاقتصادي الذي يوجد وراء هذه الصور التي يعتبرها الإسلام أعمالا احتكارية؟ المعنى هنا هو أن معيار الضرر الذي يربط الاحتكار به يقتضي العدالة في توزيع السلع المتاحة في لحظة معينة في السوق. باسم الاقتصاد الإسلامي يمنع أن يستحوذ شخص على قدر كبير من سلعة يتعرض عرضها لظروف طارئة، إذ أن ترك ذلك له يحرم آخرين من الحصول عليها وهم في حاجة إليها. ثم معنى آخر وراء هذه الصور هو أنه باسم الاقتصاد الإسلامي يلزم بأن تعرض السلعة في سوقها المعتاد بيعها فيه، لأن ذلك هو المحل المعتاد البحث عنها فيه.

(هـ) يبقى سؤال: كيف يمكن تطبيق التصور الإسلامي لهذه الصور الاحتكارية الممنوعة؟ يمكن أن نصل إلى ذلك بأسلوب يحقق القصد الإسلامي وهو منع الضرر. وعلى سبيل المثال إذا كان ذلك لا يتحقق إلا باستخدام الأسلوب المعروف باسم التوزيع بالبطاقات فليكن هذا، وإذا كان لا يتحقق ذلك إلا بصدور قرار يلزم بعرض السلع في أماكن ومحلات معينة اعتادها الناس فليكن هذا.

سادسا: التنظيمات الأخرى في السوق:

أدخل يحيى بن عمر أعمالا أخرى عند معالجته لأحكام السوق. من ذلك: تنظيم المكيال والميزان والامداد والافقزة والارطال والواقي، وأيضا حكم السلع التي تبتخلط ببعضها، وغير ذلك مما نعرفه عن السوق بل إنه أدخل في أحكام السوق مسألة تنظيفها،

الفصل الثالث

تحليل اقتصادى لكتاب البركة فى فضل السعى والحركة

(محمد بن عبد الرحمن اليمنى الحبشى ٧١٢ - ٧٨٢هـ)

عن هذه الفترة بالنسبة لغير العالم الإسلامى وخاصة أوروبا أنها كانت فترة انحطاط فكرى عامة وفى الاقتصاد بدرجة أشد . وكانت أوروبا فيها عالة على بعض ما قدمته الفلسفة اليونانية ، مثل رأى ارسطو فى تحديد الثمن بمبدأ الثمن العادل وتحريم الربا . وفيما عدا ذلك لم يكن هناك فكر اقتصادى^(١) . وهكذا إذا كتب يحيى بن عمر فى تنظيم العرض والطلب وفى ميكانيكية تحديد الثمن فإنه بهذا يسجل سبقا للاقتصاد الإسلامى ، ثم بأدخاله عناصر أخرى فى دراسة السوق فإنه بهذا يسجل تفوقا للاقتصاد الإسلامى .

(١) أنظر فى ذلك : الدكتور لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار النهضة مصر للطبع والنشر ، ص ٦٩ .

المبحث الاول

المؤلف - الكتاب - تصنيفه الاقتصادي

أولاً : المؤلف :

مصنف كتاب البركة في فضل السعي والحركة هو ابو عبد الله جمال الدين محمد بن القاضي عبد الرحمن بن عمر بن عبد الله بن سلمة الحبشي (وقيل الحبشي) الاصابي (وقيل الوصابي) اليمنى . ولد في عام ٧١٢هـ .

يقول عنه ناشر الكتاب موضع دراستنا : (انه من اعيان المائة الثامنة في اليمن . وكان إماماً كبيراً في المذهب الشافعي . أميناً في العلم ، لا يكاد يأتي بنص إلا وينسبه إلى قائله ، ويذكر اسم الكتاب المنقول منه ، وهذه غاية الامانة في العلم) (ص : ٤٢١ - ٤٢٢) .

وبجانب انه تولى القضاء ، فإن له مؤلفات كثيرة ، منها نظم التنبيه وزياداته ، والختام عن معاني ارشاد العوام^(١) .

(١) الزركلي ، خير الدين ، «الاعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ .

اسلافنا على استنساخه واقتنائه للانتفاع به (ص : ٤٢١/٤٢٢) (١)

ثالثا : التصنيف الاقتصادى للكتاب :

كتب مصنف البركة عن موضوعات معينة بصفة رئيسية ، وكتب عن موضوعات أخرى على سبيل التفرع ، أو الاستكمال ، أو التبعية ، أو الاستطراد ، من أمثلة النوع الاول : تحديد انواع النشاط الاقتصادى ، بيان مزايا أو افضلية كل نوع ، اعطاء حكم قيمى اخلاقى مع توجيه لحكم قيمى اقتصادى لكل نوع من الانشطة الاقتصادية الرئيسية الثلاثة ، بين الحركة للدنيا والحركة للدين . ومن أمثلة النوع الثانى : مقدار الكفاية وحكم طلب ما زاد عليها ، وبجانب هذين النوعين من الموضوعات ، خصص المؤلف الجزء الاكبر من مصنفه لما يمكن أن يسمى الحركة من أجل الدين ، حيث كتب عن معظم العبادات وفضائل الاعمال فى الإسلام . ولا أفهم من كتابته عن العبادات وفضائل الاعمال بعد كتابته عن الموضوعات السابقة أنه يعطى اهمية للموضوعات الاقتصادية أو للحركة لأجل الدنيا ، باستخدام تعبير مستلهم من عنوانه ، لأن النظر فيما كتبه لا يؤيد هذا الفرض . كما لا أفهم من

(١) اعتمد فى الدراسة التى أجريها عن هذا الكتاب على النسخة المنشورة بعنوان : البركة فى فضل السعى والحركة لأبى عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن عمر الوصائى الحيشى المتوفى سنة ٧٨٢هـ يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بمصر مطبعة الفجالة الجديدة . ورغم أن الناشر ختم الكتاب بكلمة تحت عنوان : كلمة الناشر إلا أن اسمه لم يذكر بالكتاب ، لذلك لم استطع الاشارة إلى اسم هذا الناشر ، ويبدو أنه من رجال العلم الذين طوفوا من أجله .

ثانيا : الكتاب : البركة في فضل السعي والحركة :

يقول المصنف عن سبب تأليفه هذا الكتاب : لما رأيت أهل بلدتنا هذه في الكد مجتهدين ، وعلى الاشتغال بالحرف معتمدين ، مواظبين على ذلك معتضدين ، وصاروا إذا رأوا أهل الرفاهية في البلدان ، وراحة الرجال فيها ، استنقصوا احوالهم وازدروا افعالهم ، ظنا منهم بان الدعة والسكون امر فاضل مسنون ، كأنهم لم يبلغهم قول الرسول ﷺ حيث يقول : « ان الله لا يحب الفارغ الصحيح ، لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة » . وقوله ﷺ : « أشد الناس حسابا يوم القيامة المُكفَى الفارغ » .

أحييت أن أشرح لهم في هذا الكتاب ما يسلى قلوبهم ويتفهم كروبهم ، من فضائل الصناعات وأنها للأنبياء عادات ، وأبين فضل الكد في الزراعات .. وأذكر فيه الاشياء المنمية للمال (ص : ٣) .

هذا الذى ذكره المصنف هو خير تعريف بالكتاب ، وتقديم له . أما التحقق من هذا الكتاب ونسبته إلى مؤلفه ، فإن الناشر يذكر أنه دخل إلى الموصل في سنة ١٣٤٩ هـ فوجد نسخة منه في أحد بيوتاتها الكريمة ، فنشط لطبعه . وقد صححت هذه النسخ بثلاث نسخ أخرى ، وقام بالتصحيح الشيخ عبد الحفيظ سعد عطية . وتوجد نسخة خطية للكتاب بدار الكتب المصرية . كما يذكر الناشر أن الكتاب موجود بمكتبات أوروبا . وأنه لا تخلو مكتبة عن نسخة أو نسختين ، وهذا دليل على انتشار الكتاب ، وإقبال

الفروض بعد تأصيلها بمثابة الضوابط التي تضبط سلوك الباحث أو المتصل نوع اتصال بهذا الاقتصاد . من أمثلة هذه الفروض فرض الرجل الاقتصادي ، ويبنى على هذا الفرض أو يشتق منه فرض الرشد الاقتصادي . وقد أصبح الفرض الثاني أكثر شيوعاً في الاستخدام من الفرض الأول بل قد يقتصر عليه ويستغنى به عنه . سوف أجيء إلى شرح معنى هذه الفروض وغيرها وإنما ذكرتها من قبيل إعطاء مثال على طبيعة الفروض التي يشكل بها تفكير الاقتصادي ورؤياه ، والتي تتحدد بها بعد ذلك قيمه واحكامه الاقتصادية وقد تمتد إلى غير الاقتصادية .

ما كتبه مصنف كتاب البركة هو تأصيل لفروض وقواعد الحركة في الإسلام ، أى في الاقتصاد الإسلامى ، لهذا اقترحت تصنيفه ضمن الكتب التي توصل لفروض الاقتصاد الإسلامى ، أو لفروض التنظير في الاقتصاد الإسلامى ، إن سلم لنا بهذا التعبير أو لفروض النظرية الاقتصادية في الإسلام ، إن اتفقنا على صلاحية أو جواز استخدام هذا التعبير .

كمدخل لدراسة النظرية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعى لا نقصر على الفروض السابقة وإنما ندرس أو نبحث معها موضوعات أو عناصر أخرى مثل تقسيمات الأنشطة الاقتصادية وتقسيمات عوامل الانتاج ، وهذه الموضوعات كانت محل دراسة مفصلة في كتاب البركة .

هكذا يتدعم ويتقوى الاقتراح بتصنيف هذا الكتاب ضمن الكتب التي توصل لفروض الأساس في الاقتصاد الإسلامى ، أو

جعلله الجزء الاكبر من مصنفه عن العبادات وفضائل الاعمال انه بهذا يعطى لها اهمية وافضلية عن الموضوعات الاقتصادية ، أو الحركة من اجل الدنيا ، إذ لا يوجد فى كتابته ما يسند هذا الفرض ، بل إن فيما كتبه ما ينقض هذا الفرض ، فهو يبدأ مصنفه بحديث رسول الله ﷺ : « .. ويل لمن طلب الدنيا بالدين ويل له » (ص : ٦) . فهذا الحديث يننى فرض أنه يعطى أهمية وأولوية للحركة من أجل الدنيا على الحركة من أجل الدين . ولكنى أسجل أيضا أن هذا الحديث لا يثبت الفرض العكسى ، أى أنه ليس دليلا على أهمية وأولوية للحركة من أجل الدنيا على الحركة من أجل الدين .

ونحن نكتب عن تحليل اقتصادى أو قراءة اقتصادية لهذا الكتاب ، ما هو التصنيف الاقتصادى الذى نقترحه لما جاء فيه ؟ يحتاج السؤال لتوضيح : الذين لهم نوع المام بالاقتصاد يعرفون أن له فروعاً . وللتمييز بين فروع المختلفة أهمية خاصة فى مجال البحث أو التعليم . فإلى أى فروع الاقتصاد ننسب أو نصنف ما فى الكتاب موضوع بحثنا ؟ اقترح أن نصنفه فى فرع الدراسات الذى نعرفه تحت عنوان اصول علم الاقتصاد ، أو أسس علم الاقتصاد ، أو مبادئ الاقتصاد ، تحت هذا العنوان يؤصل للنظرية الاقتصادية ويستخدم بعض الاقتصاديين عنوان النظرية الاقتصادية كبديل عن العناوين السابقة ، وقد يكتفى باستخدام عنوان الاقتصاد .

يدرس فى النظرية الاقتصادية موضوعات كثيرة . وفى رأى أن من أهم موضوعاتها ما يؤصل فيها من فروض . وتصيح هذه

حددنا المعطيات التي تعمل على الفرد المسلم وهو يفكر اقتصاديا أو يسلك اقتصاديا . إن ما أراه بشأن الإجابة عن السؤال السابق أن جمع المصنف لهذه الموضوعات معا هو عمل مقصود قصدا كاملا .

لفروض المدخل إلى هذا الاقتصاد .

بجانب الكتابة عن بعض فروض الأساس السابقة في كتاب البركة ، نجد ان مصنفه تعرض لموضوعات اخرى منها تحديد مقدار الكفاية ، والعناصر التي تدخل في تحديدها ، ومنها بعض عناصر تدخل فيما نسميه الآن اقتصاديات الفراغ ، وهو فرع من الدراسات الاقتصادية ينال قدرا واسعا من الاهتمام ، ومنها ما يمكن أن نسميه اقتصاديات العبادات وفضائل الاعمال وفيها اقتصاديات الصدقة . هذه امثلة لموضوعات أخرى تعرض لها المصنف ، واعرض بصدد بحثه لهذه الموضوعات سؤالاً هو : هل كانت كتابة المصنف عن هذه الموضوعات الاخرى مع كتابته عن فروض الأساس السابقة عملاً مقصوداً ، بمعنى له صلة بما سبق ؟ اجابة هذا السؤال جوهرية ونحن نكتب عن الاقتصاد الإسلامى ذلك انه إذا كانت الاجابة ان جمع المصنف لكل هذه الموضوعات معا هو عمل مقصود فإننا نصبح امام بعد من ابعاد الاقتصاد الإسلامى هذا البعد يمايزه عن الاقتصاد الوضعى تمايزاً كاملاً . واعنى بهذا البعد أن فروض الأساس فى الاقتصاد الإسلامى تختلف كيفياً وكمياً عن نظيرتها فى الاقتصاد الوضعى . وعلى سبيل المثال التوضيحى : إننا فى الاقتصاد الإسلامى فى مرحلة تأصيل فروض الأساس نعد منها فرض الكفاية فى مقدارها وفى عناصرها (أى مقدار الدخل اللازم توافره للفرد) . ونعد أيضاً من هذه الفروض فرض اقتصاديات العبادة ، واقتصاديات الصدقة . وإذ نعتبر هذا من فروض الأساس للاقتصاد الإسلامى ، فإننا بهذا نكون قد

المبحث الثاني

التحليل الاقتصادي لكتاب البركة

أولاً : قضايا منهجية :

قدمت في المبحث السابق تعريفا موجزا للمصنف وللكتاب ، وحرصت أن يكون التعريف بالكتاب في الدرجة الاولى تعريفا اقتصاديا وعرضت هذا تحت عنوان التصنيف الاقتصادي للكتاب وسوف أقدم في هذا المبحث الثاني تحليلا اقتصاديا له ، وهذا التحليل الاقتصادي هو المستهدف والمقصود في دراستنا . أعرض قبل الدخول إلى هذا التحليل بعض الملاحظات التوضيحية ، هادفا بها أن توضح للقارئ بعض الرؤى المنهجية التي انتهجها في هذا التحليل . وإعلان ووضوح المنهج بقدر ما هو التزام اخلاقي يقع على الكاتب فإنه يجعل فكرته وتتبعها أمرا ميسورا .

١ - مصطلح التحليل الذي استخدمه يمكن أن يستبدل بمصطلح آخر هو قراءة اقتصادية للكتاب . ذلك أن هذا الكتاب لم يصنف ككتاب في الاقتصاد (الإسلامى) . وإنما صنف على انه مجموعة معارف عامة يتنفع بها الناس ، والمصنف نفسه يقول عنه وعن سبب تأليفه : (لما رأيت أهل بلدتنا هذه في الكد مجتهدين ،

اليها لتتعرف على الاقتصاد الإسلامى ، تحديد طريقة استخلاصه أو استنباطه أو اشتقاقه ، علاقته بالعلوم والمعارف الإسلامية الأخرى ، تحديد هوية لعلاقته التحوارية مع الاقتصاد الوضعى . هذه القضية بمحاورها التى ذكرتها وغيرها من المحاور التى لم اذكرها هى قضية اساس للبحث فى الاقتصاد الإسلامى ، قضية أساس لأنها تحديد كيفية التنظير فيه ، وتفتح الحوار لتحديد كنه العلاقة مع العلوم الأخرى ، ثم هى قضية اساس أيضا لأنها تفتح الحوار لتحديد طبيعة العلاقة مع كل الاطراف المهتمة بالاقتصاد الإسلامى . وهؤلاء الاطراف من وعلى مشارب متعددة ، فمنهم الشرعيون ، وبتعبير أعم رجال فى الفكر الإسلامى ، ومنهم الاقتصاديون ومنهم مجموعة لا من هؤلاء ولا من هؤلاء ، وهى مجموعة اسمها المنظمين^(١) . والاقتصاد الإسلامى ، لعله ، فرع المعرفة الإسلامية الوحيد الذى ظهرت فيه هذه المجموعة على النحو الذى نراه ، ودورها الآن تتعاوره الإيجابية والسلبية .

علاقة الاقتصاد الإسلامى بالعلوم والمعارف الإسلامية الأخرى تحتاج إلى التوضيح والتقعيد ويلزم بذل مجهود أكبر فى هذا المجال . نأخذ علاقة علم الاقتصاد الإسلامى بالفقه . الفقه هو المصدر الاول للاقتصاد الإسلامى ، لكنه ليس الاقتصاد الإسلامى ، وهذه الحقيقة قد تكون بديهية ، لكن برغم ذلك ، فان بعض الكتابات التى تطبع الآن وتحمل عنوان الاقتصاد الإسلامى تشير إلى لبس

(١) استخدام هذا المصطلح فى المعنى المعروف لمصطلح : (entrepreneur) باللغة الفرنسية .

وعلى الاشتغال بالحرف معتمدين ، مواظبين على ذلك معترضين ، وصاروا إذا رأوا أهل الرفاهية في البلدان وراحة الرجال فيها استنقصوا أحوالهم ، وازدروا أفعالهم ، ظنا منهم بأن الدعة والسكون أمر فاضل مسنون ، كأنهم لم يبلغهم قول الرسول ﷺ حيث قال : « إن الله لا يحب الفارغ الصحيح ، لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة » . وقوله ﷺ : « أشد الناس حسبا يوم القيامة المُكفَى الفارغ » . أجبت أن أشرح نجم ما يسلى قلوبهم . وينفس كربهم من فضائل الصناعات ، وأنها للأنبياء عادات ، وأبين فضل الكد في الزراعات ، وأن الزرع أفضل المكاسب الطيبات ، وهو من أهم فروض الكفايات (ص : ٣) .

هذا هو الهدف من الكتاب ، وهذا هو الباعث على تصنيفه ، محاولتنا هي استخلاص أفكار أو آراء أو عناصر أو أبعاد اقتصادية فيما قاله المصنف . والتكليف الصحيح لهذه المحاولة على هذا النحو أنها بمثابة قراءة جديدة للكتاب من منظور اقتصادي ، أى قراءة اقتصادية له . وهكذا فإن هذا المصطلح ، أى قراءة اقتصادية للكتاب يمكن أن يكون عنوانا لما كتبه هنا . لكن ما أحاوله لا يقف عند حد استخلاص الفكرة الاقتصادية لما نقرؤه ، وإنما أجرى فيها وحوها ومعها تحليلا اقتصاديا مقارنا بما هو معروف في الاقتصاد الوضعي . ومن هنا أيضا يصح أن نضع هذه المحاولة تحت عنوان : تحليل اقتصادي .

٢ - ما قلته في الفقرة السابقة يثير قضية ذات محاور متعددة في الاقتصاد الإسلامى ، من هذه المحاور : تحديد المصادر التى نرجع

الإسلامى والمعارف والعلوم الإسلامية الأخرى .

علاقة التحوارية بين الاقتصاد الإسلامى وعلم الاقتصاد هي أيضا من العلاقات التى يلزمها التوضيح والتفصيل . ولا تجئ أهمية هذه العلاقة من منظور تبعية الاقتصاد الإسلامى لعلم الاقتصاد . إذ أن هذه التبعية مقطوعة وإنما تجئ الأهمية من علاقة المقارنة والتحوارية بقصد الوصول إلى تحسين قوالب الصياغة وميكانيكية العمل والاداء . والحقيقة التى أو من بها هي : أن الاقتصاد الإسلامى وعلم الاقتصاد يتأيزان تمايزا كاملا فى المصدر ، وقد يتشابهان بعد ذلك فى تفرعات أو فى مراحل أو فى كيفية الاداء . وعلاقة التحوارية والمقارنة بين الاقتصاد الإسلامى وعلم الاقتصاد هي مرحلة مؤقتة واهدافها محددة . ومن هذه الاهداف التعرف على قوالب الصياغة وميكانيكيات الاداء والتدريب على استنباط العلاقات ، والتعرف على فروع الدراسة . كل ذلك مطلوب إلى أن تكمل صياغة الاقتصاد الإسلامى ، لذلك قلت إن هذه المرحلة مؤقتة وذات اهداف محددة .

٣ - قضية منهجية ثالثة أعرض لها فى بداية هذا التحليل . وتعلق هذه القضية بتوثيق الأدلة التى أوردها المصنف ، وقد نعبّر عن قضية التوثيق بمصطلح آخر فنقول : اسناد الأحاديث ، ولكن هذا المصطلح الأخير هو تعبير جزئى عن قضية التوثيق ، إذ أن اسناد الأحاديث هو جزء من عملية التوثيق الكلية ، فقد يتضمن الكتاب موضوع الدراسة نقولا عن الصحابة أو عن فقهاء أو من غيرهم ، وهذه كلها مطلوب توثيقها .

واضح في هذه العلاقة ، ذلك أننا نجد بعض الكتابات التي تحمل عنوان الاقتصاد الإسلامى هي في حقيقتها مجرد دراسات فقهية . إذ أن الكاتب بذل الجهد في إيراد الدليل واسناده ، واستنباط الحكم منه ، ثم يقف عند هذا الحد ، وفي خلال ذلك يذكر المصطلحات والمفردات الاقتصادية .

ما أراه هو أن الاقتصاد الإسلامى مرحلة تالية في التقعيد والاستنباط للفقه الإسلامى ، بمعنى أن المسألة تقعد فقهيا ، ثم إذا كان فيها عناصر اقتصادية نظرت اقتصاديا . هذه هي الرابطة التي أراها تربط الفقه بالاقتصاد الإسلامى .

وعلى غرار هذه الرابطة تكون الروابط بين الاقتصاد الإسلامى والعلوم والمعارف الإسلامية الأخرى . ومن هنا أجوز لنفسى أن اعطى التعميم التالى : ان كل فقيه ليس من الضرورى أن يكون عالما أو عارفا بالاقتصاد الإسلامى ، بينما كل من يريد أن يبحث أو يكتب في الاقتصاد الإسلامى من الضرورى له أن يكون قادرا على قراءة وفهم التقعيد الفقهى لما يكتب عنه . ومن هذا التعميم السابق ، فإنه يلزم بالضرورة أن تكون كل كتابة في الاقتصاد الإسلامى هي بالضرورة تقعيد من المنظور الاقتصادى لقواعد وأحكام فقهية . بينما لا يلزم بالضرورة أن تكون كل كتابة فقهية ، حتى لو كانت في فقه البيوع والمعاملات هي كتابة في الاقتصاد الإسلامى .

هذه هي علاقة التحوارية بين الفقه والاقتصاد الإسلامى . وعلى غرار هذه العلاقة ، تقوم العلاقات الأخرى بين الاقتصاد

الاهتمام بالاقتصاد الإسلامى له باعثنان : باعث إسلامى خالص ، بمعنى ان من بيننا من يهتم بالاقتصاد الإسلامى تنظيراً وتطبيقاً لانه جزء من مكونات اسلامنا ، الاعتقاد فيه شرط ايمان ، وتطبيقه فرض . هذا احد باعثى الاهتمام بالاقتصاد الإسلامى . الباعث الثانى هو باعث عام ، يظهر فيه مسلمون كما يظهر فيه غير مسلمين . هذا الباعث العام بالاقتصاد الإسلامى مصدره الفشل الذى يعانى به الانسان مع الاقتصاديات الوضعية . والذين يصنفون ضمن هذا الباعث ليس مستهدفا لهم أن يقوم الاقتصاد الإسلامى مقام الاقتصاديات الوضعية ، وانما غاية ما يسعون إليه أن يحسن أداء الاقتصاد الوضعى بتقويمه ببعض المفاهيم أو الرؤى الإسلامية^(١) .

هذه البواعث هى التى تطبع بطابعها المناخ العام الذى يبحث فيه الاقتصاد الإسلامى . القضية المنهجية التى اثرها كقضية رابعة تتعلق بالذين يصنفون ضمن اصحاب الباعث الثانى ، ويقع فى هؤلاء بعض الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى وهم مسلمون ولكن هواهم مع الاقتصاد هؤلاء الباحثون وهم يكتبون أو يقرأون أو يناقشون الاقتصاد الإسلامى يفعلون ذلك بينما جذورهم الاعتقادية الاقتصادية مع الاقتصاد . ولقد اصبح هذا بمثابة قيد محدد لحركتهم مع الاقتصاد الإسلامى ، بل محدد لما يقبلونه منه وما لا يقبلونه .

(١) عقدت ندوة عن الاقتصاد الإسلامى فى باريس بفرنسا فى أبريل ١٩٨٣م ، ومن الذين شاركوا فى هذه الندوة (ادوارد هيث) رئيس وزراء بريطانيا سابق و (جيسكار ديستان) رئيس جمهورية فرنسا السابق . ومراجعة ما قالوه وما يقوله ضرباؤهم هو من قبيل الباعث الثانى الذى أشرت إليه .

في كثير من كتب التراث التي طبعت لم يعط لقضية التوثيق ما ينبغي أن يعطى لها ، وعلى الرغم ان بعضها هو من تحقيق باحثين يشهد لهم ولا نزكهم على الله . إلا ان ما قلته هو ملاحظة عامة على كثير مما هو مطبوع من كتب التراث . وهذا يجعل مهمة على منوال المهمة التي اقوم بها فيما اكتبه تحت عنوان (من التراث الاقتصادي للمسلمين) مهمة ذات طبيعة مزدوجة ، تشمل التوثيق والتحليل الاقتصادي وهذا يضاعف المجهود .

اسجل صراحة انني لن اعمل في قضية التوثيق ، وهذا التسجيل المعلن قد يكون بمثابة نقطة ضعف في بحثي ، لكن هذا التسجيل ضرب من ضروب الامانة التي احرص عليها . وارجو من خلال عدم عملي على قضية التوثيق ان اشبع اجبارا رئيسيا هو : لم اعمل على قضية التوثيق ، لانها في رأيي اكثر من مجرد ان نقول ان هذا الحديث رواه فلان أو مذكور في كتاب كذا ، ان التوثيق دراسة في الدليل ، والاسناد جزء من هذه الدراسة ، وايضا فان النقل عن فقيه ليس كل ما فيه ان نحدد الفقيه والكتاب المنقول عنه ، وإنما يلزم ان نحدد مع ذلك عمن نقعد أو نأخذ رأيا فقهيا . بسبب هذا القدر الواسع من التقعيد في قضية التوثيق لم أدخل فيها ، لأنها بذلك تخرج كلية عن بحثي ، بل لو اهتمت بها وعرضتها على النحو الذي ينبغي لضاعت فيها المعلومة التي اعرضها واستهدفها ، اعني التحليل الاقتصادي .

٤ - قضية منهجية رابعة أرى ابرازها ، ونحن نكتب في الاقتصاد الإسلامي نواجه بقضية من قبل علم الاقتصاد ، ان

البركة في فضل السعى والحركة . في هذا العنوان ثلاث مصطلحات ربطها معا يعطينا خاصية من خصائص الاقتصاد الإسلامي . وهذه الخاصية هي أن معيار العمل الاقتصادي إسلاميا فيه جزءان : جزء مادي وجزء معنوي ، والجزء المعنوي هو الذي عبر عنه المؤلف بالبركة .

حين نجعل البركة احد المحددات في العمل الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي وذلك اعمالا مباشرا للعنوان الذي عنون به المصنف كتابه ، حين نعمل ذلك فإننا نضيف دليلا إلى ادلة تكلمنا عنها في الاقتصاد الإسلامي ، وفي نفس الوقت ، ثبت وجود كتاب في التراث الإسلامي يؤكد ما اعتقدنا فيه وهو ان الاقتصاد الإسلامي يختلف جوهريا مع علم الاقتصاد .

هذه الحقيقة التي تكلمنا عنها في الاقتصاد الإسلامي هي أن معيار العمل أي معيار النشاط الاقتصادي لا ينحصر في المعيار المادي وحده ، أي الربح في شكله المادي ، وإنما وجد أيضا لون آخر من ألوان الربح ، وهو ربح غير مادي ، عبر المصنف عن هذا الربح غير المادي بالبركة .

اعطى مثلا لتوضيح هذه الفكرة : لنفرض ان تاجرا استورد صفقة مواد غذائية وبيع فيها مليون جنيه ، تحت معيار الربح المادي ومن منظور الاقتصاد فإن هذا نشاط اقتصادي منتج ومربح . إذا اكملنا هذا المثال بفرض آخر وهو ان هذه الصفقة من المواد الغذائية كانت بها كمية تالفة وبالرغم من تلفها فان التاجر باعها وهو يعلم ذلك من منظور الاقتصاد ، هذا الفرض الاخير ليس

اعطى مثالا لتوضيح القضية المنهجية التي تتعلق بهؤلاء ولها صلة بالكتاب الذى نبخته ، عنوان الكتاب هو البركة فى السعى والحركة ، الاقتصاديون الذين نشير اليهم لن يقبلوا مصطلح البركة ، لأن الاقتصاد لا يؤمن إلا بالماديات . وقد نظروا ذلك بالمصطلح المعروف وهو مصطلح الرشد الاقتصادى . وجميع العناصر التى تدخل فى هذا المصطلح عندهم هى عناصر مادية ، فاذا كتبنا عن البركة فى الاقتصاد الإسلامى فانهم يصنفون ذلك على أنه خارج الاقتصاد ، وهم يرفضون ذلك ليس من منظور الاقتصاد وإنما يرفضون اعتبار ذلك حتى من الاقتصاد الإسلامى . وما أراه انهم فى هذا الرفض الاخير لا ينطلقون من منطق إسلامى ، وإنما منطلقهم الاقتصاد الوضعى .

منهجيا سوف نكتب عن الاقتصاد الإسلامى من منطلقات إسلامية ، وسوف نتحدث عن البركة لانها منطلق فى الاقتصاد الإسلامى ، وما نطلبه هو أن يناقش ما نقوله موضوعيا ، وان يفهم باستقلال عن الهيمنة الفكرية للاقتصاد الوضعى .

هذه هى الرؤى المنهجية الاربعة التى رأيت اعلان تسجيلها فى بداية التحليل الاقتصادى لكتاب البركة .

ثانيا : البركة والسعى والحركة :

بعد تسجيل بعض الرؤى المنهجية ، ادخل إلى التحليل الاقتصادى للكتاب . والموضوع الاول الذى ابدأ به هو تحليل العنوان وبيان دلالاته فى الاقتصاد الإسلامى . عنوان الكتاب هو

وليس الخدمى ، فى البلاد الإسلامية ، أو على الأقل جعله فى المرتبة الثانية ، مناقشة ذلك ليست داخلية فى دراستى هنا . وإنما اتجه إلى إبراز نقطة معينة فى هذا النشاط الاستيرادى . لقد صحب هذه الهيمنة الاستيرادية ظهور طبقة من التجار تخصصت فى استيراد المواد الغذائية الفاسدة . وأقول : إنَّ ظاهرة استيراد الاغذية الفاسدة تكاد ان تكون ظاهرة قاصرة على العالم الإسلامى . ولى على هذه الظاهرة ملاحظتان ملاحظة اقتصادية وملاحظة يمكن ان نصفها بأنها ذات مسئولية جنائية .

الملاحظة الاقتصادية : مع غرق البلاد الإسلامية فى ظاهرة النشاط الاقتصادى الاستيرادى ومع اغراقها فى ذلك فإن هذه البلاد قد صاحبت ذلك بظاهرة اخرى وهى ما تسمى سياسة الدعم أى جعل السلع تعرض فى الاسواق بأقل من الثمن الذى يمكن أن يظهره العرض والطلب . وقد يكون هذا الثمن الذى تباع به أقل من ثمن التكلفة . سياسات الدعم القائمة فى البلاد الإسلامية هى من نوع دعم المستهلك وليس دعم المنتج . ومن باب الاستطراد ان اقول : إن البلاد المتقدمة تتبع سياسة الدعم ، وهى دعم المنتج ، مباشرة وهذا بدوره يقود فيما بعد من خلال آلية السوق إلى دعم المستهلك . هذه السياسة فى البلاد الإسلامية أدت إلى قتل النشاط الانتاجى السلعى ، وعلى وجه الخصوص الانتاج الزراعى من المواد الغذائية . وهذه النتيجة بدورها قادت إلى نتيجة اسوأ وهى أن البلاد الإسلامية أصبحت تعتمد على بلاد غير إسلامية فى استيراد المواد الغذائية ، اى فيما تأكله .

معتبراً في الدراسة ، أى انه في ظل نظام وضعى فان قضية حلية النشاط ليست موضع اعتبار . وما يتصور هنا ان الاغذية الفاسدة مسألة قانونية تحال إلى اختصاصها . من منظور الاقتصاد الإسلامى فان هذا النشاط كله ، بسبب الفرض الاخير ، غير معتبر كنشاط اقتصادى ، وهذا بجانب المسؤولية الجنائية المترتبة على هذا التاجر إسلامياً .

ما قلته في المثال السابق عليه تحفظ توضيحي ، يعتقد بعض الناس أن المساهمة التي يمكن أن يساهم بها الإسلام في مجال الاقتصاد هي مساهمة اخلاقية . ويمكن أن يأخذوا ما قلته في المثال السابق كدليل على ذلك ، لكن في حقيقة الامر مثل هذا القول خطأ ، ذلك أنه إذا كان للإسلام مساهمة اخلاقية في الاقتصاد فهذه حقيقة . ولكن بعد ذلك ان هذه المساهمة الاخلاقية يترتب عليها مساهمة في التحليل الاقتصادي ، وله بجانب ذلك تحليله الاقتصادي الذاتي .

إن ادخال البركة ، كعنصر اخلاقي في النشاط الاقتصادي يثير الاضطراب في تحليل نظرية المستهلك وفي تحليل نظرية المنتج . وهاتان النظريتان هما اعلى ما في علم الاقتصاد .

اضيف إلى هذا الجانب التحليلي جانباً تطبيقياً . إن النشاط الاستيرادى هو اهم نشاط اقتصادى في بلادنا الإسلامية . ولقد فرض هذا النشاط على بلادنا فرضاً من البلاد الاوروبية والامريكية . وانا اعتبر ذلك مصيبة اقتصادية ومصيبة سياسية . ذلك ان هذا قد ادى إلى إضعاف النشاط الانتاجى السلعى ،

مكاتب الاستيراد ، وإنما اصحاب الملايين الحرام هم الآن من كل نوع وفي كل نشاط . ظهرت طبقة اصحاب الملايين من الذين تخصصوا في الرشوة . وأى شخص يملك مبلغا ويستثمره في اعمال الرشوة فان ارباحه تصبح هائلة ويفوق غيره ممن لم يعرف كيف يدخل إلى هذا المجال . ومن اعجب ما سمعت في موضوع الرشوة من شخص يعتقد الناس فيه انه يقول شيئا ، هذا الشخص يقول : الرشوة على المستوى القومى (وهذا بأسلوب التحليل الوضعى) عمل مفيد بل ومطلوب اقتصاديا . لأن الرشوة في نظره هى تجميع مبالغ صغيرة أو كبيرة في يد شخص ، ويصبح لهذا رأسماليا ينشئ مشروعات .

امسك عن الاستطراد في هذا الخط لأعود إلى ربط كل ماقلته بما قاله مصنف كتاب البركة . إن هذه الدوامات المدمرة التى دخل اليها اقتصاد البلاد الإسلامية لا سبيل إلى الخروج منها إلا بالخروج على معايير علم الاقتصاد . ويستلزم هذا الخروج أن نعمل معايير الاقتصاد الإسلامى . ومن هذه المعايير معيار البركة ، الذى جعله المصنف عنوان كتابه . ونحن اذ نجعل البركة احد معايير الاقتصاد الإسلامى ونحن بصدد تحليل الكتاب موضوع الدراسة فان هذا إعمال مباشر لربط المصنف بين البركة والسعى والحركة ، حيث جعل المصطلحات الثلاثة تكوّن معا عنوان كتابه .

ثالثا : العمل - البطالة :

ينقل المصنف حديث رسول الله ﷺ : « البطالة تنسى

ما علاقة ما قلته الآن بفكرة البركة ، أو بعبارة أعم بالمعايير الاخلاقية في الاقتصاد الإسلامى ؟ العلاقة وثيقة . ذلك ان ظاهرة الاستيراد جعلت طبقة التجار تسبح في بحار من الارباح المادية . بينما النشاط الانتاجى السلمى ليس نشاطا مربحا على هذا النحو ، بل قد يكون نشاطا غير مربح ، وخاصة في مجال الانتاج الغذائى لهذا إذا خاطبنا طبقة التجار بهدف توجيه نشاطهم جزئيا أو كليا إلى النشاط الانتاجى السلمى ، وكان خطابنا لهم من منظور معايير علم الاقتصاد أى بمعايير الربحية المادية ، إذا خاطبناهم على هذا النحو فلن يستجيبوا لنا . فهذا في غير مصلحتهم المادية البحتة ، أمّا إذا خاطبناهم باسم الاقتصاد الإسلامى أى معايير البركة ، أو بعبارة أعم بالمعايير الاخلاقية المعنوية ، فإن الاستجابة قد تكون واردة مع الإسلاميين منهم ، لنقول لهم من اجل مستقبل ديننا وبقائه ، من أجل استقلال اوطاننا وبقائها لنا ، من اجل بقائنا نحن مسلمين ، قارنوا ووازنوا بين اغراقنا في النشاط الاستيرادى وبين الانتاج السلمى في داخل اوطاننا .

هذه هى الملاحظة ذات المحتوى الاقتصادى . أمّا عما اسميته الملاحظة ذات المسئولية الجنائية ، ففي غمرة هذا النشاط الاستيرادى المحموم من المواد الغذائية ، وما لازم ذلك من انتشار ظاهرة استيراد الاغذية الفاسدة ، في غمرة ذلك ظهرت طبقة من اصحاب الملايين التى تعمل على هذا النحو ، مأكلهم حرام ، ومشربهم حرام ، وملبسهم حرام ، ومسكنهم حرام . ولم يقتصر ظهور هذه الطبقة من اصحاب الملايين الحرام على اصحاب

حدثه . ذلك أنَّ هذا النوع المقترح من البطالة سوق يتضمن كثيرا من الافراد العاطلين ، والذين لم يكن من الممكن تصنيفهم ضمن انواع البطالة المعروفة ، أو صنفوا تصنيفا معينا ولكن هذا التصنيف أثار جدلا بين الاقتصاديين . إن الجدل بين الكتزئين والكلاسيك الجدد حول البطالة الاجبارية وكذا جدل الكلاسيك الجدد بصفة خاصة في البطالة المقنعة ، هذه الانواع من الجدل قد يلتقي الاقتصاديون حولها على كلمة سواء وذلك إذا عمل تعريف المصنف للبطالة : وربطه لها بالكسل .

البطالة ، كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية ترتبط بالعمل باجر ، والاقتصاديون المعاصرون لا يتصورون بطالة بغير هذا الربط . بسبب هذا الربط ، فان الاقتصاديين قد يعترضون على ربط البطالة بالكسل . فالمتعطل عندهم هو الذى لا يجد عملا . وهذا تبسيط نعمله دون ان ندخل الجدل المعروف بين الاقتصاديين عن الاجر الحقيقى أو الاجر الاسمى . اقول إنَّه بسبب هذا الربط فقد لا يقبل الاقتصاديون ربط البطالة بالكسل . ولكن الذى أراه هو ان ربط البطالة بالكسل على النحو الذى قاله المصنف لا يمكن أن يفهم إلا في ظل اقتصاد إسلامى . ذلك ان العمل باجر يعتبر ظاهرة محدودة إلى درجة كبيرة في ظل التطبيق الاقتصادى الإسلامى . والدليل على هذا الذى اقله نجده مع الفهم الدقيق لتنظيمات الإسلام بشأن احياء الموات واستخراج المعادن ، ونجده ايضا في تنظيمات الإسلام للمزارعة والاجارة والمساقاة ، كل هذه الانواع من الاعمال الاقتصادية تجعل ظهور العامل باجر فيها يكون محدودا .

الْقَلْبَ» (ص : ٧) . ويقول إن البطالة هي الكسل ، ويعرف الكسل بأنه إما ترك الكسب الحلال أو ترك القيام بأمر الآخرة ، (ص : ٧) . من تعريفه للبطالة أو الكسل نستطيع ان نشق تعريفا للعمل ، وهو : العمل لكسب الحلال ، أو القيام بأمر الآخرة . احاول فيما يلي ان استنتج بعض الرؤى الاقتصادية لهذا الذي قاله المصنف عن البطالة أو الكسل :

١ - التعريف الذي اعطاه المصنف للبطالة : ترك الكسب الحلال أو ترك القيام بأمر الآخرة ، هذا التعريف اقترح عرضه كتعريف للبطالة في الاقتصاد الإسلامى .

في الاقتصاد الوضعى أنواع كثيرة للبطالة ، من هذه الانواع : البطالة السافرة والبطالة الاحتكاكية ، والبطالة الموسمية . وهناك نوع آخر من البطالة ادخله كينز إلى علم الاقتصاد وهى البطالة الاجبارية ^(١) . كما ان مدام روبنسون قد أدخلت هى أيضا نوعا من البطالة وهى البطالة المقنعة ^(٢) .

دون الحكم بمصادرة هذه الانواع المتعددة من البطالة المعروفة فى علم الاقتصاد اقترح ان نجعل التأصيل النظرى للاقتصاد الإسلامى يعرض هذا النوع من البطالة الذى عرفه المصنف . وعندما يقبل الاقتصاديون هذا النوع من البطالة الذى يعرضه الاقتصاد الإسلامى فإن الجدل الواسع حول انواع البطالة قد تحف

(1) Keynes, J.M., "Théorie Générale de l'Emploi, de l'Intérêt et de la Monnaie, Petite Bibliothèque Payot, Ch.I.

(2) Robinson.

الخلل في الاداء الاجتماعى والاقتصادى للاقتصاديات الاشتراكية المعاصرة ظهر أول ما ظهر في طبقة العاملين بأجر .

وهكذا إذا كنا في الاقتصاد الإسلامى لا نستطيع أن ننادى بالغاء ظاهرة العامل بأجر ، إلا أننا حين نحاصر هذه الظاهرة محددين لها في الاقتصاد الإسلامى فاننا بهذا نضع ايدينا على احدى المشاكل الدفينة في الاقتصاديات المعاصرة .

٢ - عندما نربط بين البطالة والكسل فإننا بهذا نحدد كيفية علاج البطالة وبعبارة اخرى كيفية مواجهة هذه الظاهرة المدمرة اجتماعيا واقتصاديا . ذلك أن هذا الربط بين البطالة والكسل يجعل مسئولية علاج البطالة تقع أول ما تقع على عاتق المتعطل نفسه . إذ إن بطالته هي بسبب كسله . هذا الاسلوب الإسلامى يتميز على الاقتصاديات المعاصرة . فهذه الاقتصاديات بسبب تكييفها الخاطئ لظاهرة البطالة ، فان علاجاتها لها كانت قاصرة . إن علاج البطالة في الاقتصاديات المعاصرة يدور في دوائر مفرغة بحيث يبدو ان لا حل لهذه المشكلة . ولقد ازداد تعقد هذه المشكلة حين ربطت بمشكلة اخرى وهي مشكلة التضخم ، وبسبب هذا الربط ، فان حل هذه المشكلة بدا وكأنه خيار بين قبول احدى المشكلتين : البطالة أو التضخم . بل إن واقع الاقتصاديات المعاصرة ابتداء من السبعينات بدأ وكأنه لا خيار إلا في قبول المشكلتين معا : التضخم والبطالة . وسط هذه الملابس تبدو أهمية التكييف الإسلامى للبطالة ولعلاجها . إن جعل علاج البطالة جزئيا مسئولية المتعطل يقطع الرابطة بينها وبين التضخم . إن كان هناك ما ننبه إليه في هذا

اعرض كنتيجة ما يلي : إن تعريف البطالة بأنها الكسل عن العمل لكسب الحلال أو الكسل عن القيام بأمر الآخرة ، هو تعريف يعكس خصائص الاقتصاد الإسلامى . ذلك أن المجتمع الذى يعيش فى ظل تطبيق شرع إسلامى حين تظهر فيه البطالة فإن تبضيات الإسلام يعمل من خلالها على علاج البطالة بواسطة تسهيل دخول المتعطلين إلى أنشطة اقتصادية . ولهذا ، فحين لا ينهض المتعطل إلى هذه الأنشطة ويعمل عليها فان تعطله يكون نوعا من الكسل .

وهكذا ، فان مصنف كتاب البركة يضع ايدينا على احدى خصائص الاقتصاد الإسلامى وذلك فى التعريف الذى عرف به البطالة ، وهذه الخاصية هى أن ظهور العامل بأجر فى الاقتصاد الإسلامى ليست مسألة اصيلة ، وإنما هى ظاهرة مرتبطة إلى ملايسات وظروف معينة .

إنه من باب الاستقراء أن أذكر فى علم الاقتصاد يعتبر ظهور العامل الأجير توافق مع بدايات النهضة والانطلاق فى الاقتصاديات المتقدمة ، كما انه كان وراء التقدم فى التحليل فى علم الاقتصاد ، بسبب ظهور هذه الملايسات مع العامل الأجير فإنه فى الاقتصاد الوضعى قد يعتقد ان العمل بأجر ظاهرة ملازمة للتقدم الاقتصادى الوضعى وظاهرة ملازمة للتقدم فى التحليل الاقتصادى . لكن ما أراه أن هذا الربط ليس حقيقيا وليس صحيحا . بل الاولى أن نقول إن العمل بأجر وراء الاضطرابات والخلل فى الأداء الاجتماعى للاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ، والاولى كذلك ان نقول : إن

سلوك المتعطلين في المجتمعات الحديثة . هذا الذي نراه ونسمعه عنهم في الاضرابات الكثيرة التي يقومون بها من تدمير وتخريب ومن تعطيل للانتاج ، كل هذا صور من قسوة القلب التي أشار إليها حديث الرسول ﷺ .

رابعاً : الأنشطة الاقتصادية والتفاضل بينها :

إن النشاط الاقتصادي يقسم بين الزراعة والصناعة والتجارة . وقد يقال : قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات ، اعطى المصنف لهذا الموضوع الاقتصادي جزءا كبيرا في دراسته . وسوف اعرض هنا بعض الافكار الرئيسية التي كتب عنها ، ثم اعطى بعد ذلك بعض الرؤى الاقتصادية فيما كتب .

١ - يعطى المصنف تفسيراً جديداً لحديث الرسول ﷺ : « اختلاف امتي رحمة » يقول : إن المراد به اختلاف الناس في الحرف (ص : ٧) .

٢ - يذكر ان اصول المكاسب ثلاثة : الزراعة والصناعة والتجارة ، (ص : ٨) .

٣ - ناقش بتفصيل نسبي الاختلاف في اى المكاسب افضل : قال بعضهم الصناعة ، وقال كثيرون بل التجارة ، وقال آخرون بل الزراعة ، (ص : ٨) . والمصنف يأخذ بالرأى القائل إن الزراعة افضل ، (ص : ٩) .

٤ - يذكر المصنف ما اتفق عليه الفقهاء من أن القيام بالمكاسب الثلاثة من فروض الكفايات ، (ص : ٩) . وقد ابرز

الصدد فهو ان نقول : إنَّ جعل علاج البطالة مسئولية المتعطل لا يكون إلا في ظل تطبيق كامل للاقتصاد الإسلامى ، تطبيق لآحياء الموات وللمشاركات ، ولغيرها من التنظيمات الاقتصادية الإسلامية ، في هذا التطبيق نجى امكانية وضع مسئولية العلاج على المتعطل .

أشير في هذا الصدد إلى ما فعله الرسول ﷺ عندما جاءه متعطل يطلب الصدقة فباع ما عنده ووجهه إلى نشاط اقتصادى منتج حقيقة . وهذه القصة عن الرسول ﷺ هى دليل على أنَّ الإسلام يرى ان المتعطل يتحمل مسئولية تعطله وإن تعطله هو نوع من الكسل ، وهذا إذا لم تكن هناك ظروف قهرية فرضت عليه التعطل .

٣ - يذكر المصنف حديثين للرسول ﷺ يتصلان بما نقوله عن العمل والبطالة . الحديث الاول هو قول الرسول ﷺ : « إن الله لا يحبُّ الفارغَ الصحيح لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة » (ص : ٣) . وينقل نفس هذا المعنى في حديث آخر للرسول ﷺ : « أشدُّ الناس حسابا يوم القيامة المكفَى الفارغ » (ص : ٣) . ويفسر الفارغ بأنه الذى لا عمل له . ان تبشيه المتعطل بالفارغ هو أدق تكييف لهذه الحالة من الضياع الاقتصادى والاجتماعى ، بل والضياع الدينى .

الحديث الثانى الذى ينقله المصنف عن الرسول ﷺ : « البطالة تُقْسَى الْقُلُوبَ » (ص : ٧) . والمعنى الذى أريد أن أشد الانتباه إليه فيما يتعلق بهذا الحديث هو أن هذا الحديث يشرح لنا

يعتبر التخصيص في انتاج المنتجات الاولى من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد الإسلامية . وتصبح المشكلة أكثر تعقيدا كلما ازدادت درجة التخصيص في انتاج المنتجات الاولى . ولقد ادى التخصيص في انتاج المنتجات الاولى أن أصبحت الاقتصاديات الإسلامية معتمدة على الاقتصاديات الاجنبية كما كان هذا احد اسباب ضعف معدلات نموها .

إذا عرضنا هذا الواقع الاقتصادي السيئ للعالم الإسلامي على التفسير الاقتصادي الذي اعطاه المصنف لحديث الرسول ﷺ : « اختلاف امتي رحمة » ، هذا العرض يبين الاهمية الاقتصادية لما قاله المصنف ، إن البلاد الإسلامية حين تخصصت في انتاج المنتجات الاولى أصبحت بعيدة ومحرومة من الرحمة التي أشار اليها الرسول ﷺ في حديثه . ولو أن البلاد الإسلامية نوعت اقتصادياتها بين زراعة وتجارة وصناعة ، ونوعت أيضا كل نشاط من هذه الانشطة الثلاثة لو فعلت كل ذلك لكانت في رحمة ، ومن صورها الرحمة الاقتصادية التي هي احوج ما تكون اليها الآن .

٢ - اكد المصنف ما اتفق عليه فقهاء المسلمين من أن اصول

المكاسب ثلاثة : الزراعة ، والصناعة ، والتجارة . وسبق لى دراسة تفصيلية نسبيا عن هذا الموضوع ^(١) . وقد قلت هناك : إن اقرار مشروعية المكاسب الثلاثة ليس فيه تفوق تنظيري معاصر ، وذلك لان الاقتصاديات المعاصرة تقر هي ايضا الضرورة والاهمية الاقتصادية لهذه الانشطة الثلاثة . لكنني قلت أيضا إن تقرير واقار

(١) نظر تفصيل لأول

رأى امام الحرمين والنووى وغيرهما من أن القيام بفرض الكفاية افضل من القيام بفرض العين ، لأن فرض العين كالصلاة والصيام إذا تركه اثم وحده وإذا فعله اسقط الاثم عن نفسه وعن جميع المسلمين وقام مقام المسلمين اجمع فلا شك في رجحانه وحسن ايمانه ، (ص : ٩) .

هذه بعض آراء المصنف عن الانشطة الاقتصادية والتفاضل بينها . اورد فيما يلي بعض رؤى اقتصادية لهذا الذى عرضته ناقلا عن المصنف .

١ - التفسير الاقتصادى الذى اعطاه لحديث الرسول ﷺ : « اختلاف امتي رحمة » . يعتبر رؤية جديدة لهذا الحديث ، وهى رؤية اقتصادية . واستطرادا اقول : لقد القنا تفسير هذا الحديث تفسيراً يتعلق بتعدد المذاهب الفقهية الإسلامية . أو بتعدد الفرق الإسلامية . ويجئ المصنف فيعطى رؤية اقتصادية له . وهذه الرؤية الاقتصادية تتضح وتؤكد دلالتها إذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادى المعاصر للبلاد الإسلامية . إن من الخصائص الاقتصادية للبلاد الإسلامية ما يعرف باسم التخصص فى انتاج المنتجات الاولى ، وهى خاصية لصيقة بالبلاد المتخلفة ، وتكشف الدراسة احيانا عن درجة خطيرة من التخصص فى انتاج المنتجات الاولى ، إذ نجد ان بعض البلاد (الإسلامية) تخصص فى انتاج منتج اولى واحد ، هذا حال البلاد التى تخصص فى انتاج القطن ، أو الكتان ، أو البترول . ونستطيع ان نتعرف على درجة التخصص ، على سبيل المثال ، من تحليل ميزان المدفوعات أو من تحليل الدخل القومى .

حدوث تخلف اقتصادى للمسلمين فى الوقت الذى كان يقرر فيه الفقهاء ومنهم مصنفنا ، ان القيام بالصناعة والزراعة والتجارة ، أى بالتنمية الاقتصادية ، أفضل من القيام بفرض العين ، حدوث ذلك يعتبر تناقضا ، وهو تناقض يصعب تفسيره أو تبريره ، حدوث تخلف اقتصادى لامة المسلمين فى الوقت الذى كان يجمع فيه الفقهاء المسلمون على ان القيام بالتنمية الاقتصادية فرض كفاية ، والقيام بفرض الكفاية أفضل من القيام بفرض العين ، حدوث هذا التخلف الاقتصادى مع هذه التقدمية فى العقيدة والفكر هو ضرب من ضروب التناقض التى لم يقدم له التاريخ تفسيرا . وفى مقابل ذلك فإن حدوث تنمية اقتصادية فى اوربا فى الوقت الذى كان فيه مفكروها يعتبرون التجارة نشاطا غير نظيف ، ثم اعتبروا بعد ذلك الانشطة الاقتصادية غير الزراعة انشطة عقيمة حدوث تقدم اقتصادى مع ذلك هو ضرب من ضروب التناقض التى لم يقدم التاريخ لها تفسيرا .

٣- عرض المنصف بتفصيل نسبى لفكرة أى المكاسب أفضل : الزراعة أو الصناعة أو التجارة . وهذه الفكرة كانت موضوع بحث عند كثير من غيره من الفقهاء . وأذكر فكرتين على ما قاله الفقهاء ومنهم مصنفنا عن هذا الموضوع .

الفكرة الاولى :

قد يرى راء وجه تشابه فيما قاله فقهاء المسلمين عن أفضلية أى المكاسب وما قالوه فى اوربا . عن الانشطة الاقتصادية النظيفه

الفقهاء المسلمين للأهمية الاقتصادية للأنشطة الثلاثة فيه أهمية نظرية تاريخية . ذلك أنه في الوقت الذي قال فيه الفقهاء ذلك فإن أوروبا التي ندرس تاريخ الفكر الاقتصادي من خلال آراء مفكرها كانت أسيرة فكرة الأنشطة النظيفة وغير النظيفة ، أو العقيمة وغير العقيمة ، أو المنتجة وغير المنتجة . ويمكن ان نقول لهذا إن علم الاقتصاد كان متخلفا إذا قورن بالاقتصاد الإسلامي .

ما أرى اضافته إلى ما سبق أن قلته عن هذا الموضوع هو ان الأهمية التاريخية التي اثبتت تفوق التفكير الإسلامي وتفوق المنهجية الإسلامية تتأكد وتدعم أكثر وأقوى بما قرره مصنف كتاب البركة . بل إن هنا أهمية تاريخية جديدة أو اضافية وتمثل هذه الأهمية في ان كتاب البركة صنف في الفترة التي قيل عنها انها الفترة الفاصلة فيما بين تفوق المسلمين وتخلف الأوروبيين ثم ضعف المسلمين ونهضة الأوروبيين . تقول الأهمية التاريخية انه حتى في هذه الفترة فإن الفكر الإسلامي في هذا الموضوع الاقتصادي كان متفوقا على الفكر الأوروبي .

أضيف إلى هذه الأهمية التاريخية لكتاب البركة أهمية موضوعية فيما قاله مصنفه . انه يقرر ان القيام بهذه المكاسب الثلاثة فرض كفاية ، ثم يتبع ذلك بقوله ان القيام بفرض الكفاية افضل من القيام بفرض العين . نقل مصنفنا ذلك عن غيره من فقهاء المسلمين ، وهو لهذا ليس رائدا ولكن الريادة تعقد له في انه قال ذلك وربطه بموضوع اقتصادي ، وعرض واقع المسلمين الاقتصادي الآن يكشف عن أهمية ما قاله المصنف . ذلك ان

أحاديث يحث فيها على الزراعة ، وقد يجئ زمان أو مكان يكون مطلوبا له وفيه الحث على التجارة ، وهذا حال كثير من البلاد الإسلامية التي يحتكر فيها غير المسلمين الاعمال التجارية ، وعلى وجه الخصوص التجارة الخارجية ، فقال الرسول ﷺ أحاديث يحث فيها على التجارة .

هكذا ، فإن ورود احاديث عن الرسول ﷺ يفضل بعضها التجارة ، ويفضل بعضها الصناعة ، ويفضل بعضها الزراعة ، ورود هذه الاحاديث لا يعتبر من قبيل التناقض ، وإنما لهذا دلالة واهمية اقتصادية . وأقول بيقين : لو أن المسلمين أخذوا بكل هذه الاحاديث كل دولة إسلامية تأخذ بما هي أهل للتخصص فيه ، لو أنهم فعلوا ذلك والتمروا به لتقدموا اقتصاديا . وهكذا يكون رفع التناقض بين هذه الاحاديث في ان كلا منها مرهون بملاساته الاقتصادية^(١) .

خامسا : الوعاء الايماني للاعمال الاقتصادية :

ذكر المصنف الشروط التي تشترط لقبول الاعمال الاقتصادية . وقد عرض بعضها وهو بصدد تأصيله لحث الإسلام على العمل ، حيث عقد لفكرة الحث على الاعمال الاقتصادية صفحات طويلة (الصفحات من ٢١ إلى ٣٥) . ثم خصص بعد ذلك فقرات

(١) قول يمثل ذلك الشيخ محمد الغزالي . تفكر وتداعية لإسلامي المعاصروذلك عند حثه لأحد حديث روى إرادة بشأن مزرعة والإجرة . وفيه حلال . في كذبه لإسلام ملقى عليه الطبعة الخمسة . ومكتبة وهبة سنة ١٩٦٠ م ص ٢١٠ .

وغير النظيفة ، أو العقيمة وغير العقيمة ، أو المنتجة وغير المنتجة .
ومن يرى ذلك فكأنه يقول : إن الفكر الإسلامى دار فى نفس
الخطأ الذى دار فيه الفكر الاوروبى . ولكنى ارى أن هذا القول كله
خطأ . ذلك أن المسلمين ناقشوا فكرتين معا : فرضية أى وجوب
القيام بهذه الانشطة الثلاثة ، وأى الانشطة القيام به أفضل ، بينما
كان الاوروبيون فى ذلك التاريخ اسرى فكرة أى الانشطة هو نظيف
فيقام به ، وأياها غير نظيف ، أى لا ينبغي ان يكون موضع احتراف
رغم انه يحترف به ، ولهذا فان الموقف الإسلامى لا يمكن أن يتشابه
أو يقارن بهذا الموقف الاوروبى المتخلف .

الفكرة الثانية :

تقرير فقهاء المسلمين لافضلية أى المكاسب كان فيه أكثر من
رأى بعض الفقهاء رأوا أفضلية القيام بالزراعة ، ومنهم من رأى
أفضلية القيام بالصناعة ، ومنهم من رأى أفضلية القيام بالتجارة .
وكل منهم قد استدل على ما قاله بأحاديث وردت عن رسول الله
ﷺ . وكأنه يقول : إنه يوجد تناقض بين الاحاديث المروية عن
رسول الله ﷺ .

ما أراه أن هذه الاحاديث كلها صحيحة وأنه لا تناقض بينها أو
فيها . إن الرسول ﷺ بعث برسالة صالحة لكل زمان ومكان ،
وقد يحجى زمان أو مكان يكون مطلوبا له وفيه الحث على الزراعة ،
وهذا حال بعض المسلمين الآن الذين يعتمدون على غير المسلمين
لاستيراد ما يأكلونه ويقتاتون هم وأولادهم به ، فقال الرسول ﷺ

بعد هذه الشروط السبعة التي اعتبرها المصنف شروطا ايمانية لقبول الاعمال الاقتصادية ، بعد ذكره لهذه الشروط ، يخصص المصنف الباب الثالث في كتابه من (ص : ٦٧ إلى ص : ٢٣٤) لعرض الشروط الايمانية ، بالتفصيل ، لقبول الاعمال الاقتصادية . وهذا الباب هو اكبر ابواب الكتاب . وجعل المصنف عنوانه : ما يجلب البركة . وسبق أن قلت أن معايير الاعمال الاقتصادية وفق عرض المصنف ، ووفق ما نفهمه ويفهمه كل واع بالإسلام ، هذه المعايير تشمل المعايير المادية والمعايير المعنوية . وسمى المصنف المعايير المعنوية بالبركة ، وهذا استنتاج بعد دراسة الكتاب . يجئ المصنف في الباب الثالث ويعرض بالتفصيل شروط أو أركان أو عناصر تقوم عليها أو تتأسس بها البركة . وحصر المصنف هذه العناصر في أربعين عنصرا وهي :

- ١ - تقوى الله والتوكل عليه .
- ٢ - كثرة الاستغفار .
- ٣ - الصلاة واقامتها بالخشوع ، والمواظبة على الجماعة .
- ٤ ، ٥ - صلاة الضحى والمواصلة بين المغرب والعشاء بالذكر والقرآن .
- ٦ - صلاة الوتر وسنة الفجر وقيام الليل والاجتهاد بالعبادات .
- ٧ - الاجتهاد بالطاعة .
- ٨ - الصدقة وحسن الانفاق .
- ٩ - المباركة في الصدقة .
- ١٠ - البر وصلة الارحام والرفق وحقوق الوالد وحقوق الولد على

مستقلة لبقية الشروط الايمانية لقبول الاعمال الاقتصادية . اعرض فيما يلي لكل الشروط التي عرضها ، ما استطعت إلى ذلك سبيلا . وسوف يكون عرضها وفق الترتيب الذى وردت به فى الكتاب موضع الدراسة . وهذه هى شروط الإسلام الايمانية لقبول الاعمال الاقتصادية :

١ - أن يكون العمل الاقتصادى حلالا بعيدا عن الشبهة ، (ص : ٣٦) .

٢ - استقصاء الزكاة وصرفها لاهل الصدقات ، (ص : ٣٦) . وأيضا تأدية الالتزامات المالية الاخرى غير الزكاة . وقد ذكر المصنف فى هذا الصدد حديث رسول الله ﷺ : « إن فى المال لحقا سوى الزكاة » ثم قرأ : ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوَى الْقُرَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾ ، الآية . (ص : ٣٧) .

٣ - المواظبة على الصلوات المفروضات وتأديتها فى الاوقات المعروفة ، (ص : ٣٨) .

٤ - معرفة ما لا يستغنى عنه من اصول الاعتقادات والعلوم الشرعية ، (ص : ٣٨/٣٩) .

٥ - حسن صحبة الاخوان ، والقيام بما يجب من حقوق الأهل وسهولة الانفاق على القرابة ، (ص : ٣٩) .

٦ - الاقلاع عن النجاسة والاغتياب ، ومجانبة أهل الارتياب ، والمواظبة على تلاوة الكتاب والقيام بما يجب لله ورسوله وللأصحاب ، (ص : ٣٩) .

٧ - أن لا يحيف عند موته فى وصيته ، (ص : ٣٩) .

- ٣٢ - اتخاذ النخل .
- ٣٣ - حسن التدبير .
- ٣٤ - كيل الطعام وتقويته وحسن التقدير .
- ٣٥ - الاجتماع على الطعام ومراعاة آدابه .
- ٣٦ - التوسعة على العيال .
- ٣٧ - اكرام الطعام وآدابه ، والشراب وآداب الضيافة .
- ٣٨ - تسمية الولد محمداً أو احمد .
- ٣٩ - التأداب بآداب منها المشورة ومنها الاستعانة بالله .
- ٤٠ - اجتناب منع الماء وسب الريح والبغى والربا والخيانة والاحتكار ، ومنع قطع الشجر المنتفع به في الطرق ونحوها .

هذه هي الشروط الاربعون التي قال عنها المصنف انها تجلب البركة . واعتبرتها الشروط الايمانية لقبول الاعمال الاقتصادية ، أى الركن المعنوى .

وهكذا نكون فى الاقتصاد الإسلامى امام قبولين للاعمال الاقتصادية : قبول وفق انتاجيتها أو ربحيتها ، وهذا النوع من القبول أو من المعايير مقبول إسلاميا ، بل منظر له . ثم قبول ايمانى للاعمال . وهذا القبول الايمانى هو بمثابة الوعاء الذى يغلق أو يطبع الشخص وهو يقوم بالاعمال الاقتصادية . وأقول ما سبق ان قلته مرارا : إن علم الاقتصاد لا يعرف هذا النوع الأخير من القبول للاعمال الاقتصادية وهو القبول الايمانى .

والده .

- ١١ - المواظبة على الوضوء .
- ١٢ - الصيام .
- ١٣ - الاعتكاف في المساجد وعمارتها .
- ١٤ - الحج والعمرة لمن استطاع .
- ١٥ - تلاوة القرآن .
- ١٦ - قلة الكلام بما لا يعنى وترك الغيبة والنميمة .
- ١٧ - التبكير في طلب العلم والرزق .
- ١٨ - التزوج وطلب الولد .
- ١٩ - اكثار حمد الله تعالى وشكره .
- ٢٠ - اكثار الصلاة والتسليم على النبي (ﷺ) .
- ٢١ - الاحسان إلى اليتيم .
- ٢٢ - التيسير على المعسرين .
- ٢٣ - زيارة الضعفاء والغرباء واکرامهم .
- ٢٤ - طلب العلم .
- ٢٥ - الاجتماع والالفة وحسن المداراة والصحبة .
- ٢٦ - المواظبة على الدعاء .
- ٢٧ - تسمية الله في جميع الاعمال .
- ٢٨ - السلام عند دخول البيت .
- ٢٩ - سكنى المواضع المعهودة بالبركة .
- ٣٠ - التجارة والسفر لا ابتغاء الرزق .
- ٣١ - اتخاذ الغنم .

المبحث الثالث إيجاب وسلب

اعقد هذا المبحث الثالث لتقديم رؤية تقييمية لهذا الذى قاله المصنف وقدمته فى المبحثين السابقين . لقد قدمت بعض آراء المصنف التى رأيت فيها ما يدخل فى الاقتصاد الإسلامى ، ووقفت طويلا عند بعضها كما عرضت من آن لآخر لما فى علم الاقتصاد ، وذلك لمقارنة الافكار المعروفة أو المستتجة بما هو معروف من مثيلاتها فى الاقتصاد . خلال عرض وتحليل ما بحثته لم أفتح باب تقييم ما قاله المصنف ، إن إيجابا وإن سلبا . وإن قلت تقييما احيانا فإن هذا كان تقديرا للافكار والمبادئ والمحددات الاقتصادية الإسلامية التى استنتجها .

احاول فى هذا المبحث أن اعمل نظرة تقييمية ، إيجابا أو سلبا ، لمصنف البركة الذى عملت له قراءة اقتصادية . واسجل تسجيلا واضحا وضوحا كافيا : إن هذا التقييم الذى اعمله إنما عن الكتاب ، منهج كتابته ، صلة الموضوعات التى كتب عنها بالموضوع الذى حدد للكتابة فيه ، منهجية بحثه للموضوعات التى بحثها ، طبيعة الادلة التى استدلل بها ، باعتباره كتب عن موضوعات إسلامية ، والكتابة عن الإسلام لا تكتب ولا تقبل إلا موثقة

ايجابية .

ثانيا : لا تقتصر الايجابية في مصنف البركة على الاهمية التاريخية ، وإنما في وعاء الاهمية التاريخية تتلازم اهمية موضوعية . إن ما قاله مصنف البركة عن تعريف البطالة وعن آثارها الاجتماعية والاقتصادية وما قاله عن فرضية العمل في الإسلام على النحو الذى قاله به ، وما قاله عن غير هذه الموضوعات الاقتصادية ، كل هذا يؤكد الاهمية الموضوعية لمصنفه .

والاهمية الموضوعية تتلازم مع الاهمية التاريخية في هذا المصنف ، وذلك لأنه قال عن هذه الموضوعات الاقتصادية بلحن اقتصادى في هذا التاريخ البعيد ، وهذه الاهمية الموضوعية المتلازمة مع الاهمية التاريخية تثبت أهمية تفوقية للمصنف والمصنف معا . ذلك أن الموضوعات التى ادخلها المصنف وهوى يكتب عن البركة في اقتصادنا ، وما قاله عنها فاقت كل ما قيل في البحوث التى صدرت عن الاقتصاد الإسلامى ، وكتاب البركة بهذا سوف يجعلنا نراجع ما اعتقدنا أننا عرفناه عن هذا الموضوع ، ثم يعلمنا نموذجاً في المعالجة الإسلامية له .

ولا تنحصر الاهمية في هذه الاهميات الثلاث المتلازمة ، الاهمية التاريخية ، والاهمية الموضوعية ، والاهمية التفوقية ، وإنما تتلازم معها اهمية رابعة وهى ما اسميها الاهمية الاصطلاحية ، ذلك أن المصنف استخدم مصطلح البركة وهذا المصطلح بعد التعرف والتعريف بهذا الكتاب ينبغى ان يجرى ويغلب على السنة وأقلام الذين يكتبون عن الاقتصاد الإسلامى ، وبهذه الاهميات الاربع

بدليل . وهذا التسجيل الذى اعمله اقصد به استبعاد خاطر اننى اقيم الفكرة الإسلامية التى عرضتها ، وبعد هذا التسجيل المسبوق بفقرة تقديمية اعرض للتقييم ، ايجابا أو سلبا .

أولا : دائما نقول إن الاقتصاد الإسلامى يعتبر نوعين من المعايير : معايير دينية ، وتسمى احيانا معايير معنوية أو اخلاقية ، ثم معايير مادية ، ويسمى هذا المعيار الاخير معيار الربح المادى . وكل من يكتب فى الاقتصاد الإسلامى يوثق قوله عن جميع اقتصادانا لنوعى المعايير بأدلة كثيرة : قرآن أو حديث أو قول لمفسر أو لفقيه أو لآخر من اعلامنا فى التراث الإسلامى . اقول : كان لكل واحد محاولاته واجتهاداته . ويكون اتفاق أو اختلاف بقدر ما فى كل واحد من إسلام أو اخلاص أو علمية .

بكتاب البركة نحصل على كتاب من التراث الإسلامى اصل فيه مصنفه لموضوع جمع الاقتصاد الإسلامى لنوعى المعايير ، بل إن الكتاب بكل ما بين دفتيه مخصص لهذا الغرض وبالتحليل الاقتصادى أو بالقراءة الاقتصادية التى عملتها لهذا الكتاب اقدم نموذجا من تراثنا ، هولنا بمثابة زيادة استدلال على ما اعتقدنا فيه . وليس هذا فحسب ، وإنما هو نموذج لكيفية تأصيل هذا الموضوع ، ثم إن فيه شيئا آخر إنه دلالة تاريخية على أن الاقتصاد الإسلامى بكل عناصره كتب عنه واصل له المفكرون المسلمون السابقون ، أو بعبارة اخرى كله موجود فى كتب التراث الإسلامى ، وإن لم يكن تحت هذا العنوان العصرى : الاقتصاد الإسلامى ، ومصنف البركة فى هذا الاطار التاريخى يكون كله

العبادات وفضائل الاعمال باعتبارها الوعاء الايماني للاعمال الاقتصادية ، أو بعبارة اخرى معطياتها في العنصر المعنوى أو الاخلاقى فى الاقتصاد الإسلامى .

إن مصنف البركة حين يعطينا عطاء مباشرا بعض الافكار السابقة ، وحين يعطينا عطاء غير مباشر من خلال الالهام والايحاء بأفكار ورؤى جديدة فى الاقتصاد الإسلامى ، مع هذا العطاء بنوعيه فان هذا المصنف يقيم ايجابيا فى الاقتصاد الإسلامى ، وبعد واحد من تراثنا ، ويكون مصنفه واحد من رادوا منذ زمن بعيد الاقتصاد الإسلامى .

رابعا : بجانب الايجابيات السابقة لمصنف البركة ، وهى ايجابيات موضوعية فان هناك ما يمكن ان يعتبر سلبيات ، وإن كانت هذه السلبيات تدور بصفة رئيسية على مسائل أو جوانب شكلية ، ثم تدور احيانا على مسائل موضوعية . إن مصنف البركة كتب فى القرن الثامن الهجرى ، وهذا القرن مع القرون التى جاءت تالية له ، وقد يكون قبله بقليل ، هذه القرون لا تعد من قرون ازدهار الفكر الإسلامى ، ونقول عن الكتابات الإسلامية فى القرون المشار اليها إنه أقل علمية ، وأقل منهجية ، وأقل موضوعية وذلك مقارنة لها بالاسهامات الفكرية للمسلمين فى القرون الاولى من الحضارة الإسلامية . هذا الحكم العام على العطاء الفكرى فى المراحل الزمنية المختلفة يمكن ان ينسحب بشكل أو بآخر على مصنف البركة . ان المقارنة بين مصنف البركة ومصنفات اخرى كتبها فقهاء ومفكرون مسلمون فى القرون الإسلامية الاولى ، هذه

يكون مصنف البركة كله ايجابيات .

ثالثا : عرض المصنف العبادات وفضائل الاعمال التي قال بها الإسلام ، وهو بهذا يقول إن ذلك يدخل في الحركة والسعي . ولقد اعتبرت هذا الذي ذكره المصنف ابتداء من الباب الثالث في كتابه يمثل الوعاء الايماني لقبول الاعمال الاقتصادية وجعلها صالحة لان تعود على صاحبها بالبركة ، وربط المصنف الاعمال الاقتصادية التي بدأ بها مصنفه بالعبادات وفضائل الاعمال على النحو الذي جاء في كتابه ، هذا الربط يجعله يعد من رواد هذه الدراسات في الفكر الإسلامي ، كما يجعل مصنفه من كتب التراث الرائدة والتميزة بهذه الدراسة ، وكل هذا معتبر من الايجابيات التي تسجل للمصنف وتربط بالمصنف .

ثم إن هذا الربط بين الاعمال الاقتصادية وبين العبادات وفضائل الاعمال على النحو الذي عمله المصنف يجعلنا نقترح فرعاً جديداً في الاقتصاد الإسلامي وهو ما يمكن ان نسميه اقتصاديات العبادات وفضائل الاعمال في الإسلام . وفي حدود معرفتي الإسلامية واستلهاما من مصنف البركة فان الفرع الجديد المقترح في الاقتصاد الإسلامي يتأسس على دعامين تجمع الدعامة الاولى العناصر الاقتصادية المباشرة في العبادات وفضائل الاعمال ، مثل المعطيات الاقتصادية للزكاة ، وللصوم ، وللصلاة ، وللحج ، ولغير ذلك من العبادات وفضائل الاعمال . اما الدعامة الثانية فانها تجمع العناصر الاقتصادية غير المباشرة في هذه العبادات وفي فضائل الاعمال . ومن هذه العناصر الاقتصادية غير المباشرة معطيات

سجل المصنف بنفسه فى بداية كتابه أن سبب تصنيفه للكتاب هو سبب اقتصادى ، وانه بهذا يكتب عن موضوعات اقتصادية . أزيد فكرة هذه السلبية ايضا ، بسبب اننا اعتبرنا كتاب البركة كتابا فى الاقتصاد الإسلامى ، وكنا تابعين لما قاله المصنف نفسه ، بسبب ذلك اعتبر أن اغاله فى الموضوعات التى قال عنها ابتداء من الباب الثالث وإلى آخر الكتاب وبالطريقة التى قال بها ، اعتبر ذلك من سلبيات الكتاب ، بينما فى المقابل لو صنفنا الكتاب على انه مجموعة معارف ، كما قال عنه ناشره ، فإن السلبية التى حكمنا بها على الكتاب تسقط .

ثم أريد أيضا أن أزيد ايضا وااقوى رأى فى سلبية رأيتها فى الكتاب . إن مصنف الكسب للامام الشيبانى الذى اشرت إليه تضمن معالجة للموضوعات التى عالجهها كتاب البركة ويكاد ان يكون موضوع الكتابين واحدا . ولكن مصنف الكسب لم يدخل فى كل الموضوعات التى دخل اليها مصنف البركة ، ولم يدخل بما دخل فيه بالطريقة التى دخل بها . وهذا الذى أراه فى مصنف الكسب يؤيد ما أخذته على مصنف البركة . واستطرادا أقول : إن كلا من المصنفين هو نموذج جيد للفترة التاريخية التى كتب فيها . مصنف الكسب هو نموذج لفترة ازدهار ونضج عطاء الفقهاء والمفكرين المسلمين بكل ما فيه من اصالة القرن الثانى الهجرى ، ومصنف البركة هو نموذج ايضا لعطاء الفقهاء والمفكرين المسلمين فى القرن الثامن الهجرى ، ويدخل فى ذلك ما نقوله عن هذا القرن وقرون تالية له انه عطاء كان من ملامحه شرح المتن ، وغير ذلك من

المقارنة تشير إلى أن مصنف البركة هو أقل منهجية من هذه الكتب السابقة ، ويظهر التفوق على وجه الخصوص في خطة الدراسة كما يظهر أيضا في عملية الاستدلال أو التوثيق الاسنادى للمعلومات والاحكام التى قال بها مصنف كتاب البركة . وأشير على سبيل المثال إلى كتاب الامام محمد بن الحسن الشيبانى المعنون الاكتساب فى الرزق المستطاب . فقد عالج هذا الكتاب بعض الموضوعات التى عالجها كتاب البركة . ولكن تفوق كتاب الامام الشيبانى هو واضح إذا قورن بكتاب البركة .

خامسا : قلت عن الايجابيات فى مصنف البركة وذلك من حيث الموضوعات أو العناصر الاقتصادية التى اثرى بها الاقتصاد الإسلامى ، مباشرة أو غير مباشرة ، ولكن مع هذا التسجيل الايجابى اسجل ما يمكن أن يكون سلبيا بشأن هذه الموضوعات الكثيرة التى كتب عنها مصنف كتاب البركة ، نعم نحن نقول إن الاقتصاد الإسلامى يتميز بأن فيه وعاء ايمانيا للاعمال الاقتصادية . وقد حللت فى صفحات سابقة ما قاله المصنف عن ذلك وعددت ذلك من ايجابياته ومن الريادات له ولمصنفه . لكن مع هذه الايجابية فإن تتبع ما قاله والموضوعات التى قال عنها ابتداء من الباب الثالث يجعلنا نقول إن الكتاب ترد عليه سلبية . لقد قال عن اشياء كثيرة وبتفصيل واسع ، وهى وإن كانت كلها معتبرة من مكونات الوعاء الايمانى للمسلم ، وبالتالي الوعاء الايمانى لاعماله الاقتصادية إلا أن عرضها على هذا النحو وبكل ما قيل فيها كاد ان يعمم العنصر الاقتصادى أو الموضوع الاقتصادى فى الكتاب ، بينما

ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر في كتابه البركة عن نفس الموضوعات وكان ذلك في القرن الثامن الهجري أى بعد ستة قرون من كتابة الامام الشيباني . وبالرغم من هذا التباعد الزمني ، فان هناك تطابقا كبيرا في كتابيهما . وقد حدث هذا التطابق مع ان الباعث على كتابة كل منهما كان مختلفا ، ذلك أن من اسباب كتابة الامام الشيباني لكتابه الرد على حركة الزهد التي تسلت إلى المجتمعات الإسلامية والفكر الإسلامي ممثلة في جماعة المنانية ، بينما كان سبب كتابة أبي عبد الله محمد بن عمر هو تسلية قومه لأنه رآهم في الكد مجتهدين وعلى الحرف معتمدين (ص : ٣) . هكذا بالرغم من هذا التباعد الزمني واختلاف باعث الكتابة فانه وجد تطابق وتماثل في آرائهم . ويعكس هذا ويشير أو يدل على ثبات الفكرة أو المعلومة أو الحكم في الاقتصاد الإسلامي .

هذا الذي سجلته عن ثبات الفكرة أو المعلومة أو الحكم في الاقتصاد الإسلامي اوجه به ومن خلاله رسالة إلى كل الذين يحملون امانة البحث في وعن الاقتصاد الإسلامي . وهذه الرسالة ذات شقين . الشق الاول : ونحن نبحث في وعن الاقتصاد الإسلامي فانه يلزم أن تكون فكرة التطور في هذا الاقتصاد واضحة ومحددة أمامنا وفي فكرنا أن التطور هنا محكوم بل ومحاصر بقواعد واحكام ثابتة . لذا فان شكل وطبيعة وكيفية التطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي تختلف شكلا وموضوعا عن نظائرها في الاقتصاد الوضعي . بل لا أبالغ حين اقول : اننا لنستطيع التعرف الصحيح على شكل وطبيعة وكيفية التطور في الاقتصاد الإسلامي

سلييات .

ملاحظة ختامية :

أسجل ملاحظة أخيرة وهى ملاحظة تدور مع وعن الفكر الإسلامى بصفة عامة فيما يختص بالاقتصاد ، أو لنقل فى كل فروع الفكر الإسلامى .

أقول فى هذه الملاحظة العامة عن تطور الفكر الاقتصادى فى الاسلام . إننا نعرف تطور تاريخ الفكر الاقتصادى ، وهو تطور تضمن ارتقاء تدريجيا فى الافكار وفى المنهج ، بل تضمن أيضا ارتقاء من نوع الغاء افكار لم تعد ملائمة أو لم تعد صحيحة واحلال أفكار اخرى اعتقد فى صحتها وفى ملائمتها للواقع . وهذا الالغاء والاحلال هو السمة المميزة لتطور الفكر الاقتصادى . وظهور مدارس متعددة فى علم الاقتصاد هو الترجمة العملية لهذا الالغاء والاحلال .

فكرة التطور فى الاقتصاد الإسلامى لها معنى مختلف عن هذا المعنى الذى عرفناه فى الاقتصاد . إن تطور الفكر الاقتصادى الإسلامى لا يحمل بصمة الالغاء والاحلال ، وإذا حدث أن ظهرت فيه ، فانها لا تظهر على النحو الذى ظهرت به فى الاقتصاد . إن الملاحظة العامة التى اسجلها هى أن هذا الفكر يتميز بالثبات والتطابق فى التأصيل النظرى . وكمثال استدلالى وتوضيحى على ما اقول : كتب الامام الشيبانى عن بعض موضوعات الاقتصاد الإسلامى فى القرن الثانى الهجرى . وكتب

غير ربوى فان هذا يصبح هو نوع التطور الارتقائى الممكن حدوثه فى الاقتصاد الإسلامى . ومثال توضيحي آخر : موضوع الثمن ، الكتابات التى كتبت فى بعض البلاد الإسلامية التى عرفت تطبيقات اشتراكية فذهبت إلى تطبيق قاعدة التسعير المطلق ، هذه الكتابات خاطئة لأنها عملت مبدأ التطور الارتقائى أو التطور الالغائى الإحلالى فى مجال القاعدة والحكم ، وهذا خطأ . وعلى نفس الخط من الخطأ الكتابات التى ذهبت إلى الحرية المطلقة فى تحديد الثمن فى الاقتصاد الإسلامى لأنها كتبت فى بلاد تابعة للاقتصاد الرأسمالى . أما الكتابات التى كتبت عن موضوع الثمن فى الاقتصاد الإسلامى آخذة بقاعدة منع التسعير مع الأخذ فى الاعتبار التطبيقات التى حدثت للتسعير منذ الصدر الاول للإسلام ، هذه الكتابات التى التزمت بهذه القاعدة وذهبت للبحث عن شكل للتحليل الاقتصادى يسع الاقتصاد الإسلامى ، أو يترجم فيه هذا الاقتصاد ، هذه الكتابات عملت فى المجال المسموح لأعمال فكرة التطور الارتقائى فى الاقتصاد الإسلامى .

هذه هى الرسالة التى أوجهها عن المجال الممكن فيه أعمال فكرة التطور الارتقائى فى الاقتصاد الإسلامى ، ولهذا الذى قلته أهمية مطلقة ، ثم له أهمية خاصة ونحن نكتب فى ونبحث عن تراث المسلمين فى الاقتصاد .

وبهذه الرسالة اختم كتابتى عن مصنف البركة ، داعيا الله أن اكون قد وفقت إلى الصواب .

فانه يلزم أن نذهب إلى ذلك مفرغين عقولنا من شكل وطبيعة وكيفية التطور في علم الاقتصاد . هذا هو الشق الاول من رسالتى . الشق الثانى فى رسالتى اقول فيه عن شكل وطبيعة وكيفية الكتابة الآن عن الاقتصاد الإسلامى . إن هذه الكتابة يلزم وجوبا وفرضا أن تكون على نفس النهج والنمط ، وبعبارة اخرى تحمل نفس الشكل والطبيعة والكيفية التى كتب بها عنه الأئمة السابقون . يعنى ذلك استبقاء مبدأ ثبات القواعد والاحكام فى هذا الاقتصاد . اقول ذلك وفى رأسى بعض محاولات عن كتابات معاصرة فى الاقتصاد الإسلامى يعتقد كاتبوها فى ان الاقتصاد الإسلامى يلزم له ويلزم عليه أن يتطور بحيث يواكب العصر وهذه مقولة خاطئة . يرد على ما قلته توا سؤال : ألا يوجد مجال فى الاقتصاد الإسلامى لاعمال مبدأ التطور الارتقاى ، أو التطور الالغائى الاحلالى على النحو الذى وجد ويوجد وسيوجد فى علم الاقتصاد ؟ اقول مجيبا عن هذا السؤال : ان مبدأ التطور الارتقاى أو التطور الالغائى الاحلالى يعمل فى نطاق محدد فى الاقتصاد الإسلامى . وهذا النطاق خارج نطاق القاعدة والحكم . مثال توضيحى : موضوع الربا على سبيل المثال . الكتابات التى تكتب الآن عنه بقصد اخراج بعض المعاملات من كونها معاملات ربوية إلى معاملات غير ربوية هذه الكتابات تعمل مبدأ التطور الارتقاى أو التطور الالغائى الاحلالى فى نطاق القاعدة والحكم ، وهذا خطأ . وما يقال عن الربا يقال عن التأمين وغيره . أما الكتابات التى تبحث فى كيفية ايجاد مؤسسات اقتصادية حديثة تستطيع العمل فى اقتصاد

القسم الثّاني

في النظام المالي الاسلامي

الفصل الرابع : تحليل اقتصادي لكتاب الخراج
(للقاضي ابي يوسف)

الفصل الخامس : تحليل اقتصادي لكتاب الاموال
(للامام ابي عبيد)

الفصل الرابع

تحليل اقتصادى لكتاب الخراج

(للقاضى أبى يوسف ١١٣ - ١٨٢هـ)

المبحث الأول

المؤلف - الكتاب - تصنيفه الاقتصادي

أولاً : المؤلف :

مؤلف الكتاب هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة ، وكنيته أبو يوسف ، وسعد بن حبة هو احد أصحاب رسول الله ﷺ . ولد أبو يوسف في الكوفة في عام ١١٣هـ . وهي في ذلك الوقت من أهم المراكز العلمية في العالم الإسلامي . وكان يغشى مجالس العلماء في مختلف الفنون . وله مشاركة في كثير من العلوم ويقال انه كان يحفظ التفسير والمغازي وأيام العرب ، وقد لزم ابا حنيفة وتفقه عليه وصار واحداً من أهم اصحابه . وهو أول من وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب أبي حنيفة . ومن هنا يعدونه احد اصحاب المذهب^(١) . تولى القضاء هارون الرشيد . له مؤلفات كثيرة في فنون متعددة . ولكن له ابن يقال له يوسف ، ولي القضاء في حياة أبيه وتوفي أبو يوسف رحمه الله عام ١٨٢هـ ببغداد^(٢) .

(١) الدكتور محمد إبراهيم البنا ، من عيون التراث ، وصية أبي يوسف هارون الرشيد ، دار الاعتصام ص ٥ .

(٢) ابن النديم محمد بن اسحاق النديم ، الفهرست بيروت ، دار المعرفة ص ٢٨٦ .

يسجل سبقا للاقتصاد الإسلامى . إذ الكتاب وضع فى القرن الثانى الهجرى . ويوافق ذلك القرن الثامن الميلادى ، أى انه وضع فى الفترة التى نصنفها فى الاقتصاد تحت مصطلح العصور الوسطى (٥٠٠ - ١٥٠٠م) . وليس لهذه الفترة مساهمة حقيقية فى الفكر الاقتصادى . وهذا باتفاق كل الاقتصاديين الذين كتبوا عن تاريخ الفكر الاقتصادى .

٣- فى مقدمة أبى يوسف عنصر آخر : انه كتب لأمر المؤمنين بعد أن طلب منه ذلك ويمكن أن تناقش هذا العنصر فى عناصر فرعية .

(ا) إن الاقتصاد الإسلامى كان يحكم الحياة الاقتصادية اعتقادا وسلوكا حين كتب أبو يوسف . وكانت الفترة التى كتب فيها من أزهى المراحل الحضارية الإسلامية ويدخل فى ذلك الاقتصاد ، ويعنى ذلك أن الاقتصاد الإسلامى لم يعق التقدم الاقتصادى ، بل إنه كان بالحثم احد مرتكزات هذه الحضارة الإسلامية .

(ب) ما قاله أبو يوسف هو خطة مالية للدولة الإسلامية ، حدد فيها الإيرادات والنفقات ، وحدد مع ذلك الكثير مما يدخل فى موضوعات الخطة المالية ، وهو ما سعى إليه عند عرض الكتاب . أى إننا فى الاقتصاد الإسلامى نملك خطة مالية قبل أن يعرف الاقتصاد هذا المصطلح بأكثر من عشرة قرون .

(ج) فى إدارة الاقتصاد الإسلامى الامر هنا أمر تخصص الدراسة عمل المتخصصين ، والقرار وإن اتخذ على مستوى سياسى إلا

ثانيا : الكتاب :

مؤلف أبى يوسف الذى نهتم بعرضه هنا هو المسمى باسم كتاب الخراج^(١) ، كتبه إلى هارون الرشيد الخليفة العباسى (٧٦٦ - ٨٠٩م) ، وسجل ذلك فى مقدمة كتابه بقوله : إن امير المؤمنين أيدته الله تعالى سألتى أن أضع له كتابا جامعا يعمل به فى جباية الخراج والعشور والجوالى وغير ذلك مما يجب النظر فيه والعمل وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته ، والصلاح لأمرهم ، وفق الله تعالى أمير المؤمنين وسدده واعانه على ما تولى من ذلك ، وسلمه مما يخاف ويحذر ، وطلب أن أبين له ما سألتى عنه مما يريد العمل به ، وأفسره وأشرحه ، وقد فسرنا ذلك وشرحته (ص : ٣) .

ثالثا : التصنيف الاقتصادى للكتاب :

ما قاله ابو يوسف فى مقدمة كتابه ثم فى ثنايا الكتاب يجعلنا نصنف كتابه ضمن كتب النظام المالى الإسلامى ونتتبع هذه التسمية وما يتعلق بها بمناقشة العناصر الآتية :

١ - يصنف كتاب الخراج فيما نسميه فى الاقتصاد باسم (المالية العامة) وعندما نستخدم هذا المصطلح نعنى به تقليديا ما يتصل بايرادات الدولة ونفقاتها . وهذا ما عرضه أبو يوسف .

٢ - ما دام ان كتاب الخراج هو كتاب فى المالية العامة فإن هذا

(١) سوف نتمد فى دراسة هذا الكتاب على الطبعة التالية : كتاب الخراج للقاضى أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم (١١٣ - ١٨٢م) نشره قصى محب الدين الخطيب ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، المطبعة السلاية ومكتبها .

عينيك وتتغنى رسومه وضييق عليك رحبه (ص : ٤٥ - ٥٠) .

(ب) عن دراسة ما يطلب الرأى فيه اقتصاديا . يقول ابو يوسف قد اجتهدت لك فى ذلك لم آلك والمسلمين نصحا ، ابتغاء وجه الله وثوابه وخوف عقابه (ص : ٦) . هكذا حين يطلب الرأى من المتخصصين ، فإنه لا يقول عن هوى ، وإنما يقول عن دراسة . يقول وهو واضع نفسه تحت رقابة صحيحة ، وهى رقابة الله .

(ج) عن قبول من فى السلطة لرأى المتخصصين . واستشارة المسئولين فى عمله ، وقد أسهب فى ذلك ابو يوسف ، وقال الكثير عن النماذج السلوكية التى اعطاها الرسول ﷺ ومن بعده الخلفاء مثل أبى بكر وعمر . ونقل عن النبى ﷺ لما سأله ابو ذر عن الامارة : أنت ضعيف وهى أمانة ، وهى يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى ما عليه فيها ونقل عن عمر رضى الله عنه : أيها الناس إن لنا عليكم النصيحة بالغيب والمعونة على الخير .

رابعا : خطة دراسة الكتاب :

يمكن أن تقسم الموضوعات التى عرضها أبو يوسف فى كتابه محل البحث إلى ثلاثة موضوعات :

١ - الموضوع الاول الذى استغرق الجزء الرئيسى فى الكتاب هو ما يصنف فى المالية العامة تحت عنوان الايرادات .

أنه محكوم بمقولات المتخصصين في الاقتصاد .

٤ - قبل عرض الخطة المالية ، يضع ابو يوسف ما نسميه الاساس الاقتصادى الذى ننطلق منه إلى الاقتصاد . يقول موجهها كلامه إلى أمير المؤمنين : أصبحت وأمست وأنت تبنى لخلق كثير قد استرعاكهم الله واثمنك عليهم . وابتلاك بهم ، ولاك أمرهم وليس يلبث البنيان - إذا أسس على غير تقوى الله - أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه ، وأعان عليه ، فلا تضعن ما قلدهك الله عليه من أمر هذه الامة والرعية ، فإن القوة في العمل بإذن الله (ص : ٣) . وهكذا إن الاساس الذى يقوم عليه الاقتصاد الإسلامى ويبدأ به هو تقوى الله . وتقوى الله معروف معناها وأبعادها في الفكر الإسلامى .

٥ - تحليل مقدمة أبى يوسف يثير قضية كيفية وضع خطة مالية ، أو بعبارة اخرى كيفية اتخاذ القرار الاقتصادى . وما قاله ابو يوسف في المقدمة يستنتج منه ثلاثة عناصر :

(١) عن مسئولية المتخصص أن يقولوا رأيهم في الامور التى تمس تخصصهم . قال ابو يوسف لهارون الرشيد ما اعتقد انه التشريع الذى يصلح مالية الدولة . وقال ذلك بقوة العالم وثباته وبقينه . يخاطب هارون الرشيد أكبر حكام عصره : فأقم الحق فيما ولاك الله واجعل الناس عندك في أمر الله سواء ، القريب والبعيد ، وإني أوصيك يا أمير المؤمنين بحفظ ما استحفظك الله ، ورعاية ما استرعاك الله ، ولا تنظر في ذلك إلا اليه ، فإنك إن لا تفعل تتوَعَّر عليك سهولة الهدى في

المبحث الثانى

الايرادات

انواع الايرادات التى تكلم عنها ابو يوسف هى الموضوعات التى درج الفقهاء على دراستها فى كتب الفقه . وما أراه ألا ننفق وقتا لتتبع ما قاله عنها إذ أن ذلك أصبح معروفا ، والأكثر فائدة هو أن نحللها بلغة اقتصادية حديثة ، وسوف يأخذنا ذلك إلى ما فى كتاب الخراج من اقتصاد إسلامى .

١ - الايرادات التى كتب عنها ابو يوسف لهارون الرشيد ينظم بها مالية الدولة الإسلامية تشمل الايرادات التى تصنف حديثا فى المالية العامة تحت مصطلح الضرائب والرسوم وتشمل نوعا آخر من الايرادات هى ايرادات الدولة من ممتلكاتها . من أمثلة النوع الاول : الزكاة ، الخراج . ومن أمثلة النوع الثانى (ايرادات الدولة من ممتلكاتها) ، مثل ايرادها من الارض المعروفة باسم أرض السواد . والوجه الاقتصادى لظهور نوعى الايرادات فى التنظيم المالى الإسلامى هو أن الاقتصاد الإسلامى من حيث طبيعته المذهبية ليس هو قبيل الاقتصاديات الفردية وليس من قبيل اقتصاديات التدخل أو التخطيط .

٢ - الموضوع الثانى الذى بحث تبعاً ، هو ما يصنف تحت عنوان النفقات .

٣ - أما الموضوع الثالث الذى تضمنه الكتاب فأقترح أن يصنف تحت عنوان اخلاقيات النظام المالى فى الاقتصاد الإسلامى ، وسوف أعرض الموضوعات الثلاثة وفق الترتيب السابق .

الدول الإسلامية وهذا برغم اختلاف المعدل الذى قد يفرض به الالتزام المالى أو اختلاف مسمى هذا الالتزام .

٥ - ضريبة الرؤوس ضريبة شبه غائبة فى النظام المالى الإسلامى بل لا نتعدى الحقيقة إذا قلنا انها غائبة ، لا تفرض ضريبة الرأس على المسلم ، وما يقع عليه من التزامات فإنما يرد على ماله ، ولا يمكن أن نعد زكاة الفطر من قبيل الضريبة على الرؤوس . ضريبة الرؤوس على غير المسلمين تتمثل فى الجزية . ويتبين من تحليل هذا الالتزام المالى أن الجزية تفرض على غير المسلمين ، بشروطها ، مقابل الزكاة التى فرضت على المسلمين . والزكاة هى التزام يرد على المال ، وليس على الشخص ، وكأن الجزية بهذا هى الزام يقع على مال . ويجانب ذلك فإن فى التشريع الإسلامى للجزية جوانب أخرى تجعل الضريبة على الرأس فكرة يمكن أن تغيب فى الاقتصاد الإسلامى . من ذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استبدل الجزية عن نصارى بنى تغلب لأسباب ارتآها وضاعف عليهم الصدقة ، أى انه اسقط ضريبة الرأس واستبدلها بالتزام يقع على المال (ص : ١٢٩ - ١٣٠) .

٢ - ظهرت العشور ضمن الإيرادات المالية للدولة الإسلامية .
وهي تقابل حديثا ما نسميه الرسوم أو الضرائب الجمركية .
ويكشف ما قاله أبو يوسف عن تنظيم متقدم لهذا النوع من
الالتزامات المالية . المال الذي يخضع لفرض العشور عليه هو ما
يكون للتجارة . وهذا مبدأ لقانون جمركي يعكس تنظيما متقدما .
وهناك مبلغ معنى من الخضوع للجمارك . وهذا أيضا سبق إسلامي .
في الأمثلة التي ذكرها أبو يوسف ما قد يسمح أن نبحث موضوع
منع ازدواج الضرائب الجمركية ، وذلك فيما ذكره عن منع خضوع
المال نفسه للضريبة الجمركية مرتين . وهذه القاعدة مرفوعة إلى عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه .

٣ - تحليل الأموال التي ذكرها أبو يوسف والتي تخضع لنوع من
الالتزامات المالية يبين أنه لا يوجد مال يعفى من الخضوع للالتزامات
المالية في الاقتصاد الإسلامي ، وأيضا لا يوجد نشاط اقتصادي مميز
بعدم الدخول أو المساهمة في وعاء مالية الدولة الإسلامية . وإذا
ثبت هذا في ضوء ما قاله أبو يوسف ، فإن مما يثبت أيضا اختلاف
المعدل الذي يقتطع به من كل مال . ويكشف التحليل الاقتصادي
أن اختلاف المعدل يربط اما بالتفاوت في التكلفة الخاصة بكل مال
أو نشاط اقتصادي وأما بصفة خاصة بهذا المال ، ومثال على النوع
الأخير فرض الخمس على ما يخرج من البحر .

٤ - يدخل في الوعاء المالي للدولة الإسلامية المسلمون ،
ويدخل معهم أيضا غير المسلمين الذين يقيمون إقامة مشروعة في
الأراضي الإسلامية . ويشير ذلك الى درجة المساواة الاقتصادية في

المبحث الثالث

النفقات

قد يُعْتَقَدُ أن النفقات لم تكن موضوعا مستهدفا مباشرة في كتاب القاضي أبي يوسف وذلك بسبب أنه افتتح كتابه : ان امير المؤمنين أيدته الله تعالى سألتني ان أضع له كتابا جامعا يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالى (ص : ٣) . وهذا الاعتقاد السلبى يضع تساؤلا عما إذا كان الخراج كتابا في المالية العامة بالمعنى الذى يفهم به هذا المصطلح في علم الاقتصاد . فالنفقات احد عناصر المالية العامة .

ونحن نكتب عن الخراج . كيف نرى هذا الكتاب ؟ لا نقر الاعتقاد السلبى . وسوف يظهر هذا في السياق الذى يرد ، على غرار كتابنا عن الايرادات في الفقرة السابقة ، سوف نبحث النفقات في كتاب الخراج ، ولا يعنى ذلك اننا سوف نتبع انواع النفقات التى تكلم عنها ابو يوسف ، وإنما سوف نتجه إلى دراسة تحليلية اقتصادية ، وهذا يتجه بنا في الدراسة إلى فهم المعطيات الاقتصادية في الكتاب موضوع البحث .

اولا : نأخذ أولا قضية استهداف أو عدم استهداف النفقات في

ولا ينبغي ان ندور بشأنها حول اقتصادنا .

عند هذا الحد يتنقل بنا الاستطراد إلى الاجابة عن السؤال الثانى الذى يثير قضية النتائج المطلوب تحقيقها . فى المالية العامة قرر فصل الايرادات عن النفقات لاعطاء الحرية للسلطات المالية ، أيا كان مستواها ، ولعدم اخضاعها عند البت فى القرارات المالية لاية قيود أو التزامات . ويعتقد فى الاقتصاد أنهم بذلك يصلون إلى التخصيص الامثل للايرادات . هذا التسبب مرفوض اسلاميا ، كيف نعطي الحرية المطلقة للسلطات المالية للتصرف كما تشاء وكما ترى فى الايرادات التى هى فى الواقع استقطاع من دخول الافراد فى المجتمع . هذه الحرية فى مال لا يدخل فى حيازة متخذ القرار المالى قضية مغلوطة . وهكذا حين يقنن فى النظام المالى الإسلامى ربط الايرادات بأوجه انفاقها فإن هذا التقنين لترشيد القرار المالى الذى تتخذه السلطات المالية .

واستطرادا على ما سبق : لننظر إلى الانحرافات فى قرارات السلطات المالية ، والتى تتمثل فى الارهاق والعنت فى فرض ايرادات عديدة ، وأيضا تتمثل فى الاسراف والتبديد فى الانفاق . وسوف نجد أن ذلك إنما جاء بسبب الاخذ بقاعدة عدم تخصيص الايرادات . وهكذا فإن متخذ القرار المالى نفسه غير ملتزم بأى التزام إلا ما يراه هو . وهنا يرد علينا سؤال : ولكن فى الدول الحديثة ، تتصرف السلطات المالية وفق ما نسميه الموازنة العامة للدولة ، وهى معتمدة من ممثلى الامة فى المجلس التشريعى ؟ وما أراه أنه حتى مع وجود ذلك ، فإنه هذا لم يغير من النتائج السلبية

كتاب الخراج . الذين يعتقدون انه ليس دراسة في النفقات ينطلقون إلى هذا الاعتقاد من فهمهم للاقتصاد ، حيث تدرس فيه الإيرادات كموضوع منفصل انفصالا كاملا عن النفقات كموضوع هو الآخر مستقل ومنفصل ، وليس هذا هو الامر في النظام المالى الإسلامى ، إن كل ايراد فى هذا النظام مربوط إلى الاوجه التى ينفق فيها ، أى مربوط إلى مصادر الانفاق ، وهذه قاعدة عامة فى النظام المالى الإسلامى والاستثناء منها قليل .

وهكذا من هذا الوجه ينفصل النظام المالى الإسلامى عن النظام المالى فى المالية العامة . وعندما نقرر هذا الانفصال ، فعلينا أن نواجه سؤالين كبيرين .

السؤال الاول : عن قضية نعرفها فى المالية العامة تحت اسم تخصيص الإيرادات ، أى ربط ايراد ما بانفاق معين .

والسؤال الثانى : عن النتائج المطلوب تحقيقها من الربط بين الايراد وانفاقه إن وجد أو عدم الربط إن قبل به . وكما نرى ، فإن السؤالين متداخلان .

فى المالية العامة الامر فيها واضح وصريح ومحدد ، لا ربط بين الايراد وانفاقه . وهكذا يكون تخصيص ايراد لا نفقات معينة مسألة خرج عليها الاقتصاد فى مقابل الوضوح والصرحة فى الاقتصاد نقابل فى الاقتصاد الإسلامى بوضوح محدد الربط بين كل ايراد والاوجه التى ينفق فيها ، والاستناد من هذه القاعدة محدود ان وجد . قضية تخصيص الإيرادات لانفقات محددة قضية تباين بين النظام المالى الإسلامى وبين غيره من النظم . وهى قضية محسوسة

(ج)مد مظلة التأمين لتشمل غير المسلمين الذين يقيمون في ظل الدولة الإسلامية .

٢- جانب المصالح العامة ، ويدخل في هذه المصالح كل نشاط اقتصادى يكون ضروريا للمجتمع الإسلامى . ومن ذلك التنمية الاقتصادية على سبيل المثال ، وما يلزم للدفاع الخارجى والامن الداخلى .

٣- مواجهة الاوضاع الطارئة وغير العادية ، فإذا حدثت مثل هذه الاوضاع ولم يكن فى خزانة الدولة ما يواجه ذلك فإن لولى الامر أن يوظف على الاغنياء . ومن أمثلة هذه الاوضاع الازمات الاقتصادية ، المجاعات ، والحروب . وهذا النوع من الاوضاع الطارئة يتعلق بالمسلمين عامة ، وتميزه عن نوع آخر من الاوضاع الطارئة والذي يواجه الإسلام بواسطة ما يسمى مبدأ الضمان الاجتماعى ، فهذا النوع يتعلق بأوضاع الفقراء الذين لم تغط حاجاتهم من الموارد المالية السابقة .

٤- مواجهة أوضاع التوازن والاستقرار بين أجيال الامة . هذه وظيفة أخرى من وظائف النظام المالى الإسلامى . ومن الموارد التى استخدمت لأداء هذه الوظيفة استبقاء عمر رضى الله عنه أرض العراق ورفض توزيعها على الفاتحين .

ثالثا : ما قلته فى أولا وثانيا يثير قضية تسمية الإيرادات والنفقات فى النظام المالى الإسلامى . فى المالية العامة نقول : إيرادات عامة ونفقات عامة . فهل يمكن أن نستخدم فى النظام الإسلامى الصفة نفسها ، أى (عامة) لنصف بها كلا من

التي اشرت اليها .

ثانيا : عندما نقرر إسلاميا تخصيص الإيرادات فإن علينا أن نجيب على أسئلة كثيرة والسؤال الرئيسى هو : إن المالية العامة فى الاقتصاديات الحديثة أصبحت لها وظائف محددة وهى : إعادة توزيع الدخل ، تحقيق التخصيص الامثل للموارد ، تحقيق النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادى . وقاعدة عدم تخصيص الإيرادات تمكن السلطات المالية أن تقوم بهذه الوظائف ؟ اجيب على هذا السؤال بتحديد الانفاقات التى تغطى مع تخصيص الإيرادات ، ونعرف بواسطة ذلك وظائف النظام المالى الإسلامى . ثم أحللها عنها مقارنة بوظائف المالية العامة فى الاقتصاد الوضعى .

أذكر فى البداية ان الإيرادات التى ذكرها القاضى ابو يوسف فى كتابه لا تشمل كل الإيرادات المالية التى يمكن أن تحصل عليها الدولة الإسلامية وإنما فى الإسلام إيرادات أخرى غير الإيرادات التى ذكرت ، ومن ذلك ما يدخل فيما يسمى باسم الضمان الاجتماعى ، وفيما يسمى باسم مبدأ التوظيف . إذا حصرنا الحديث عن الوظائف الاقتصادية لإيرادات الدولة الإسلامية فإنه يمكن أن نعد الوظائف التالية كوظائف للنظام المالى الإسلامى .

١ - جانب الضمان الاجتماعى لأفراد الجماعة الإسلامية والمعانى

البارزة فى هذا الجانب :

(١) ضمان حد أدنى من الدخل للذين قعدت بهم وسائلهم الخاصة عن تحقيق ذلك .

(ب) مواجهة تفاوت دخلى يخل بالتوازن فى المجتمع الإسلامى .

عمل لا يترجم حقيقة وطبيعة مضمون النظام المالى الإسلامى . ولعل هناك من يرى فيما أقول تناقضا اذ انه يفهم ان الدولة هى الشكل القانونى الذى تمثل فيه الادارة الذاتية والمباشرة للمسلمين . وما أراه أن هذا فهم خاطئ لعلاقة الدولة ومجموع المسلمين .

٣ - يرتبط تمسكنا برفض وصف (عامة) باستهدافنا ان نحافظ للنظام المالى الإسلامى على غاياته ومقاصده . وكان أبو ذر الغفارى رضى الله عنه يفهم ذلك فهما دقيقا . والذين يدق عليهم فهم ما فهمه بدقة ابو ذر أذكر لهم حقيقة مالية معاصرة : ليست المشكلة فى كثير من الدول حجم الايرادات أو حجم النفقات ، فالدولة الحديثة تملك من وسائل الاجبار ومن المصادر ما تحصل به على ما تشاء من أموال . وإنما القضية هى إدارة هذه الايرادات والنفقات ، والانحراف كله الذى نشكو منه ينحصر فى هذا الجانب . وسوء الادارة هو وليد التكيف الخاطئ . لقد قلنا ايرادات عامة ونفقات عامة ، فاطلقنا بهذا يد السلطة فى الاموال التى وضعت تحت تصرفها . وتصحيح انحرافات السلطة فى سلوكها المالى لن يتأتى إلا إذا اعدنا تكيف طبيعة هذه الاموال . ولا ابالغ إذا قلت ان التكيف الإسلامى فى هذا الصدد هو التكيف المعيارى .

٤ - أثير أخيرا جانبا ييسر لنا فهم حقيقة وطبيعة مضمون النظام المالى الإسلامى . وهو فى نفس الوقت يدلل ، من جديد ، على رفض مصطلح (عامة) . فى النظام الإسلامى عنصران يباعدان بينه وبين مصطلح (عامة) . العنصر الاول هو محلية الادارة المالية

الايرادات والنفقات . التسمية ليست موضوعا يتعلق بالشكل ، وإنما تترجم التسمية حقيقة المضمون وطبيعته . وما أراه ان عامة لا تلائم حقيقة وطبيعة مضمون الايرادات والنفقات فى النظام الإسلامى .

وللناقش بعض العناصر التى اعتقد أنها تؤيد ما اعتقده :
١ - أثبتت قضية تسمية الايرادات والنفقات فى النظام المالى الإسلامى منذ الصدر الاول للإسلام . الحوار الذى جرى بين معاوية بن أبى سفيان وبين أبى ذر الغفارى كان حول تسمية الايرادات والنفقات فى النظام المالى الإسلامى . وكان معاوية يقول عنها مال الله ، فأعترض عليه ابو ذر حين سمع ذلك وقال له : يا معاوية ما يدعوك لان تسمى مال المسلمين مال الله ؟ قال معاوية : يا أبا ذر السنا عبيد الله والمال ماله ؟ فرد ابو ذر وقال لا تقله . قال معاوية سأقول مال المسلمين . هذه القصة بكل دالاتها تشير إلى ان التسمية ليست مسألة شكلية وإنما هى قضية مالية وقضية سياسية . فإذا كان المسلمون الاوائل ممثلين فى أبى ذر رفضوا التسمية : مال الله ، فإننا على نفس الاسس نرفض التسمية : الايرادات العامة والنفقات العامة .

٢ - إن ما أفهمه فى ضوء ما سبق أن الاسلام عمل على استبقاء الادارة الذاتية والمباشرة للمسلمين لايرادات ونفقات النظام المالى الإسلامى على الأسس الشرعية المقررة لذلك ، وتكييفها على أنها عامة يعنى أنها وضعت فى يد سلطة الدولة وليس فى اطار اشراف المسلمين عامة وفق الاسس الشرعية المقررة . وهذا

المبحث الرابع

من اخلاق النظام المالى الاسلامى

الكلام عن (أخلاق) النظام المالى يعتبره الاقتصاديون خروجاً على اللحن الاقتصادى ، ذلك أن علم الاقتصاد تقرر فصله عن الاخلاق منذ القرن التاسع عشر ، بل يعتبر الاقتصاديون أن هذا الفصل هو الذى قاد إلى تأسيس علم الاقتصاد بعد أن كانت المعالجات الاقتصادية مجرد أفكار مبعثرة فى علوم أخرى . ويعتقد الاقتصاديون أن لهم منطقهم فيما يقولون ، انهم يعتقدون أنهم حين فصلوا علم الاقتصاد عن الاخلاق فانهم نقلوا البحث الاقتصادى من اعتبار المعايير الشخصية إلى اعتبار المعايير الموضوعية ، إنهم احلوا قوى السوق التى هى فى نظرهم قوى موضوعية محل معيار العدل ، على سبيل المثال ، الذى هو حكم قىمى وشخصى . ويتقدم علم الاقتصاد بقدر ما فيه من موضوعية ، وتزول عنه صفة العلم بقدر اعتباره للمعايير الشخصية .

يفارق الاقتصاد الإسلامى علم الاقتصاد من هذا المنظور مفارقة كلية . إن البحث يثبت أن الاقتصاد الإسلامى يعتبر النوعين من الاعتبارات : المعايير الموضوعية والمعايير الشخصية ، وهذا النوع

الرئيسية فيه وهى الزكاة ، وايراد هذا طبيعته وطبيعة انفاقه لا يمكن أن نسميه عاما . العنصر الثانى شخصية بعض الايرادات . ومثال ذلك بعض انواع الزكوات التى ترك ، فى اقوال ، للمسلم أن يخرجها وينفقها بنفسه ، وايضا ايراد هذا طبيعته لا يمكن أن نسميه عاما .

حق يجب أن يتمسك به صاحب الحق . أما القيمة الثالثة فهي توهل للمساواة أو عدم المساواة عند الانفاق . يذكر ابو يوسف عن ذلك بأن أبا بكر رضى الله عنه كان يقسم بالسوية ، وقال عبارته المشهورة ، هذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة . ثم جاء عمر فرأى الاخذ بالتفاوت فى العطاء (ص : ٤٥ - ٤٦) . يوجد معنى اقتصادى يجمع كلا من فعل أبى بكر وفعل عمر على الرغم مما يبدو بينها من اختلاف . هذا المعنى هو أنه لو كانت الاوضاع الاقتصادية تلزم بالمساواة فى العطاء وذلك عندما يكون مستوى المعيشة منخفضا بحيث لا يوجد فائض يسمح بالتفاوت فان المعتبر إسلاميا هو المساواة فى العطاء . وهذه هى حالة عهد أبى بكر رضى الله عنه . أما حين تسمح الاوضاع الاقتصادية بتفاوت الدخول ، فإن الإسلام يميز التفاوت فى العطاء ، وهذا هو ما فعله عمر رضى الله عنه . اما قول عمر : لا أجعل مَنْ قَاتَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَنْ قَاتَلَ مَعَهُ ، وفاتوا فى العطاء على هذا الاساس ، فإن هذه معايير تعمل حين توجد الوفرة التى تسمح بالتفاوت . أما إذا لم تكن هناك وفرة فلا اعمال لهذه المعايير ، وهذا هو ما فعله عمر نفسه فى عام المجاعة ، وهى الحالة التى اختفت فيها الوفرة .

هذه هى القيم الثلاث التى اعتبرناها معاً تشكل الاساس الاول فى اخلاق النظام المالى الإسلامى ، وهو ما اسميه طيب المورد وعدل الانفاق .

ثانيا : صفات من يتولى أمر الجباية :

ليس كل شخص صالحا لأن يتولى أمر الجباية . الإسلام ينظر

الاخير هو ما اقترح تسميته اخلاق النظام المالى الإسلامى . وكون هذا الاقتصاد يعتبر المعايير الموضوعية يشبه ما قلته فى الفقرات السابقة من هذا البحث . أما كونه يعتبر المعايير الشخصية ، فهذا هو ما نقصد ببحثه الآن . لكن قبل بحث ذلك لتتفق على ان نستخدم مصطلح المعايير الاخلاقية بدلا من مصطلح المعايير الشخصية (٢) .

اولا : المال طيب المورد وعدل الانفاق :

حرص القاضي ابو يوسف أن يبرز لهارون الرشيد وهو يكتب له عن النظام المالى الإسلامى باعتباره ولى الامر ، حرص ان يبرز له التزام الإسلام على أن يكون المال الذى يجبى طيبا . ويعنى بذلك ان يكون اساس الالتزام به اساسا شرعيا صحيحا . وهذا هو عمل الرسول ﷺ وعمل الخلفاء الراشدين من بعده . فهذا هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما يصل اليه مال العراق يخرج اليه عشرة من اهل الكوفة وعشرة من اهل البصرة يشهدون أربع شهادات بالله أنه من طيب ما فيه ظلم مسلم ولا معاهد (ص ٣ : ١٢٤) . هذه أول النعيم التي تخضع ليرادات النظام المالى الإسلامى .. أما القيسة الثانية فهي العدل فى انفاق هذه اليرادات : (والله الذى لا إله إلا هو ما احد إلا وله فى هذا المال حق أعطيه أو منعه ، وما احد أحق به من أحد ..) (ص : ٥٠) . ونلاحظ أن المصطلح الذى يستخدم هو الحق وليس العدل . ويعنى ذلك أن الامر فى النظام المالى الإسلامى ليس أمر عدل يجبره من يتولى الامر ، وإنما هو أمر

بينهم في مجلسه ووجهه حتى يكون القريب والبعيد والشريف والوضيع عنده في الحق سواء ، وترك اتباع الهوى ، فإن الله ميز من اتقاه وأثر طاعته وأمره على من سواههما . (ص : ١١٥ - ١١٦) .

٣ - ثم قال ابو يوسف ثالثا إن عمال الجباية يجب أن يخضعوا للرقابة وقد جعل هذه الرقابة على درجات متعددة . قال لهارون الرشيد أرى أن تبعث قوما من اهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا في البلاد وكيف جبوا الخراج على ما أمروا به وعلى ما وظف على اهل الخراج واستقر (ص : ١٢٠) . وهذه رقابة عليهم في اعمالهم . كما ان هناك رقابة عليهم في اموالهم وتضخم ثرواتهم .

تجمل لنا هذه العناصر الثلاثة معا الشروط فيمن يتولى أمر الاموال في النظام المالى الإسلامى . وفيها شروط الخبرة والكفاية والمعرفة ، وهى التى تتعلق بها النظم المالية الوضعية ، ولكن في النظام الإسلامى شروطا اخرى ، منها الصلاح والتقوى إلى آخر ما ذكرناه من شروط .

ثالثا : مراعاة الطاقة عند فرض الالتزام المالى :

تحقق هذه القيمة في النظام المالى الإسلامى بمجموعة من العناصر .

١ - إن النهج الإسلامى في الالتزام المالى يأخذ بفكرة النصاب ، وهى تعنى ان الالتزام المالى لا ييجئ إلا إذا كان المال الواقع عليه الالتزام قد بلغ حدا معينا . ويترتب على ذلك أن الالتزام

إلى هذه الامر نظرة غاية فى الدقة . ويظهر ذلك من الشروط التى يشترطها فيمن يقوم بذلك ، ومن الرقابة التى يخضعه لها . وقد حرص أبو يوسف أن يقول ذلك لهارون الرشيد فيما قاله عن النظام المالى الإسلامى .

١ - قال له إِنَّ الرَسُولَ ﷺ لم يستعمل اقراره فى تحصيل الايرادات ، أى لم يعينهم فى ذلك (ص : ١٢٣) . وقد كانوا اهل فقه واهل كفاية . هذه خطوة اولى من خطوات بدايات اصلاح النظام المالى فى عصرنا الحاضر .

٢ - قال ابو يوسف لهارون الرشيد عن الشروط التى يجب أن تتوفر فيمن يتولى امرا فى النظام المالى الإسلامى : أن يكون فقيها عالما ، مشاورا لأهل رأى ، عفيفا ، لا يطلع الناس منه على عورة ، ولا يخاف فى الله لومة لائم ، ما حفظ من حق وادى من امانة احتسب به الجنة وما عمل من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت ، تجوز شهادته ان شهد ، ولا يخاف من جور فى حكم ان حكم .. ثم يذيل ابو يوسف هذه الشروط بقوله : فإنك انما توليه جباية الاموال وأخذها من حلها وتجنب ما حرم منها ، يرفع من ذلك ما يشاء ويحتجز منه ما يشاء ، فإذا لم يكن عدلا ، ثقة ، أمينا فلا يؤمن على الاموال .. ثم يضيف مجموعة جديدة من الشروط : أن لا يكون عسوقا لأهل عمله ، ولا محتقرا لهم ، ولا مستخفا لهم .. اللين للمسلم والغلظة على الفاجر والعدل على اهل الذمة ، وانصاف المظلوم والعفو عن الناس ، وإن تكون جبايته للخراج كما يرسم له ، وترك الابتداع فيما يعاملهم به ، والمساواة

مجموعة من القيم السلوكية :

١ - منع التفتيش للجباية . وهذا ما نقله ابراهيم بن المهاجر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أمرنى الا أفتش احدا (ص : ١٣٠) .

٢ - منع الالتزام ، وهو السلوب الذى شاع فى العصور المتأخرة . ويعبر عن الالتزام بمصطلح التقبيل . ورأيت أن لا تقبل شيئا من السواد ولا غير السواد من البلاد فان المتقبل إذا كان فى قبالته فضل عن الخراج عسف اهل الخراج وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم وأخذهم بما يحجف بهم ليسلم مما دخل فيه . وفى ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية . والمتقبل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره فى قبالته ، ولعله أن يستغفل بعد ما يتقبل به فضلا كثيرا ، وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية . وإنما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم العفو ، وليس يحل أن يكلفوا فوق طاقتهم . (ص : ١١٤) . وكان القاضى ابو يوسف رحمه الله رأى بالفقه الذى اعطاه الله له ما سوف يحل بالعالم الإسلامى من خراب عند تطبيق اسلوب الالتزام فى تحصيل الإيرادات .

٣ - حرص ابو يوسف أن يكتب لهارون الرشيد عن العلاقة التى يجب أن تكون بين متولى أمر تحصيل الإيرادات وبين من ولى عليهم ، وكذلك الصفات السلوكية التى يجب أن يلتزم بها . كان عمر يشترط فيمن يستعمله أن لا يركب برزونا ، ولا يلبس رقيقا ، ولا يأكل نقيا ، ولا يغلق بابا دون حوائج الناس ، ولا يتخذ حاجبا (ص : ١٢٥/٦) . وكان رضى الله عنه إذا بلغه أن عاملا لا يعود

المالى فى الإسلام يحى مع الطاقة . بل إن المعدل الذى يفرض به الالتزام المالى يختلف حسب طبيعة التكلفة اللازمة لانتاج المال الخاضع لهذا الالتزام .

٢ - الاساس فى الالتزام المالى الطاقة ، يقول الرسول ﷺ : « مَنْ ظَلَمَ مَعَاهِدًا أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ فَأَنَا حَبِيبُهُ » ، وهذا هو ما التزم به عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذ كان يسأل من يفرض عليهم الخراج : أيطبقون ما فرض عليهم أم لا ؟ (ص : ٩٢) وهذه شورى فى فرض الالتزامات المالية غير مسبقة ولا نعتقد أنها غير متبوعة ، ويكتب عمر بن عبد العزيز إلى احد عماله أن يراعى الطاقة عند فرض الالتزام المالى (ص : ٩٣) .

٣ - يكتب ابو يوسف لهارون الرشيد : لو تقربت إلى الله يا أمير المؤمنين بالجلوس لمظالم رعيتك فى الشهر أو الشهرين مجلسا واحدا تسمع فيه من المظلوم وتنكر على الظالم ويسير ذلك فى الامصار والمدن فيخاف الظالم وقوفك على ظلمه فلا يجترئ على الظلم وبأمل الضعيف المقهور جلوسك ونظرك فى أمره فيقوى قلبه ويكثر دعاؤه (ص : ١٢١) . هذا الذى طلبه ابو يوسف من ولى الامر فيه مراجعة ومراقبة لسلوك الذين يتولون تحصيل الايرادات .

٤ - إعمال لما سبق فإن للامام أن ينقص ويزيد فيما يوظفه من الخراج على اهل الارض على قدر ما يحتملون ، وان يصير على كل أرض ما شاء بعد أن لا يححف ذلك بأهلها (ص : ٩٢) .

رابعاً : آداب تحصيل الايرادات :

تتحقق آداب تحصيل الايرادات فى المنهج الإسلامى باتباع

الفصل الخامس

تحليل اقتصادى لكتاب الاموال

(للامام أبى عبيد ١٥٤هـ - ٢٢٤هـ)

المريض ولا يدخل عليه الضعيف نزعہ (ص : ۱۲۶) .
ما قلته فی الصفحات السابقة هو دراسة وتحليل لما قاله القاضي
ابو يوسف فی کتاب الخراج . وإذا كان هناك ما أريد اضافته
للتأكيد عليه فهو البعد التاريخي لهذا الكتاب . لقد كتبه ابو يوسف
فی القرن الثاني الهجري ، ويوافق ذلك القرن الثامن الميلادي .
والارتباط بهذا التاريخ يسجل اهمية وسبق ما جاء فی هذا الكتاب
ويتضمن ذلك اهمية وسبق للاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول

المؤلف - الكتاب

بين كتاب الخراج وكتاب الأموال

أولاً : المؤلف :

مؤلف كتاب الاموال هو القاسم بن سلام بن مسكين بن زيد الازدي ، وكنيته ابو عبيد البغدادى . ولد بهراه فى عام ١٥٤هـ . وإذا كان مؤلفه الذى نهتم به هنا يصنف ككتاب فى الفقه ، إلا أنه يصنف كواحد من النحويين البغداديين . وهذا ما جرى عليه ابن النديم فى فهرسه ^(١) . ويسبب ذلك يدق الامر فى تحقيق من روى عنهم ومن روى عنه فى الجانبين نحويون وغيرهم . وحقا ، لم يكن الامام القاسم عالما فى النحو وحده ، وإنما اجتمعت فيه معارف كثيرة وصنف فى فروع كثيرة من فروع المعرفة الإسلامية . صنف فى علوم القرآن ، وفى النحو ، وفى الفقه ، وفى الادب . وقد بلغ الامر بسعة علمه أن قال عنه ابن راهويه : نحتاج إلى أبى عبيد وابو عبيد لا يحتاج اليئا . وقال عنه الامام احمد بن حنبل : ابو عبيد ممن

(١) ابن النديم (محمد بن النديم) ، «الفهرست» بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ص ١٠٦ .

المالية العامة . لن اعرض لتعريف المالية العامة ، ولا لاختلاف اطارها ومفهومها عن اطار ومفهوم النظام المالى فى الإسلام ، وإنما سوف احيل فى ذلك إلى دراسة عن كتاب الخراج للقاضى ابى يوسف فى الفصل السابق فى مقابل ذلك ، فان ما يستحق الوقوف عنده هى المقارنة بين عمل القاضى ابى يوسف فى كتاب الخراج ، وعمل الامام أبى عبيد فى كتاب الاموال .

ثالثا : بين كتاب الخراج وكتاب الاموال :

يتطلب البحث العلمى تحقيق تاريخى عن كل من الكتابين المذكورين وبيان طبيعة الاختلافات البحثية فى كل منهما ، ثم عمل مقارنة بين طبيعة معالجة كل من الكتابين للموضوع الذى استهدفه بحثه :

١ - سبق أبو يوسف فى تصنيفه لكتاب الخراج ابا عبيد فى تصنيفه لكتاب الاموال ، وابنى هذا الرأى على مقابلة تاريخ وفاة القاضى ابى يوسف وتاريخ ميلاد الامام ابى عبيد . توفى ابو يوسف فى عام ١٨٢هـ ، بينما ولد ابو عبيد فى عام ١٥٤هـ . ويشير ذلك إلى ان ابا عبيد كان يبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما عند وفاة ابى يوسف ونعتقد لذلك ان كتاب الخراج يسبق فى تاريخ التصنيف كتاب الاموال .

٢ - كتاب الخراج مصنف كتبه ابو يوسف إلى هارون الرشيد عندما سأله ان يضع له كتابا جامعا يعمل به فى جباية الخراج والعشور والجوالى وغير ذلك مما يجب النظر فيه والعمل به . أمّا

يزداد عندنا كل يوم خيرا . وقال عنه اسحاق : ابو عبيد أعلم مني
ومن احمد بن حنبل والشافعي ، وقال عنه عبد الله بن طاهر
الامير : الناس اربعة : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ،
والقاسم بن معن في زمانه ، وابو عبيد في زمانه ^(١) .
تولى قضاء طرسوس في ايام ثابت بن نصير بن مالك ، ولم يزل
معه ومع ولده ، ثم سار في ناحية عبد الله بن طاهر وكان إذا ألف
كتابا اهداه إلى عبد الله بن طاهر فيحمل إليه مالا كثيرا . وكان هذا
يكفيه وكان يرد ما يأتي إليه من غير ذلك . حج إلى مكة وتوفي بها
في عام ٢٢٤هـ ^(٢) .

ثانيا : الكتاب وتصنيفه الاقتصادي :

كتاب الاموال ^(٣) احد مصنفات الامام ابى عبيد ، وهو يقع
في التصنيف ضمن كتب الفقه ، وبلغ من اهمية هذا الكتاب ان
قيل عنه انه خير ما ألف في الفقه الإسلامي وأجوده ، وبه كل ما
يتعلق بالنظام المالي في الإسلامى ^(٤) .

نهتم بهذا الكتاب هنا باعتباره كتابا في الاقتصاد الإسلامى ،
ذلك أنه يعالج فيه ما يتعلق بالنظام المالي الإسلامى وهو ما يقابل

(١) محمد خليل هراس ترجمة أبى عبيد ، كتاب الامام العظيم الحافظ الحجة أبى عبيد
القاسم بن سلام . منشورات : مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ، ص ٥ - ٧ .

(٢) ابن النديم . مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٣) نعتمد في عرض الكتاب على النسخة التي حققها محمد خليل هراس ونشرت تحت
عنوان : كتاب الاموال منشورات مكتبة الكلية الأزهرية ودار الفكر ١٤٠١هـ -
١٩٨١م طبعة ثالثة .

(٤) محمد خليل هراس ، المرجع السابق ، ص ٣ .

موضوع الذكر . ثم كان يعطى رأيه مدللاً عليه ومعللاً له . وهذا الذى نجده فى كتاب الاموال من العرض الواسع لآراء الفقهاء لا نجده فى كتاب الخراج . بعبارة أخرى ، إن كتاب الخراج خلى بحكم طبيعته من العرض التفصيلى للاختلافات الفقهية . هذه الخاصة التى تميز بين الكتابين تجعلنا نقول : من يريد ان يفهم (النظام المالى الإسلامى) باختلافات الفقهاء حول مسائله فعليه بكتاب الاموال لأبى عبيد ، ومن يريد ان يفهم (السياسة المالية الإسلامية) فعليه بكتاب الخراج لأبى يوسف .

٣ - الطبيعة البحثية فى كل من الكتابين المذكورين ترجمت نفسها فى الحجم الذى عولج به كل موضوع ، وفى الموضوعات التى ادخلت فى البحث . عرض أبى يوسف للموضوع كان مختصراً ، بينما كان عرض أبى عبيد مفصلاً . تناول ابو عبيد من الموضوعات اكثر مما تناول ابو يوسف . وكانت محصلة ذلك ان خرج كتاب الاموال وافيا فى موضوعه . وان بقى مع ذلك لكتاب الخراج اهميته فى السياسة المالية .

٤ - عكست ايضا الخاصة البحثية نفسها فى طبيعة التصنيف فى كل من الكتابين ، كتاب الاموال باعتبار انه بحث فقهى تميز بتبويب واضح منظم وإمام بكل مسائل الموضوع محل البحث . اما كتاب الخراج الذى هو بمثابة برنامج سياسى فلا يبدو فيه الاهتمام بالتبويب على الغرار الذى نجده فى كتاب الاموال . بل نلاحظ فى كتاب الخراج تكرارا لبعض الموضوعات ، وكان هذا التكرار فى خدمة الغايات والمقاصد التى استهدفها القاضى ابو يوسف .

كتاب الاموال فهو مصنف وضعه ابو عبيد كبحث في الفقه . عكست الحقيقة السابقة نفسها عن الكتابين في الطبيعة البحثية في كل منها . كتاب الخراج الذى وجه إلى امير المؤمنين نلحظ فيه ملامح البرنامج المالى للدولة ، ويظهر هذا بوضوح من الطريقة التى عرض بها مصنفه إيرادات ونفقات النظام المالى الإسلامى . ونلحظ بجانب ذلك شيئاً آخر على درجة معينة من الأهمية ، ركز ابو يوسف فى كتابه على ان يبرز بوضوح اخلاقيات سلوك اطراف النظام المالى الإسلامى . لقد اسهب بتركيز واضح فى بيان الاخلاق التى يلتزم بها ولى الامر باعتباره قائماً على تطبيق النظام المالى الإسلامى ، كما فصل بتأكيد القواعد السلوكية التى تقع على العمال الذين يعملون فى النظام المالى الإسلامى وأبان أيضاً بوضوح السلوك الاخلاقى الذى ينبغى ان يتحلى به افراد المجتمع الإسلامى الذين هم محل تطبيق هذا النظام ، وذهب ابو يوسف دائماً وبتكرار إلى تاريخ العصر النبوى وعصر الخلفاء الراشدين يعطى منهم المثل تلو المثل مستشهداً به على ما يقرر من قواعد سلوكية اخلاقية لهذه الاطراف الثلاثة . استناداً إلى ذلك نستطيع ان نقرر ان كتاب الخراج لأبى يوسف ينحو الى جانب السياسة المالية للدولة الإسلامية .

لم يكن كتاب الاموال لأبى عبيد موجهاً إلى ولى الامر . لهذا اختلف طبيعته البحثية عن طبيعة كتاب الخراج ، كتاب الاموال بحث فى علم الفقه . وهو لهذا يعكس هذه الطبيعة البحثية . لقد كتب ابو عبيد بتفصيل عن آراء العلماء فى المسألة موضوع البحث ، ويتعبير آخر عرض الاختلافات الفقهية حول المسألة

يعتبر فروعا في الدراسة لا تعتبر في دراسة النفقات . ويمكن ان نعطي أمثلة لذلك : تنظيم الاحياء وتنظيم الاقطاع ، وهي امور اعطى لها ابو عبيد اهتماما واسعا في الدراسة ، هذه الامور تعالج مالا الدولة أو المجتمع طرف فيه ويضيق مصطلح النفقات عن ان يسع هذه الامور وما على شاكلتها . وأذكر ايضا بفرع الاخلاقيات في النظام المالي الإسلامي ، وهو الموضوع الذي له ظهوره الواضح في كتاب الخراج لابي يوسف وله ظهوره ايضا في كتاب الاموال لابي عبيد . مصطلح الاموال يسع (إسلاميا) ، هذا الفرع ، بينما هو غير معتبر عندما نقول في المالية العامة ايرادات ونفقات .

٧ - اخيرا ، يبقى في مقابلة كتاب الاموال بكتاب الخراج تحقيق ما إذا كان الوعاء التاريخي الذي وضع فيه كل من الكتابين قد تمايز أم لا . عاصر ابو عبيد ابا يوسف في الجزء الاخير من حياته وعاش بعده بحوالي اثنين واربعين عاما . ولهذا فلا يتوقع تطور واضح في المعطيات التاريخية التي وضع فيها كل من الكتابين . وبجانب تقارب تاريخ وضعهما ، فلم تكن هذه الفترة موضوع تطورات سياسية جوهرية ، بمعنى لم تشهد انقلابات في مركز السلطة السياسية . فكل من الكتابين صنف في فترة العصر العباسي . يشرح لنا التقارب في البعد التاريخي اختفاء وجود تأثيرات لاختلاف التطبيق .

٥ - اعطى ابو عبيد لكتابه عنوان الاموال ، بينما اعطى ابو يوسف لكتابه عنوان الخراج . وقد تقدم ابو عبيد باستخدامه مصطلح الاموال بدراسة الاقتصاد الإسلامى مرحلة ، وذلك لتمييزه بمصطلحات خاصة به ، بعبارة اخرى ان ابا عبيد بدأ التمييز بين المصطلحات التى تستخدم فى الفقه كواحد من فروع المعرفة الإسلامية وبين الاقتصاد الإسلامى الذى هو بدوره تفريع على الفقه الإسلامى . ولم يرد ابو عبيد بمصطلح مال المعنى المؤلف له فى كتب الفقه وإنما اراد به المال الذى يكون المجتمع أو تكون الدولة طرفا فيه . و ابو عبيد بهذا قد قطع خطوة ضخمة نحو استخدام مصطلح النظام المالى ، فى مقابل المصطلح الذى استخدمه ابو عبيد ، نجد مصطلح الخراج الذى استخدمه ابو يوسف والخراج واحد من الموضوعات التى كتب عنها ابو يوسف . ولهذا يكون استخدامه لهذا المصطلح هو من قبيل اطلاق الجزء على الكل .

٦ - باستخدام ابى عبيد لمصطلح الاموال ، فانه سجل تقدما آخر فى دراسة الاقتصاد الإسلامى ، ذلك ان للنظام المالى شقين : شق الايرادات و شق النفقات ، لو استخدمنا مصطلح الايرادات ، فان هذا لا يدخل فى الاعتبار النفقات ، ولو استخدمنا مصطلح النفقات ، فان هذا لا يعتبر الايرادات ، اما استخدام مصطلح الاموال فانه يجمع الاثنين : الايرادات والنفقات ، بل يمكن ان نسجل تفوقا لاستخدام مصطلح الاموال على استخدام مصطلح الايرادات والنفقات مجتمعين . ان مصطلح الاموال يعنى اكثر من الايرادات واكثر من النفقات . بمعنى انه

المبحث الثانى

تحليل اقتصادى لموضوعات كتاب الاموال

يعتبر كتاب الاموال من اكمل الكتب التى بحث النظام المالى الإسلامى ، بل إنه معتبر من اوسع الكتب فى هذا الموضوع . ودراسة الكتاب بعد دراسة كتاب الخراج لابی يوسف يحمل جانب تسهيل وجانب تصعيب . يحمل جانب تسهيل لان موضوع كل من الكتابين هو النظام المالى الإسلامى . وهكذا يسهل علينا ونحن نبحث كتاب الاموال الاحالة إلى ما قلناه عند بحثنا لكتاب الخراج . أما جانب التصعيب فهو بسبب هذه الاحالة ، ذلك أن الاحالة سوف تغنى ضمنا الا نقول عن كتاب الاموال كل ما يجب أن يقال . ويصعب هذا على الباحث العرض المتتابع كما يصعب على القارئ المتتابع المتسلسل ، ثم إن الموقف كله : تسهيلات أو تصعيبات قد يتضمن اجحافا بما ساهم به الامام ابو عبيد فى كتاب الاموال . للإمام مساهمة رائدة ومساهمة متميزة ، ومساهمة شمولية ، بل وله اضافات فى الموضوع . وقد لا يبرز كل هذا بوضوح فى بحث تظهر فيه الاحالة . هذه اجبارات ، مع اجبارات اخرى ونحن نسعى للتعريف بما يتضمنه كتاب الاموال .

عن رعيته ، فالامير الذى على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم ، والرجل راع على اهل بيته وهو مسئول عنه ، الا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته (ص : ١٠ - ١١) .

٤ - امانة الامارة : نعم الشئ الامارة لمن اخذها بحلها وحققها ، وبئس الشئ الامارة لمن اخذها بغير حقها وحلها ، تكون عليه يوم القيامة حسرة وندامة (ص : ١١) .

وقد ذكر ابو عبيد نقولا كثيرة عن تطبيقات الخلفاء الراشدين لعناصر هذا العقد . وهى ما تعتبر التفسير التطبيقي لما تقرر فى العقد . ابو بكر يقول : إن انا احسنت فأعينونى وإن انا ازغت فقومونى (ص : ١٢) . ويكتب عمر الى ابى موسى : أن الاعمال مؤداة الى الامير ما ادى الامير الى الله عز وجل ، فاذا رفع الامير رفعوا ، وإن للناس نفرة عن سلطانهم فأعوذ بالله ان تدركنى ، فإنها ضغائن محمولة ، ودنيا مؤثرة واهواء متبعة ، فأقيموا الحق ولو ساعة من نهار (ص : ١٢) . ويقول على بن أبى طالب : يحق على الإمام ان يحكم بما أنزل الله ، وان يؤدى الامانة ، فاذا فعل ذلك فحق على الناس أن يسمعوا له ، ويطيعوا ويحبوه إذا دعا (ص : ١٢) . ويقول خالد بن الوليد : لا ترزأ معاهدا ابرة فما فوقها ولا تبغ امام المسلمين غائلة (ص : ١٣) .

ثانيا : دراسة تحليلية للايرادات :

كتاب الاموال هو كما اشرت دراسة فى النظام المالى الإسلامى . ، وهو بهذا يتفق فى موضوعه مع كتاب الخراج للقاضى

نستطيع ان نجمل محتويات كتاب الاموال فى ست مجموعات :

- ١ - العقد المالى للجماعة المسلمين .
 - ٢ - دراسة تحليلية للايرادات .
 - ٣ - دراسة تحليلية للنفقات .
 - ٤ - الملكية المشتركة .
 - ٥ - قواعد اجرائية .
 - ٦ - محددات اقتصادية وقواعد اخلاقية .
- وسوف أبحث الخمسة موضوعات الاولى فى مبحث ، ثم
اخصص للموضوع السادس مبحثا خاصا .

أولا : العقد المالى للجماعة المسلمين

(القاعدة الأساسية فى النظام المالى الإسلامى) :

افتتح ابو عبيد كتابه بفقرة عنوانها حق الامام على الرعية وحق
الرعية على الامام . وما قاله فى هذه الفقرة يحدد عناصر ما اقترح
تسميته بالعقد المالى للجماعة المسلمين . ويمكن ان اجمل عناصر هذا
العقد فى الآتى :

- ١ - تأسيس السلوك المالى على تقوى الله .
- ٢ - القرار المالى فى الجماعة الإسلامية مسئولية جميع اعضاء
هذه الجماعة حق على الامام ان يستشير ، وحق على جماعة المسلمين
ان يقولوا كلمة الحق الدين النصيحة ، قيل لمن يا رسول الله ؟ قال
لله ولرسوله ولكتابه وللائمة وللجماعة المسلمين (ص : ١٠) .
- ٣ - كل عمل تقابله مسئولية : كلكم راع ، وكلكم مسئول

يمكن لذلك استخدام مصطلح العامة في هذا النوع المحدود من الإيرادات ، فإن الجزء الأكبر من الإيرادات لا يتفق في طبيعته مع مصطلح (عامة) .

٢ - بعد أن ذكر أبو عبيد صنوف الأموال التي يليها الأئمة للرعية فإنه بين كيفية إنفاقها ، وما قاله إسلامياً في هذا الصدد يجعل الجزء الرئيسي من هذه الأموال لا يتفق في طبيعته مع مصطلح (عامة) .

(ب) بحث أبو عبيد أيضاً موضوع دفع الصدقة إلى الأمراء واختلاف العلماء في ذلك . وقد نقل أن هناك من يرى أنها تدفع إليهم ، ولكنه نقل أيضاً آراء لها أهميتها أنها لا تدفع إليهم (ص : ٥٠٦ - ٨) . والذهاب إلى ما وراء الاختلاف في هذا الموضوع يؤيد ما أقوله من أن مصطلح عامة لا يترجم طبيعة الإيرادات في النظام المالي الإسلامي .

(ج) أفرد أبو عبيد بالذكر موضوع قسم الصدقة في بلدها وحملها إلى بلد سواه ، وعلى الرغم أن هذا العنصر هو اتفاق وليس إيراداً ، إلا أن الاتفاق مبني على إيراد ويذهب هذا الموضوع أيضاً في اتجاه غير مصطلح (عامة) .

(د) العنصر الأخير في هذا الصدد هو أن الإيرادات في النظام المالي الإسلامي ذات الطبيعة الاجتماعية وغيرها مربوطة إلى اتفاقات محددة . ويذهب هذا بالإيرادات في اتجاه مخالف لمصطلح (عامة) .

في ضوء ذلك اتقدم باقتراح بشأن المصطلحات التي تترجم

ابن يوسف ، ولذلك ، احيل إلى كثير من التحليل الذى كتبته عند دراسة كتاب الخراج فيما يتعلق بالايادات من حيث عناصرها وما تشمله ، وكذلك من حيث المقارنة مع المالية العامة . وتتيح هذه الاحالة أن يركز التحليل فى كتاب الاموال على عناصر اخرى غير العناصر التى ركز عليها التحليل فى كتاب الخراج . وهذه العناصر إما أنها جديدة من حيث زيادة ابو عبيد لها ، أو أنه مسبق فيها ولكنه أعطى لها ثقلاً أو جعل لها طبيعة خاصة فى معالجته ، أو أن تحليله لها أبرز فيها أبعاداً جديدة . كما قد يكون التركيز على هذه العناصر الجديدة لتستكمل بها هيكل النظام المالى الإسلامى باضافتها إلى ما قيل عند تحليل كتاب الخراج .

١ - الموضوع الاول الذى نشغل به بقصد القاء الضوء عليه هو المصطلح الذى يعبر عن حقيقة النظام المالى الإسلامى . كانت لنا وقفة مع هذا الموضوع عند دراسة كتاب الخراج ، وسجلت تحفظاً على استخدام مصطلح الايرادات العامة . والتحفظ موجه إلى وصف (العامة) . وما آراه أن هذا المصطلح لا يترجم طبيعة النظام المالى الإسلامى . ركز ابو عبيد فى كتابه الاموال على موضوعات تحليلها يتقدم بالفكرة التى اراها خطوة إلى الامام .

(١) بحث ابو عبيد باستقلال صنوف الاموال التى يليها الأئمة للرعية وأصولها فى الكتاب والسنة (ص : ١٣ - ١٠) . وأعطى على دراسته لهذا الموضوع النتائج التالية :

١ - أن جزءاً محدوداً للغاية من الايرادات فى النظام المالى الإسلامى هو الذى يودع فى يد ولى الامر ، وعلى فرض انه

(ب) عند بحث زكاة التجارات ، اثار ابو عبيد موضوع التقييم و يبحث هذا الموضوع فإنه يسجل للنظام المالى الإسلامى كفاءته بسبب ربط النصاب فيه والمعدل الى وحدات عينية و اباحته التقييم .

(ج) ينقل ابو عبيد عن عبد الرحمن بن عبد البارى قوله : كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب ، فكان إذا خرج العطاء جمع اموال التجار ، ثم حسبها شاهداً و غائبها ، ثم اخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد والغائب (ص : ٣٨٤) . و باقرار هذا المبدأ نواجه واحدة من المشاكل فى النظام المالى المعاصر ، وهى المشكلة المعروفة باسم التهرب الضريبى ، تحت أى اسم وبأية وسيلة ، ومنها تهريب الثروات إلى الخارج التى هى ظاهرة منتشرة فى البلاد المتخلفة على وجه الخصوص ويدخل فى ذلك عالمنا الإسلامى .

(د) أفرد المصنف باباً مستقلاً لبحث الصدقة فى الحلى من الذهب والفضة وما فيها من الاختلاف (ص : ٣٩٧) . والموضوع من منظور الإيرادات له أهميته البحثية والتطبيقية . ومما يجدر ذكره ان ابا عبيد يأخذ بوجهة النظر التى ترى فرض الزكاة على الحلى (٤٠٣) . ويفتح هذا باب المناقشة حول فرض الزكاة على كل ما يتخذ كحلى ، حلى الاشياء ، مثل التحف ذات القيمة العالية فى بعض البيوت .

(هـ) أفرد المصنف باباً لبحث الصدقة فى التجارات والديون وما يجب فيها وما لا يجب . والذى يعنينا هنا بحث فرض الزكاة

وتتفق مع طبيعة النظام المالى الإسلامى ، اقترح أن نستخدم مصطلح الإيرادات المشتركة والنفقات المشتركة . واعتقادى هو أن المشتركة تتميز النظام المالى الإسلامى وتساهم فى حل كثير من مشاكل المالية العامة التى هى فى الغالب منها مشاكل تنفيذ ومشاكل رقابة . وما أختتم به مناقشتى لهذا الموضوع هو ان التسمية ليست امرا شكليا فاذا كنا نقول فى الفكر الوضعى إن التسمية تكييف قانونى فمقابل ذلك فى الإسلام إن التسمية تكييف شرعى ^(١) .

٢ - الموضوع الثانى الذى نشغل به فى الإيرادات يشمل عناصر كثيرة هى :

(١) ناقش المصنف باسهاب نسبى فرض الزكاة على ما اسماه الفائدة والولادات والارباح (ص : ٣٧٢/٧) . ويمكن أن يناقش الموضوع بعبارة اخرى ، فإذا كان هناك مال بدأ به الحول وهو ما يسمى اصل المال ، ثم حدثت زيادات على هذا المال من الولادات والارباح ، هذه واحدة من قضايا الزكاة . وهى فى التشريع المالى الوضعى واحدة من اهم قضايا الضريبة . وهذا الموضوع فى الاطار الذى عرض به فى كتاب الاموال يثرى البحث فيما يسمى فرض الضريبة على الارباح وما يشبهها من العناصر الاخرى .

(١) بحثت هذه الفكرة بالتفصيل فى بحث عن كتاب الأحكام السلطانية للمارودى ، وانتهيت هناك إلى رأى هو : ان النظام المالى الإسلامى به : أموال مشتركة وأموال عامة . ثم نوع ثالث يمكن أن يُسمى أموال موجهة .

الْعَرِيَّةُ وَالْوُطِيَّةُ (ص : ٤٣٦) . ونقل عن عمرو بن العاص
خففوا على الناس في الخرص ، فإن في المال الْعَرِيَّةُ وَالْأَكْلَةُ
(ص : ٤٣٦) .

(د) تأخير تحصيل الإيرادات المشتركة إلى وقت حصاد المال
المفروض عليه الالتزام المالى ومراعاة اللين وحسن المعاملة .
ينقل المصنف أن عمر بن الخطاب أتى بمال كثير ، فقال إني
لأظنكم قد اهلكتم الناس ، قالوا لا ، والله ما اخذنا الا عفوا
وصفوا ، قال فلا سوط ولا نوط ، قالوا نعم . قال الحمد لله
الذى لم يجعل ذلك على يدى ولا فى سلطانى (ص : ٤٦) .
وينقل عنه ايضا أنه قال لعامله الذى قال له حسب اوامره :
تؤخر الناس إلى غلاتهم : لا عزلتك ما حييت (ص : ٤٦) .
واحلى ما نختم به دراسة الاجراءات هو حديث الرسول
ﷺ : « العاملُ على الصدقة بالحق كالغازى فى سبيل الله
حتى يرجع » (ص : ٣٦٤) .

٤ - الموضوع الرابع والاخير الذى نهتم به فيما كتبه ابو عبيد عن
الايرادات يتعلق بالضرائب الجمركية . ما قاله فقهاً ابو عبيد عن
هذا الموضوع هو الحرية التامة للتبادل بين الاقاليم الإسلامية استنادا
إلى حديث الرسول ﷺ : « لا يدخل الجنة صاحب مكس »
(ص : ٤٦٩) . وقد التزم ولاية الامر من الخلفاء الراشدين بذلك ،
فهذا عمر بن عبد العزيز يكتب إلى عدى بن ارقطاة : أن ضع عن
الناس الفدية ، وضع عن الناس المائدة ، وضع عن الناس
المكس . (ص : ٤٧٠) . وكتب ايضا إلى عبد الله بن عوف

على الديون . ويتمثل التسجيل الذى يشتهه المصنف ببحث ذلك فى امتداد الكتب التى كتبت عن النظام المالى الإسلامى إلى مثل هذه التفصيلات الدقيقة ، إذ أن هذا الموضوع وما على شاكلته هو من المشاكل المعاصرة فى المالية العامة والضرائب .

٣- الامر الثالث الذى نشغل به فيما ذكره ابو عبيد عن الايرادات . يتعلق بما نسميه الاجراءات . أوجز الكلام على بعض ما ذكره والذى اعتقد أن الإسلام نظم به هذه الاجراءات : (١) منع بيع بعض الاموال ذات الطبيعة الخاصة لتحصيل الايرادات . ينقل المصنف عن ذلك القول المشدد لعلى بن ابى طالب لواحد من عماله : إني اتقدم اليك الآن ، فإن عصيتي نزعتك ، لا تبيعن لهم فى خراج حمارا ولا بقرة ولا كسوة شتاء ولا صيف وارفق بهم (ص : ٤٧) . فهذه اموال لها اهمية معينة .

(ب) عندما تكون زكاة فى عين المال وليس فى قيمته ، فانه يلزم تجنب أخذ الخيار من هذا المال . قال الرسول ﷺ لمعاذ : « إني ابعثك إلى اهل كتاب ، فادعهم إلى شهادة ان لا إله إلا الله ، فإن اجابوك إلى ذلك فأعلمهم أن عليهم صدقة اموالهم فإن اقروا بذلك فخذ منهم واتق كرائم اموالهم وإياك ودعوة المظلوم ، فإنه ليس لها دون الله حجاب » (ص : ٣٦٤) . (ج) إعفاء بعض ما يلزم من المال لأكل المفروض عليه صدقة ، كان الرسول ﷺ إذا بعث الخراص قال خففوا فإن فى المال

هناك بعض الموضوعات التي شترك فيها تحليل كل من ابى يوسف و ابى عبيد ، وذلك طبعى وحتمى ، اذ هما يكتبان عن النظام المالى الإسلامى رجوعا إلى مصادره فان هذا يبرر اسلوب ان نحيل إلى بعض ما كتبناه عن الخراج ل ابى يوسف . لكن ينبغى ان نحدد من قاعدة الاحالة ، وذلك حتى لا يغيب كتاب الاموال فى ظل كتاب الخراج . ثم إنه بعد دراسة كتاب الاموال ، فان اسلوب الاحالة سوف ينجى اضافات رئيسية اضافها ابو عبيد فى كتابه لدراسة النفقات فى المالية فى الإسلام .

اوجز الكلام عن بعض عناصر النفقات فى الكتاب موضوع الدراسة ، حتى لو كان بعض منها قلت عنه شيئا عند دراسة كتاب الخراج .

١ - يكتب أبو عبيد عن القاعدة الأساسية فى الإسلام بشأن تحديد من له حق فى المالية المشتركة فى الإسلام . ينقل عن عمر : ما من احد من المسلمين إلا له فى هذا المال حق اعطيه أو منعه . وقد قرأ عمر بعد ذلك : ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِللرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ﴾ ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ، قال عمر : فاستوعبت هذه الآيات الناس (ص : ٢٠٢) .

٢ - القاعدة الثانية من قواعد الاساس المنظمة للنفقات المشتركة فى الإسلام أنها تؤخذ من الاغنياء لترد فى الفقراء . فهذه

القارئ : أن اركب الى البيت الذى برفع ، الذى يقال له بيت المكس فاهدمه ، ثم احمله إلى البور فانسفه . (ص : ٤٧٠) .
يتمتع بهذه الحرية فى التبادل المسلمون ومن لهم عهد . ولا توضع القيود على التبادل بما فى ذلك فرض الضرائب أو الرسوم الجمركية إلا على اهل الحرب ، ونقل ابو عبيد فى ذلك عن عبد الرحمن بن معقل : سألت زيد بن حدير : من كنتم تعشرون ؟ قال ما كنا نعشر مسلما ولا معاهدا . قلت فمن كنتم تعشرون ؟ قال تجار الحرب ، كما كانوا يعشروننا إذا اتيناهم (ص : ٤٧١) . وهذا ما كان يفعله عمر ابن الخطاب : إنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ومن اهل الحرب العشر تاما ، لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله إذا قدموا بلادهم فكان سبيله فى هذين المصنفين بينا واضحا (ص : ٤٧٣) .

ثالثا : دراسة تحليلية للنفقات :

دراسة النفقات تكون مكتملة لدراسة الإيرادات ، وإذا كان لفرع المالية العامة فى الاقتصاد الوضعى شئ من ذلك ، فان اتصال دراستها فى النظام المالى الإسلامى هو اتصال لزومى ، فكل ايراد فيه مربوط إلى اوجه انفاقه . وهذا هو مبدأ تخصيص الإيرادات . ونحيل فى ذلك الى دراسة كتاب الخراج للقاضى ابى يوسف ، حيث اجريت مناقشة واسعة عن ذلك .

يظهر فى كتاب الاموال لابی عبيد دراسة النفقات ، وظهورها واضح فى الكثير من فقرات هذا الكتاب . وتتعدد لذلك عناصر النفقات التى يمكن اجراء نقاش وتحليل اقتصادى لها . وإذا كان

على بعض المحاور . بعض الآراء تذهب إلى إنه يعطى ما يكون رأس مال والامام مالك يترك ذلك لاجتهاد وحسن ظن المعطى . ويرى ابو عبيد أن التوسعة خير . ونقل عن عمر انه يجوز شراء مسكن . ٦ - اخيرا ، اجمع بعض الحالات التى اثبت ابو عبيد أنها

تدخل فى المالية المشتركة فى الإسلام . وهذه الحالات هى :

(١) اعانة الطفولة . لحديث الرسول ﷺ : « من ترك كلاً فالينا

ومن ترك مالا فلورثته » (ص : ٢٢٣) . وفرض عمر للمولود

(ص : ٢٢٣) . وقول الحسن بن على يجب سهم المولود إذا

استهل (ص : ٢٢٣) .

(ب) الاعانة على الزواج (ص : ٢٤٦) .

(ج) الاعطاء على تعلم القرآن (ص : ٢٤٣) .

(د) اعطاء علاوة للمتزوج (ص : ٢٢٧) .

(هـ) اجراء الطعام على الناس (الذين يحتاجون) شهريا (ص :

٢٣٠) .

رابعاً : الملكية المشتركة :

الملكية المشتركة مصطلح اقترح استخدامه فى الاقتصاد الإسلامى .

ونبدأ البحث بالسؤال عن انواع الملكية المعتمدة فى الاقتصاد الإسلامى ؟ يقر الإسلام الملكية الخاصة وإن كان تكييفها يختلف عن تكييف نظيرها فى النظم الاقتصادية الوضعية ^(١) . يقر الإسلام

(١) انظر فى ذلك مؤلفنا : الاقتصاد الإسلامى والفكر الاقتصادى المعاصر نظرية التوزيع ، الناشر مجمع البحوث الاسلامية ١٩٧٤ ، الفصل الثامن .

سنة الرسول ﷺ (٢٢٠). وهى السياسة التى نفذها الخلفاء الراشدون ، وقال بشأنها عمر رضى الله عنه : يؤخذ من اغنيائهم فيرد على فقرائهم (ص : ٢٢٠).

٣- توجد بعض الحالات التى تعطى لها اهمية فى المالية فى الإسلام ومنها الحالات الثلاث التى حددها الرسول ﷺ : « رجلٌ تَحْمَلُ بِجَالَةِ بَيْنِ قَوْمٍ ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَاجْتَاكَ مَالُهُ ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ » (ص : ٢١٧).

٤- التسوية بين الناس فى المالية المشتركة . وقد خص ابو عبيد هذا الموضوع بباب مستقل (ص : ٢٤٤ - ٢٤٦). وبدأ بحثه بتسجيل ما نقل عن ابى بكر : لما قدم عليه المال جعل الناس سواء ، وقال : وددت أنى اتخلص مما انا فيه بالكفاف ويخلص لى جهادى مع رسول الله ﷺ . ورد على من كلمه ان يفضل بين الناس فى القسم فقال : فضائلهم عند الله ، فاما هذا المعاش فالتسوية فيه خير (ص : ٢٤٤/٥). كما ذكر ابو عبيد فعل عمر بن الخطاب حين فاضل فى القسم ، والمعيار الذى اتخذه فى ذلك ، ثم ذكر عنه ايضا قوله : لئن عشت إلى هذا العام المقبل لالحقن آخر الناس باولهم حتى يكونوا بيانا واحدا (ص : ٢٤٥).

٥- الحد الأدنى الذى يعطى لمن له حق فى المالية المشتركة والحد الأعلى الذى يطيب له موضوع اولاه ابو عبيد بالبحث ، وقد افرد له بابا مستقلا (ص : ٤٩٧ - ٥٠٤). قبل ان اعرض ما قاله اشير لدقة المصطلح الذى استخدم مع الحد الأعلى : وكما اكثر ما يطيب له منها (ص : ٤٩٧). يدور الخلاف بين الفقهاء فى ذلك

كل ارض موات لم يحياها احد ، ولم يملكها مسلم ولا معاهد (ص : ٢٥٧) . وكتب عنها المصنف واصفا لها على لسان عمر بن الخطاب : ليست من ارض الخراج ولا تضر باحد من المسلمين (ص : ٢٥٦) . لم تكن ارض جزية ولا ارضا يجري اليها ماء جزية (ص : ٢٥٧) .

٢ - التسجيل الثانى الذى يشته ابو عبيد : أن اقطاع الارض لا يدخل بها إلى نطاق الملكية الخاصة ، وانما تظل فى نطاق الملكية المشتركة . والدليل الذى نحتج به على ذلك ما حدث من حالات فيها رجوع عن الاقطاع . من ذلك رجوع النبى ﷺ عن الاقطاع الذى اقطعه الى ابيص بن جمال المازنى حيث عرف انه اقطعه الماء الدائم (ص : ٢٥٥) . وما فعله عمر باقطاع ابى بكر لطلحة بن عبيد الله وقال له : اهذا كله لك دون الناس (ص : ٢٥٦) . يعنى ما سبق انه يجوز الرجوع بملكية الارض التى اقتطعت الى الملكية المشتركة مرة اخرى .

٣ - تسجيل ثالث يثبت أن الاقطاع يبقى فى نطاق الملكية المشتركة وذلك فيما قرره عمر فى بعض اراضى الاقطاع بقوله لمن اقطعت له : ليس لك ان تبيع (ص : ٢٥٥) .

٤ - الحِمَى نوع اخر من التصرفات التى ترد على الملكية فى الإسلام والتى نرى ان تدرج فيما نقترح تسميته الملكية المشتركة . ومذهب الحِمَى يكون فى وجهين : احدهما ان تحمى الارض للخيال الغازية فى سبيل الله ، وقد عمل بذلك الرسول ﷺ ، وحِمَى النقيع (ص : ٢٧٤) . والوجه الآخر ان تحمى الارض لنعم

نوعاً آخر من الملكية التي لا تدخل في حوزة الأفراد . والسؤال المطلوب الاجابة عليه هو : ما هي طبيعة هذه الملكية وبماذا نسميها ؟ ما قاله ابو عبيد في كتاب الاموال يحدد لنا طبيعة هذا النوع الثاني من انواع الملكية في الاقتصاد الإسلامى . انها ليست كلها ملكية الدولة . ولهذا فانه يكون من الخطأ ان نسميها الملكية العامة . فهو خطأ في التسمية مبنى على خطأ في التكييف ، وهذا يقود إلى خطأ في السياسات والاجراءات . ان ما عرضه ابو عبيد عن التنظيم الإسلامى لبعض انواع الملكية يجعلنى اقترح تسميتها باسم الملكية المشتركة . واسند في تقدير ذلك إلى تحليل بعض التسجيلات التي ذكرها ابو عبيد^(١) :

١ - التسجيل الاول الذى يبدأ به المصنف عن هذا النوع من الملكية هو المعنى المتضمن في حديث الرسول ﷺ عن ابى طاووس عن ابيه عادى الارض لله ولرسوله ثم هى لكم ، قال قلت : وما يعنى قال : تقطعونها الناس (ص : ٢٥٣) . يثبت ذلك أن تنظيم الأقطاع في الإسلام لا يمكن تكييفه على انه ملكية الدولة ويكون من الخطأ لذلك ان نستخدم له مصطلح الملكية العامة . فاذا كان التصرف فيه ان يقطع للناس فهو لذلك يكون ملكية مشتركة . وقد ذكر ابو عبيد بعض خصائص الارض التي تقطع ، أى التي يجوز فيها الاقطاع : كل ارض كان لها سكان في اباد الدهر فانقرضوا فلم يبق منهم انيس فصار حكمها إلى الامام . ، وكذلك

(١) بالأخذ في الاعتبار ما ذكرته هنا وما ذكرته عند دراسة الإيرادات فان الاسلام يكون به ثلاثة أنواع من الملكية : ملكية خاصة ، و ملكية عامة و ملكية مشتركة .

وإننى امسك بهذه المناسبة لافتح بابا واسعا للمناقشة حول المصطلحات والمسميات التى نقلناها من الاقتصاد إلى الاقتصاد الإسلامى . إن التسمية هى تكييف لطبيعة الشئ . وكثيرا من المصطلحات التى نقلناها إلى الاقتصاد الإسلامى لا تترجم الطبيعة الإسلامية لما اسميناه ، وهى بالتالى غيرت تكييفه الشرعى ولقد سبق ان بحثت ذلك فى النفقات وقلت إن مصطلح النفقات العامة يشوه النظام المالى الإسلامى وقدمت اقتراحا بادلته ان تسمى جزءا منها باسم النفقات المشتركة . وأوضحته هناك التفصيلات التى يرتبها استخدام مصطلح النفقات العامة والمزايا التى يأتى بها مصطلح النفقات المشتركة . وعلى نفس المنهج اقترح هنا اضافة استخدام مصطلح الملكية المشتركة . وسوف يرتب الاخذ بهذه التسمية ابعاد ديكتاتورية الدولة الاقتصادية ، والتى هى واحدة من اسوأ خصائص التخلف فى البلاد النامية . ولهذه الديكتاتورية الاقتصادية عناصرها ، والتى منها الاسراف وسوء استخدام الموارد .

خامسا : قواعد اجرائية :

بلغ ابو عبيد فى تصنيفه للنظام المالى الإسلامى انه بحث الموضوعات التى تعتبر من قبيل تنظيم الاجراءات ، تنظيم الإيرادات ، وتنظيم النفقات . التى الضوء فيما يلى على بعض الموضوعات التى اعتقد انها تدخل فى هذه التنظيمات الاجرائية :

١ - افرد المصنف بابا مستقلا (ص : ٥٠٤) لبحث الحكم فى دفع الصدقة إلى الامراء واختلاف العلماء فى ذلك . وسبقت

الصدقة الى ان توضع مواصفتها وتفرق في اهلها ، وقد عمل بذلك عمر حمى الربذة (ص : ٢٧٤) . والذي يؤكد ان ارض الحمى ملكية مشتركة وليست ملكية عامة قول عمر لهنى الذى استعمله على الحمى : اضمم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وادخل رب الغنيمة ، ودعنى من نعم ابن عفان ونعم ابن عوف ، فانها ان هلكت ماشيتها رجعا الى نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاء يصرخ .. (ص : ٢٧٤) .

٥ - الاحياء نوع آخر من التصرفات التى ترد على الملكية فى الإسلام . ويكشف تنظيمه ان هذا النوع تكيف طبيعته على انه ملكية مشتركة . والاحياء ثابت بحديث الرسول ﷺ : من احيا ارضا ميتة فهى له (ص : ٢٦٤) . ويكشف تنظيم الاحياء عن معنى كونه من انواع الملكية المشتركة . كان الرسول ﷺ اقطع بلالا العقيق ، فلما كان زمان عمر قال لبلال : ان رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحجر عن الناس ، إنما اقطعك لتعمل ، فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي (ص : ٢٦٨) . ثم ان حجز الارض للاحياء يكون لثلاث سنين فان لم يحياها ، تنزع منه ويكون حكمها للامام (ص : ٢٦٧) .

هذا هو موضوع الملكية المشتركة فى الاسلام . وما يبقى عندى اريد ان ا قوله عن هذا النوع من الملكية هو اننى امسكت بفرصة بحثى لكتاب الاموال لأبى عبيد لاقول فيها ما اعتقده عن نوع من الملكية فى الإسلام ، وهى الملكية التى اقترحت تسميتها باسم الملكية المشتركة . ولقد اسندت كل ما قلته إلى ادلته الشرعية الصحيحة .

المبحث الثالث

محددات اقتصادية وقواعد اخلاقية

هذه هي الفقرة الاخيرة في دراسة كتاب الاموال لأبي عبيد . ويلزم كلمة عن العنوان قبل لتوضيحه العنوان هو : محددات اقتصادية وقواعد اخلاقية ، ويفصل بين شيئين ، أو كأنه يرى أنَّ هناك امرين منفصلين ومتباعين : الاقتصاد والاخلاق . وهذه الرؤية الانفصالية ترتبط بعلم الاقتصاد وليس بالاقتصاد الإسلامى ، فالفصل بين ما هو اقتصادى وما هو اخلاقى احد قواعد البحث فى علم الاقتصاد . بل هناك ما هو اكثر من ذلك ، إذ قد يرى فيه أنَّ اعتبار القواعد الاخلاقية قد يفسد أو يشوه عمل المعايير الاقتصادية . ومن الامثلة الاستدلالية على ذلك مبدأ الرشد الاقتصادى الذى يتأسس السلوك فيه على اعتبار معظمه المنفعة للمستهلك ومعظمه الربح للمنتج . ومثال آخر اكثر ايجالا فى المعنى الذى نتكلم عنه وهو بناء التحليل الاقتصادى على المنهج الوضعى واستبعاد المنهج المعيارى . فى مقابل ذلك ، فالاخلاق هى قاعدة الاساس فى الاقتصاد الإسلامى ، بل إنَّ استخدام مصطلحي : محددات اقتصادية وقواعد اخلاقية كمصطلحين منفصلين يبدو غير

الاشارة إلى هذا الموضوع عند دراسة مصطلح النفقات المشتركة .

٢ - افرد المصنف ايضا بابا مستقلا لبحث قسم الصدقة في بلدها وحملها الى بلد سواه ، ومن اولى بأن يبدأ به منها (ص : ٥٠٦) . وهذه ايضا واحدة من قواعد الاجراءات .

٣ - بحث المصنف باستقلال ايضا تفريق الصدقة في الاصناف الثمانية واعطائها بعضهم دون بعض (ص : ٥١٢) . ويدخل ذلك في التنظيمات الاجرائية .

٤ - بحث المصنف كذلك ضمن الاجراءات التنظيمية دفع الصدقة إلى الاقارب ومن يكون لها منهم موضعا أو لا يكون (ص : ٥١٦) .

٥ - ثم بحث المصنف موضوعا له دقة تنظيم اجرائي وهو موضوع تعجيل الصدقة واخراجها قبل أوانها . وقد تعجل الرسول ﷺ صدقة عمه العباس ستين (ص : ٥٢٢) . وكان الصحابة لا يرون بأسا في ذلك (ص : ٥٢٣) ، بلال ابن رباح يقول في ذلك : قدم ولا تؤخر (ص : ٥٢٣) .

هذه بعض القواعد الاجرائية التي كتب عنها ابو عبيد ، وكل هذا له اهميته في الاقتصاديات المعاصرة .

وله في هذا المال حق اعطيه أو أمنعه .

(ب) مبدأ المساواة بين المسلمين في العطاء من المالية المشتركة .

وهذا ما فعله ابوبكر وهو ما قال عنه عمر بن الخطاب : لئن

عشت إلى العام المقبل لالحقن آخر الناس بأولهم حتى يكونوا

بيانا واحدا (ص : ٢٤٥) .

(ج) اقرار التفاوت في العطاء لاسباب مشروعة إذا ألزمت الحاجة

الى ذلك . وهكذا نستطيع بناء على ماء في (ب) ، (ج) ان

نفهم قول ابى عبيد عن التسوية والتفاوت في العطاء : ان

لكلا الوجهين مذهبا (ص : ٢٤٥) .

(د) مبدأ وجود بعض الموارد الاقتصادية التي تستبق في نطاق

الملكية المشتركة .

من امثلة ذلك ، ما جاء بحديث الرسول ﷺ : « الناس

شركاء في ثلاثة : الماء والكأ والنار » (ص : ٢٧١) .

يحمل كل عنصر من هذه العناصر التي تدخل في العقد المالى

محددات اقتصادية ، وقواعد اخلاقية ، مبدأ المساواة في العطاء ،

فوق انه قاعدة اخلاقية فهو سلوك اقتصادى ، وطبيعة الموارد التي

تستبق في الملكية المشتركة تعطى محددات اقتصادية لها اهميتها ،

ومنها طبيعة حاجة الناس إلى هذا المال .

٢ - نشير في العنصر الثانى في المحددات الاقتصادية والقواعد

الاخلاقية إلى عناصر كفاءة النظام المالى الإسلامى . وتجمع هذه

العناصر بين نوعى الكفاءة : الكفاءة الاخلاقية ، والكفاءة

الاقتصادية . يعمل ما جاء في البند السابق بطريقة مباشرة على

صحيح في الاقتصاد الإسلامى . وهكذا اذا كنا وضعنا في العنوان هذين المصطلحين وعطفها بواو قد تفيد التغاير ، فان هذا هو من قبيل الصنعة في البحث ، ليس اكثر وليس اقل .

مع الاخذ في الاعتبار التحفظ السابق . فما هي المحددات الاقتصادية والقواعد الاخلاقية التى كتب عنها ابو عبيد في كتاب الاموال ؟ اجيب على هذا السؤال : ان كل ما قلته في هذه الدراسة يحدد القواعد الاخلاقية والمحددات الاقتصادية في النظام المالى الإسلامى . ما قلته عن الاسباب التى تجعلنا نسمى جزءا في الايرادات والنفقات في النظام المالى الإسلامى باسم الايرادات المشتركة والنفقات المشتركة هو دراسة في المحددات الاقتصادية والقواعد الاخلاقية ، ونفس الشئ بالنسبة لما قلته عن الاجراءات في هذه المالية والعقد المالى للجماعة المسلمين . هذه هي الاجابة في اجمالى عن السؤال السابق . يجرى داخل هذه الاجابة بعض الجزئيات والتفريعات التى ارى ان اوليها اهتماما اكبر أو اهتماما منفصلا كموضوع لفقرة تحمل عنوان المحددات الاقتصادية والقواعد الاخلاقية .

اقصر البحث على العناصر التالية :

١ - في مقدمة هذا البحث ، اشرت إلى ما اقترحت تسميته باسم العقد المالى بين ولى الامر وجماعة المسلمين . في اطار المحددات الاقتصادية التى تحكم النظام المالى الإسلامى ، اقترح ان يكون من عناصر هذا العقد :

(١) مبدأ ان كل مسلم له في المالية الإسلامية : (ما من احد إلا

المجتمع الإسلامى هى عدة الحرب الفعالة . ويجب ان لا نقف عند مثال الخيل ، على أنه هذا الحيوان وإنما مطلوب أن نرى المعيار الذى يوضع من خلال هذا المثال لطبيعة الاموال التى تكون موضوع اعفاء ، وكذا حالات الاعفاء والاسلام بهذا ، وضع ضوابط موضوعية لتحديد المال الذى يعفى ، ويكون هذا احد عناصر كفاءة المالية اقتصاديا وخلقيا .

٣- تجئ التنمية كواحد من معايير كفاءة المالية الإسلامية ، وتتعدد العناصر التى تعمل على هذا المعيار ، كما تتداخل فيها الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاخلاقية .

(ا)يجئ ما يتعلق بالعنصر البشرى على رأس العناصر التى تعمل فى نطاق التنمية . يظهر ذلك من مراجعة اوجه الانفاق ، ولا يقتصر الامر على مجرد فرض اعطيات للعنصر البشرى ، وإنما يدخل ما قلته عن تحديد حد أدنى والتسوية فى العطاء . ونلجأ فى هذا الصدد للمقارنة ، كما نعمل دائما ، وذلك ليتضح ما نسجل فى المالية الوضعية التركيز فيها على النشاط الاقتصادى ، بينما فى المالية الإسلامية ، التركيز على العنصر البشرى كوعاء للانفاق ظاهر ومتقدم ، بل فى المالية الوضعية التخصيص للعنصر البشرى فى وعاء الانفاق ليست له اسبقية ، بل يجئ متأخرا ، أو يجئ كأستكمال . وفى المالية الإسلامية السبق بالتخصيص للعنصر البشرى ويجئ التخصيص للعناصر الاخرى فى وعاء الانفاق للاكمال . ويعمل هذا النهج الإسلامى على الكفاءة الاخلاقية ثم يكمل

الكفاءة الاخلاقية ، ويعمل بطريقة او باخرى على الكفاءة الاقتصادية . قال ابو عبيد عن عناصر اخرى تعمل ايضا على نوعي الكفاءتين وتنتشر هذه العناصر على مدى متسع في كتابه .

(أ) اختلاف المعدل الذى يلتزم به فى كل مال ، على سبيل المثال : فى المعادن والركاز وما يخرج من البحر الخمس . ثم اختلاف المعدل واختلاف النصاب فى باقى الاموال التى تخضع للزكاة . هذا تشريع يعمل على مستوى الكفاءة الاقتصادية للمالية الإسلامية ، وفيه ايضا ما يعمل على الكفاءة الاخلاقية . إن التفاوت فى المعدل والنصاب مبنى على اعتبارات موضوعية وليس على اعتبارات شخصية . ولنفهم رشد وتفوق النظام المالى الاسلامى فى هذا الصدد نرجع بالمقارنة إلى النظم التى كانت معاصرة لتزول الإسلام ، حيث كانت المالية العامة ايرادا أو انفاقا هى هوى شخصى . ثم نحضر بالمقارنة إلى نظم مالية معاصرة ، حيث تعمل فيها اهواء شخصية على مستوى سياسة الايراد أو سياسة الانفاق . وان اختلف الهوى المعاصر فى أنه هوى مقنن .

(ب) توجد بعض الاموال التى تعفى ، أى لا تكون موضع التزام مالى إسلامى . ويكشف البحث فى طبيعة هذه الاموال عن كفاءة خلقية وكفاءة اقتصادية . كمثال لهذه الاموال : اعفاء الخيل من ان تكون من اوعية الزكاة (ص : ٤/٧) . وكفاءة النظام هنا تعمل على مستوى شمولى ، اذ إن الخيل كانت فى

(ص : ٢٥٠) .

(ب) ويعمل المحور الثاني في نطاق من يتولى من قبل الدولة امرا من امور المالية الإسلامية . واصدق ما قيل فيه حديث رسول الله ﷺ : « **العاملُ على الصدقةِ بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع** » (ص : ٣٦٤) .

(ج) المحور الثالث يعمل في نطاق من يخضعه الإسلام لالتزام مالى . ومن الادب الإسلامى في هذا الشأن حديث الرسول ﷺ : « **لا يصدُر المصدقُ عنكم إلا وهو راضٍ** » (ص : ٣٦٧) . وكان جرير بن عبد الله يقول لبنيه : يا بنى إذا جاءكم المصدق فلا تكتموه من نعمكم شيئا ، فانه ان عدل عليكم فهو خير لكم وله ، وان جار عليكم فهو شر له وخير لكم ، ولا تدعوا اذا صدق الماشية وصدرت ان تأمروه ان يدعوا لكم بالبركة (ص : ٨/٣٦٧) .
والله ولى التوفيق .

بالعمل على الكفاءة الاقتصادية .

(ب) تنظيم الملكية المشتركة كأحد عناصر المالية المشتركة في الإسلام فيه الكثير الذي يعمل في نطاق التنمية ، وفي هذا الموضوع ابعاد متعددة . نعد من هذه الابعاد : نوعية وطبيعة الموارد التي تدخل في وعاء الملكية المشتركة ، ثم التكييف الشرعي والاقتصادى لاستغلالها . إن استيفاء بعض الموارد الاقتصادية بعيدا عن أن تدخل في نطاق الملكية الخاصة يحقق به الإسلام في مآلته كل ما نقوله عن مزايا الملكية العامة في الاقتصاديات المعاصرة ، ثم إعادة ادخال هذه الموارد في الملكية الخاصة ، ثم استبقاء الرقابة المشتركة على هذه الموارد بعد أن دخلت في الملكية الخاصة ، حيث قد ترجع إلى نطاق الملكية المشتركة (حالة الرجوع في الاقطاع والاحياء) هذا العامل الاخير يضيف كفاءة لتنظيم الملكية المشتركة في الإسلام .

٤ - العامل الاخير الذي يعمل في نطاق المحددات الاقتصادية والقواعد الاخلاقية هو ما يتعلق بقواعد سلوكية اخلاقية واقتصادية تعمل على ثلاثة محاور :

(١) المحور الاول هو محور رقابة ولى الامر ويكثر الكلام هنا ، اذكر في ذلك مصادرة عمر مال ابى هريرة بعد ان قدم من البحرين (ص : ٢٥٠) .

وليست الرقابة قاصرة على رقابته لغيره ، وانما رقابته على نفسه : إنَّ عليَّ بن ابى طالب لم يرزأ من بيت المال

القسم الثالث

في النظرية الاقتصادية للدولة في الإسلام

- الفصل السادس : تحليل اقتصادي لكتاب الاحكام
السلطانية للماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ)
- الفصل السابع : تحليل اقتصادي لكتاب الطرق الحكيمة
ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ)

الفصل السادس

تحليل اقتصادي

لكتاب الاحكام السلطانية للماوردي

(٣٦٤ - ٤٥٠ هـ)

المبحث الأول

مدخل إلى الدراسة

المصنف - الكتاب - التصنيف الاقتصادي

اولا : المصنف : الماوردي :

مصنف هذا الكتاب هو علي بن حبيب ابو الحسن الماوردي ، ولد في البصرة في ٣٦٤هـ (٩٧٤م) ، وبدأ رحلته في طلب العلم فتنقل بين بلاد اسلامية كثيرة . ولى القضاء في بلدان كثيرة ، ثم انتقل إلى بغداد ، جعل أقضى القضاة في ايام القائم بأمر الله العباسي . ينقل انه كانت له مكانة رفيعة عند الخلفاء ، واهله ذلك ان يلعب دورا بين الملوك والامراء في عصره . ألف في كثير من فروع المعرفة ، ألف في فقه الشافعية : الحاوي ، ويقع في اكثر من عشرين جزءا . وله تفسير القرآن الكريم ، وسياسة الحكومات واعلام النبوة ، وادب الدنيا والدين والنكت والعيون ، وله مؤلفات اخرى . ويشير تعدد تصانيفه الى اتساع معارفه ، شأن علماء عصره^(١) . هكذا نحن مع شخصية اسلامية لعب صاحبها

(١) الزركلي (خير الدين الزركلي) ، الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين ، دار العلم للملايين ، لبنان ج: ٤ ص ٣٢٧ .

السلطانية ؟ ولتوضيح موضوع السؤال اكثر : يملك علم الاقتصاد فروعاً متعددة ، ففي أى الفروع ينصف بحث الماوردى ؟ اقترح أن نصنف ما قاله الماوردى على انه دراسة فى الدولة كشخص اقتصادى فى الإسلام ، وقد نقول دور الدولة فى الاقتصاد الإسلامى ، أو نقول نظرية الدولة فى الاقتصاد الإسلامى . وهذا التصنيف الذى اقترحه سوف يحكم المنهج الذى أحلل به ما قاله الماوردى .

باعتبار أن الماوردى كتب عن موضوعات لغيره من فقهاء الإسلام كتابات ومساهمات فيها ، فهل اسلوب معالجته يتميز عن معالجات هؤلاء الفقهاء ؟ أن هذا السؤال جاء مبكراً ، لأن الاجابة لا تعطى إلا بعد ان نعرف ماذا قال . وكيف بحث ما قاله . لكنى طرحت هذا السؤال مبكراً بقصد أن نفهم اكثر التصنيف الاقتصادى للكتاب موضوع البحث ثم ليهيأ القارئ للتصنيف الذى اقترحه للتحليل الاقتصادى للكتاب . إن دراسة الماوردى اعطت اهتماماً لدور الدولة الاقتصادى غير التقليدى . إن الدور الاقتصادى للدولة يدور البحث فيه عن ايرادات ونفقات الدولة وهذا هو دور الدولة المالى . وهذه موضوعات بحثها الماوردى ، ولكنه بجانب ذلك ركز البحث على موضوعات اقتصادية غير الموضوعات التى نصنفها فى هذا الدور التقليدى . تكلم عن الاحياء والاقطاع وتنظيم الانتفاع بالمياه ، وهذه موضوعات ليست من قبيل الموضوعات التقليدية فى دور الدولة الاقتصادى ، وإنما تصنف تحت عنوان دور الدولة التدخل فى الاقتصاد ، ثم يبدو أيضاً ما قاله الماوردى ان دور الدولة

دورا بارزا في الحياة العلمية اذ وصل الى منصب أفضى القضاة ، كما كان سفيرا بين ملوك عصره ومع شخصية ترك صاحبها تراثا علميا يشهد له باتساع معارفه . وقد جاءته وفاته ببغداد في عام ٤٥٠هـ (١٠٥٨م) .

ثانيا : الكتاب وتصنيفه الإقتصادي :

عنوان كتاب الماوردى هو : الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، ويشير ذلك إلى ان الكتاب هو دراسة في الدولة كشخص له مسئوليات وعليه واجبات . قسمت محتويات الكتاب إلى عشرين بابا ، ويفحص وتحليل هذه الابواب ، يتبين ان الماوردى بحث في كتابه الكثير من الموضوعات التي تكون الدولة طرفا فيها ، بعضها موضوعات سياسية ، مثل : موضوع عقد الامامة ، وبعضها موضوعات تنفيذية مثل : تقليد الوزارة ، وبعضها موضوعات عسكرية : مثل تقليد الامارة على الجهاد ، وبعضها موضوعات قضائية مثل : ولاية القضاء ، وبعضها موضوعات تنظيمية مثل : وضع الديوان وذكر احكامه ، وبعضها موضوعات اقتصادية مثل : احياء الموات واستخراج المياه ، والحِمْى والارفاق ، واحكام الاقطاع .

باعتبار أنَّ اهتمامنا في هذا المبحث هي دراسة تحليلية اقتصادية لمصنف الماوردى واذن فالموضوعات التي نقصدها بالاهتمام والبحث هي الموضوعات الاقتصادية . وفي ضوء هذا التحديد فان علينا أنَّ نجيب على السؤال : ما هو التصنيف الاقتصادي لكتاب الاحكام

الدولة الاقتصادية . ويمتد دور الدولة الاقتصادية عندهم على مساحة واسعة من الآراء والمواقف . في طرف أقصى يقف الفوضويون برأيهم عن إلغاء الدولة ، وفي الطرف المقابل يقف سيسموندى ، ومن على مشاكلته من الاشتراكيين برأيه عن أن غياب دور الدولة الاقتصادية يجعل رأس المال يضطرب وهو في هذا يعلى من شأن دور الدولة الاقتصادية . ويصرح في موضع آخر فيعلن ان الدولة يجب ان تعمل اقتصاديا . وبين هذين الرأيين يجي رأى برودهون عن ضرورة اختفاء الدولة واستبدالها بواسطة الرابطة الاختيارية لادارة المؤسسات الاقتصادية ، وغيرها وهو بهذا يلغى الحاكم الذى هو فوق الاشخاص⁽¹⁾ .

اما عن المعلومة التاريخية لدور الدولة الاقتصادية ، فان تأصيله على النحو السابق مر بمراحل تاريخية ممتدة . إلى نهاية العصور الوسطى في حوالى القرن الخامس عشر لا يمكن ان نصف الاقتصاد بفرديية او جماعية ، ذلك انه كان يخضع لما اسماه الاوربيون : القوى فوق القومية . جاءت بعد ذلك المرحلة المسماة في الاقتصاد باسم الرأسمالية التجارية ، ومن الخصائص السياسية لهذه المرحلة ظهور الدولة القومية في اوربا ، وبسبب طبيعة هذه المرحلة ، فقد لعبت الدولة دورا اقتصاديا تدخليا . ولكن جوزيف شومبيتر ، وهو من اكبر من كتبوا في تاريخ الفكر الاقتصادي ، يكشف عن حقيقة ذات اهمية تتعلق بدور الدولة الاقتصادية ، إنه يعتقد ان الدولة

(1) Roll, F., "A History of Economic Thought," Faber and Faber, pp. 239-302.

في هذه الموضوعات ليس من قبيل الاجراءات وإنما هو من قبيل العمل الاقتصادي كما يفهم به هذا المصطلح ، أى هو دور أكبر من كونه يتعلق بالاجراءات وإنما هو دور اقتصادى حقيقى .

اقترحت ان نصنف ما قاله الماوردى على انه دراسة في دور الدولة في الاقتصاد الإسلامى ، ومطلوب ان نعرف شيئاً عن ذلك في الاقتصاد الوضعى . وتتيح هذه المعرفة ان يتضح اكثر التصنيف الاقتصادى الذى اقترحه لموضوع الكتاب ، كما تيسر ايضا المقارنة بين الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعى عندما نجئ اليها ، ولخدمة كل هذا الذى نستهدفه ، فان المعلومة التى يلزم ان نعرفها عن دور الدولة في الاقتصاد الوضعى ينبغى ان تشمل معلومة مذهبية ومعلومة تاريخية . بمعنى كيف ترى النظم الاقتصادية دور الدولة التدخل فى الاقتصاد . وهذه هى المعلومات المذهبية . ثم ماذا يقول تاريخ الفكر الاقتصادى عن تطور هذا الدور ، وهذه هى المعلومات التاريخية .

إن الاقتصاديين الرأسماليين يعتبرون أن الدولة تكون أكثر فعالية في الاقتصاد عندما تكون سلبية . ويعتقدون أن ذلك هو النظام الطبيعى ، ويعنى الحرية الاقتصادية أى الفردية الاقتصادية وسلبية دور الدولة الاقتصادية⁽¹⁾ . فى مقابل الاقتصاد الرأسمالى نجد الاقتصاد الاشتراكى ، وهو ما يقال عنه الاقتصاد الجماعى . وجوهر الجماعية عند الاشتراكيين يقوم على دعمتين : الملكية العامة ودور

(1) Schumpeter, J., "A History of Economic Analysis, George Allen & Unwin, London, 1954, p. 130.

المبحث الثاني

دور الدولة المالى

(الايرادات والنفقات)

كتب الماوردى فى كتابه عن الزكاة ، والعشور ، وغيرها من الموضوعات التى نعرفها مما يسمى الموارد المالية فى الإسلام ، وعند بحثه لذلك كتب ايضا عن مصارف هذه الموارد واقترح مصطلح دور الدولة المالى لنشير به إلى الايرادات والنفقات بنوعها .

ارى أن المجال ليس من قبيل أن نتوسع فى عرض ما قاله الماوردى عن ذلك لأكثر من سبب :

١ - ما نعمله هنا هو تحليل إقتصادى ، وليس دراسة فقهية للموضوعات التى كتب عنها المصنف .

٢ - كثير من الموضوعات التى كتب عنها الماوردى هنا سبق تحليل بعضها اقتصاديا عند غيره ^(١) .

٣ - إذا قيس الاتساع الذى اعطاه المصنف لهذه الموضوعات فى الفكر الإسلامى مقارنة بغيرها من الموضوعات التى كتب عنها ،

(١) انظر الفصل الرابع والخامس .

القومية فى اوروبا ولدت دولة هجومية . ويفسر ذلك بسبين^(١) :
١ - ان كل دولة قومية ظهرت فى الفترة المشار اليها اعتقدت فى
افضلية هيكلها الاجتماعى .

٢ - وان كلا منها قد شغل نفسه بسؤال ماذا تريد الدول
الاعرى ، وهذا هو الذى يشكل سياساتها ، وكنتيجه فقد اشتعلت
الحروب بينها ، وعبأت كل دولة اسلحتها وكان الاقتصاد واحدا من
هذه الاسلحة . وهكذا كانت الدولة فى هذه الفترة يطلق عليها فى
الاقتصاد الدولة المتدخله ، وظهرت كمؤسسة حاكمة فى
الاقتصاد ، ثم بعد الرأسمالية التجارية ، دخل الاقتصاد إلى المدارس
الاقتصادية الحديثة ، ويمكن ان نقول إنه منذ الربع الاخير من القرن
الثامن عشر حيث ظهرت المدرسة الكلاسيكية وإلى العصر الحاضر
فان دور الدولة الاقتصادى تتجاذبه باجمال ، كل من الفلسفة
الفردية فى صورتها كنظام رأسمالى ، والفلسفة الجماعية فى صورتها
كنظام اشتراكى .

(1) Schumpeter, J., Op. Cit., P. 46.

الإسلامية ، مثل الزكاة والعشور كما يشمل أوجه انفاقها ، أو ما يسمى بمصارف هذه الإيرادات . وهكذا فبتحديد محتوى المصطلح موضوع الحديث يكون قد تحدد موضوع المبحث الذى نكتبه . أى أنَّ فى هذا المبحث نهتم بما قاله الماوردى عن الزكاة والعشور والجزية وغير ذلك مما يدخل فى الموضوع . وقد خصص المصنف لهذه الموضوعات الباب الحادى عشر ، واعطى له عنوان فى ولاية الصدقات والباب الثانى عشر واعطى له عنوان فى قسم الفئ والغنيمة .

لتكون الفكرة واضحة عن محتوى هذا المصطلح أضيف بعض الملاحظات المقصود بها أن تسهم فى توضيح معنى المصطلح الذى اقترحت استخدامه .

١ - يستخدم فى المالية العامة مصطلح الإيرادات العامة والنفقات العامة . ولى تحفظى على استخدام هذه المصطلحات ، أو على نقلها إلى الاستخدام فى المالية الإسلامية . وقد اقترحت أن نستخدم إسلامياً المصطلحات : المالية المشتركة ، والإيرادات المشتركة ، والنفقات المشتركة . وقد أَصَلْتُ اقتراحى بما يدعمه من آسانيد إسلامية^(١) . ويعنى ذلك ان احوالى إلى المالية العامة لتحديد موضوع هذا المبحث ومعنى المصطلح لا تتضمن قبولاً لكل المصطلحات المستخدمة فى هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد مثل الإيرادات العامة والنفقات العامة ، فما زلت على رؤياى بضرورة

(١) انظر الفصل الرابع والخامس .

فإننا نكتشف أن الماوردى نفسه خصص حيزا أكبر لغيرها من الموضوعات التي تدخل في الدور الاقتصادى للدولة ، وهذه واحدة من الملاحظات التي سنبرزها مستخلصين منها نتائج في التحليل الاقتصادى .

وهكذا فبدلا من التوسعة في الدراسة لما كتب الماوردى وابعادا للتكرار أقترح أن نركز دراستنا على بعض الجوانب التي نعتقد أن الماوردى قد أضافها أو أظهرها بأكثر مما أظهرها غيره أو كانت له فيها صياغة مبتكرة أو رؤية مميزة . وأرى أن هذا المنحى في الدراسة ، إنما يخدم اهدافنا في التحليل الاقتصادى للكتاب موضوع الدراسة ، وهذا هدف مرحلى هنا ، ثم يخدم هدفنا الكبير والنهائى وهو أن نقدم تصورا شموليا للاقتصاد الإسلامى بكل فروعه ، وذلك من خلال ما نجمعه في دراستنا عن رواد الاقتصاد الإسلامى .

من المفيد أن نلقى ضوءا على محتوى مصطلح دور الدولة المالى . المحتوى الذى اعنيه بهذا المصطلح هو المحتوى الذى يشمل مصطلح المالية العامة كأحد فروع علم الاقتصاد . وفي هذا الفرع من فروع الاقتصاد تدرس إيرادات الدولة مثل الضرائب والرسوم . وتسمى الإيرادات العامة . وتدرس النفقات بتسمياتها المعروفة ، وتسمى النفقات العامة ، وتدرس أيضا الميزانية أو الموازنة العامة .

بناء على هذا التحديد لمحتوى مصطلح دور الدولة المالى يكون ما يشمل هذا المصطلح عندما استخدمه في دراستى الاقتصادية عن كتاب الماوردى يشمل انواعا معينة من الإيرادات في المالية

الإسلامى ككل .

٣- تشابه دراسة الماوردى مع غيرها من الدراسات التى كتبت عن نفس الموضوعات ، وسبق تحليل بعضها . لذا فإن المنهج الذى اقترحه هو ان نركز التحليل على بعض العناصر أو الافكار التى يكون للمصنف مساهمة فيها . وقد تتمثل هذه المساهمة فى جديد قاله ، أو فى طريقة العرض أو الربط ، وايضا قد تتمثل فى الابرار أو التركيز على فكرة معينة بحيث يعطى ذلك نتيجة ذات معنى .

نحتاج إلى مثال يوضح فكرة هذه الملاحظة ، تكلم الماوردى عن الزكاة أو الصدقات ومن بين ما تكلم عنه دور الدولة فى تحصيلها وفى انفاقها ، بحث الماوردى ذلك ، كما بحثه كل من كتب عن الزكاة . ولكن الخصوصية التى تجعلنا نهم بما قاله بحيث نبرزه ونبنى عليه نتائج هو أنه قال ذلك تحت عنوان مصنفه الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، أى ان فكرة دور الدولة فى الزكاة فى بحثه لها اهمية ، وقد اعطاها لها . ولهذا ، فسوف اعطى ايضا اهمية لهذه الفكرة .

ما هى العناصر ذات الاهمية فى مصنف الاحكام السلطانية والولايات الدينية فى دور الدولة المالى ؟ نستخلص هذه العناصر فيما قاله عن الزكاة والجزية والخراج .

(١) الزكاة :

العناصر ذات الاهمية التى نستخلصها مما كتبه الماوردى عن الزكاة تتعدد وتتسع واهم ما لفت نظرى العناصر التالية :

اضافة استخدام مصطلح (المشتركة) فى المالية الإسلامية . ويكون لذلك كل ما اعطته لنا الاحالة إلى المالية العامة إنما هو تقرب معنى دور الدولة المالى وذلك باعطاء امثلة باشياء معروفة فى المالية العامة .

٢ - أريد أن اوضح سبب فصل موضوعات هذا المبحث بالدراسة عن غيرها من الموضوعات التى سوف تكون محل البحث فى الفقرات التالية . ليس هذا فكرة مشتقة أو منقولة عن الماوردى ، وإنما هذا ما اقترحه فى هذه الدراسة التحليلية . وفى هذا الصدد أشير إلى أن اسلوب معالجة الماوردى تنضح فيه النظرة الشمولية للموضوع محل البحث ككل ، وهو موضوع الاحكام السلطانية والولايات الدينية . وهو المنحى الذى يجب أن ننظر به إلى الاحكام الإسلامية كلها . وليس الماوردى مبتكرا لهذا المنحى فى الدراسة وإنما اقتنى فيه أثر سابقه من أئمة الإسلام .

يلزم لذلك تحليل اسلوب الدراسة الذى اتبعت فيه اسلوب تجزئة الموضوعات . إن الامر هو لتسهيل الدراسة التحليلية التى اقوم بها . إن الهدف من هذه السلسلة التى اعملها عن رواد الاقتصاد الإسلامى هو تقديم تحليل اقتصادى للمصنفات التى أرى ان مصنفها تكلموا فيها إسلاميا عن الاقتصاد . ومثل هذه الدراسة التحليلية التجزئة فيها ضربة لازب . ثم ان التجزئة هى ايضا تمييز ولتحديد الموضوعات التى عالجها المصنف . والذى قلته فيما سبق يتضمن رأيا هو أن رؤية الاقتصاد الإسلامى يلزم ان تكون كلية . والكلية التى اعنيها هنا هى الكلية بوجهيها . بمعنى ان تكون نظرتنا لأى عنصر من عناصر الاقتصاد الإسلامى فى اطار الاقتصاد

عينهم الله في القرآن الكريم هو فرض ، بل إن هناك عنصرا معينا في الالتزام في جانب الانفاق يثير الاهتمام ان للمستحقين للزكاة ان يتظلموا إلى الامام من العامل على الزكاة ، إذا كان لهم اعتراض على الطريقة التي وزع بها (ص : ١٤٢) . ونسجل : هل يوجد نظام مالى آخر يصل إلى هذا الحد من الالتزام في الانفاق بحيث يعطى للمستحقين التظلم إلى الامام من القائم على جمع وتوزيع الزكاة إذا كان لهم اعتراض على الطريقة التي وزع بها .

٢ - إذا قسمت الزكاة في الاصناف الثمانية لم يخل حالهم بعدها من حيث الكفاية من خمسة اقسام (كما يقول الماوردى) . ودون الدخول في تفصيلات هذه الخمسة اقسام ، حيث هي معروفة في كتب الفقه ، فإن من العناصر التي ينبغي ان تبرز ما قاله عن القسم الثانى : ان تكون الزكاة مقصورة عن كفايتهم فلا يخرجون من اهلها ويحاولون بياق كفايتهم على غيرها (ص : ١٤٠) . ويعنى ذلك ان الزكاة إذا لم تصل لمستحقى هذا القسم إلى حد الكفاية ، فانهم يحاولون إلى غيرها . وهذا هو من بين ما ينبغي ان يعمق عن النظام المالى الإسلامى ككل . ان النظام المالى الإسلامى كل متكامل . فلا ينظر فيه إلى الزكاة وحدها وإنما ينظر اليه من حيث عناصره كلها . والزكاة عنصر واحد في هذا النظام .

٣ - من العناصر ذات الاهمية ما قاله عن محلية الزكاة أو عدم محليتها . إنه يقرر : أنه إذا كانت الزكاة تفضل عن كفاية جميع المستحقين ، فانهم يخرجون من اهلها بالكفاية ويرد الفاضل من سهامهم على غيرهم من اقرب البلاد اليهم (ص : ١٤٠) . والنظام

١ - ذكر حديث رسول الله ﷺ القائل فيه : « إن الله تعالى لم يرضَ في قسمة الاموال بملك مقرب ، ولا بنى مرسل حتى تولَّى قسمتها بنفسه » (ص : ١٣٨) . وهكذا تكون الزكاة كنظام مالى إسلامى وفق قانون الزامى ، وانفاقها على مستحقيها وفق قانون الزامى ايضا . هذا الالتزام بركنيه فى التحصيل والانفاق يرد به على واحدة من الانتقادات على الزكاة . نسمع من يقول إنه لا يمكن الاعتماد على الزكاة ، إذ كيف يؤسس نظام مالى فى الاقتصاد الحديث على الصدقة ^(١) . وما نراه فى الرد على من يقولون بذلك انهم لم يفهموا حقيقة الزكاة كنظام مالى إسلامى . إنهم يفهمون الصدقة فى معناها العام من حيث الاختيارية والدونية والعلوية ، وغير ذلك من صفات يلصقونها بالصدقة . وليس فى الزكاة شئ من ذلك . ليس فى الزكاة اختيار ، انها الزام مفروض فى التحصيل ، بل إن الالتزام الوارد فى الزكاة كنظام مالى إسلامى لم يصل اليه الزام فى أى نظام مالى آخر . إن على الامام أن يقاتل من امتنع عن اداء الزكاة ، كما فعل ابوبكر رضى الله عنه (ص : ١٢٨) .

وإذا كانت الزكاة تتفوق كنظام مالى إسلامى من حيث طبيعة الالتزام فى جانب التحصيل فان تفوقها أوضح بكثير فى جانب الانفاق . حديث الرسول ﷺ المذكور منذ قليل يوضح طبيعة الالتزام فى انفاق الزكاة . إن انفاقها بل إنفاقها على مستحقين معينين

(١) نسمع هذا من بعض الذين يهاجمون فكرة الاقتصاد الاسلامى . وهذا الاعتراض قاله المستشرق شاخت - انظر : دكتور يوسف القرضاوى ، فقه الزكاة - الجزء الأول ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ص ٨٨ - ٩٢ .

ايضا محددة ومعينة^(١) . ليس الامر على هذا النحو في مال الفئ والغنيمة ففيه ما يقف صرفه على رأى ولى الامر ، وهذا الجزء لا يندرج تحت مصطلح النفقات المشتركة ، وإنما اقترح ان نستخدم له المصطلح المعروف في المالية العامة وهو النفقات العامة ، إذ هو الذى يكون فى تلاؤم معه .

يعنى ما تقدم أن فى المالية الإسلامية ما يدخل فى المصطلح الذى اقترحه وهو المالية المشتركة ، وفيه ما يدخل فى المصطلح المعروف فى الاقتصاد وهو المالية العامة واسجل بصدد ذلك تقريرين :

التقرير الاول : ليس الامر مجرد استخدام مصطلحات أو اقتراح باستخدامها ، وإنما المهم النتيجة التى يرتبها كل من المصطلحين .

للمالية المشتركة عناصر تفوقها :

(ا) عناصر تفوق من جانب الذين تقع عليهم الالتزامات المالية ، ففرض الالتزام باسم مال مشترك يجعل اصحاب المال يقبلون بهذه الالتزامات . وهذا يحل واحدة من مشاكل المالية فى العصر الحديث ، وهى مشكلة رقابة التحصيل .

(ب) وعناصر تفوق من جانب الذين تعمل لصالحهم هذه الالتزامات ، إذ يرفعهم إلى منزلة الشركاء واصحاب

(١) نحتاج لمناقشة عن المصرف السابع من مصارف الزكاة وهو : (وفى سبيل الله) وذلك فيما يتعلق بما إكافى كان مالية مشتركة أو مالية عامة .

المالى الإسلامى هنا ذو تفرد وتفوق واضح . ليست الزكاة الزاماً مالياً محلياً بالمعنى المعروف ، وإنما هى محلية ، ثم أعم وقد يصل التعميم حتى يغطى العالم الإسلامى . ونقرر أن هذا أحد العناصر الغائبة فى دراستنا عن الزكاة . مع ما لهذه الفكرة من أهمية لعالمنا الإسلامى المعاصر حيث يتركز الغنى فى جانب ، والفقر فى جانب آخر .

(ب) الفئ والغنيمة :

اموال الفئ والغنيمة هى ما وصلت من المشركين أو كانوا سبب وصولها . والفرق بينها ان مال الفئ مأخوذ عفواً دون قتال مثل مال الهدنة والجزية واعشار متاجرهم^(١) . أما مال الغنيمة فمأخوذ قهراً (ص : ١٤٣) . هل توجد عناصر ذات أهمية فيما قاله الماوردى عن هذا النوع من الاموال ؟ يقول إن من مظاهر الاختلاف بين مال الزكاة ومال الفئ والغنيمة أن مصرف الصدقات منصوب عليه ليس للأئمة فيه اجتهاد بينما فى اموال الفئ والغنيمة ما يقف مصرفه على اجتهاد الأئمة (ص : ١٤٣) ، يوجد فى هذه الفقرة عنصر ذو أهمية . مال الزكاة فى تحصيله وانفاقه ينطبق عليه المصطلح الذى اقترحت استخدامه وهو مصطلح المالية المشتركة ، ذلك ان اوجه التحصيل محددة ومعينة من كل العناصر ، كما ان اوجه الانفاق هى

(١) ليست كل عناصر الفئ من الموارد الدورية فى المالية الاسلامية ، وإنما الدورية فى الجزية والعشور ، وبسبب هذين العنصرين عرضت لموضوع الفئ أما الغنيمة فليس فيها دورية ، وعرضتها استطراداً مع عرض الفئ .

انها أقرت هذه المالية في التزامات يكون للمشاركة فيها معنى اجتماعي واسع وبعيد المدى .

اما اطار المالية العامة في المالية الإسلامية ، فانه يشمل بعض ما يشمله هذا المصطلح في المالية العامة^(١) .

(ج) الجزية والخراج : الجزية والخراج التزامان ماليان على غير المسلمين . والجزية موضوعة على الرؤوس اما الخراج فموضوع على رقاب الارض من حقوق تؤدي عنها (ص : ١٦٦/١٦٦) . بدخولنا لدراسة هذين الموضوعين فاننا ندخل إلى واحد من الموضوعات المعقدة في المالية الإسلامية . وليس التعقيد هنا اقتصاديا بالدرجة الاولى ، وإنما يكون التعقيد أولا دينيا وسياسيا ، وبعض الذين يكتبون عن هذا الموضوع يرفعون هذا التعقيد إلى درجة من الحرج ، فيتخرجون من الكتابة عنه ، وهو موقف خاطئ .

نعم في الجزية والخراج عناصر غير اقتصادية وفيها عناصر دينية وسياسية والفهم الصحيح لها يرفع منها التعقيد ، وبالتالي ينق عنهما الحرج ، فرض الإسلام على المسلمين التزامات مالية ، وما دام قد أقر لغير المسلمين ان يقيموا في ديار الاسلام فان العدل يقتضي ان يشاركوا في تحمل الالتزامات المالية التي تنهض وتلزم للمجتمع الذي يظلمهم مع المسلمين . هذه هي المسألة ببساطة وبوضوح .

(١) أرى أن المالية الإسلامية تشمل نوعاً ثالثاً من المالية وهو ما نواجهه باسم التوظيف والضمان الاجتماعي . وقد نسمى ذلك المالية الموجهة ، وسوف نجيء إلى تفصيل ذلك في دراسة أخصى .

الحقوق . وهذا يحل واحدة من مشاكل النظم الاقتصادية المعاصرة ، وهى مشكلة الصراع الاجتماعى ، أو الصراع الطبقي كما يسميه الماركسيون ، وحين نجى إسلاميا ونقول إن المستحقين للزكاة فرض لهم الالتزام باسم المالية المشتركة فإن لذلك فعالية فى مواجهة الصراع .

هذه عناصر تفوق للمالية المشتركة^(١) . وهناك عناصر تفوق المالية العامة . ومن ذلك المرونة التى تكون لازمة لمواجهة الانفاقات التى تواجه بالمالية العامة .

والنتيجة : ان المالية الإسلامية تتفوق على المالية العامة فى ان المالية الإسلامية تقوم على المالية المشتركة والمالية العامة ، بينما المالية المعروفة لا تعرف إلا النوع الاخير وهو المالية العامة . ونسجل ان المالية المشتركة بكل عناصر تفوقها لا تعرف إلا فى الإسلام .

التقرير الثانى الذى يتعلق بطبيعة الالتزامات التى تدخل فى المالية المشتركة وطبيعة الالتزامات التى تدخل فى المالية العامة ، فى حدود الرؤية التى اراها الآن ، فأننى اعتقد ان المالية المشتركة تجىء مع الالتزامات ذات الطابع الاجتماعى . اقرب معنى هذا المصطلح بالاحالة إلى مصارف الزكاة ، فأربعة من اصحاب السهام فى الزكاة وهم : الفقراء والمساكين وفى الرقاب والغارمون اعطأؤهم من الزكاة له معنى وطابع اجتماعى . وهكذا فإذا كانت المالية الإسلامية تتميز بانها تقرر المالية المشتركة ، فانها تتميز تميزا اضافيا فى

(١) يحتاج هذا المصطلح الذى نقترح استخدامه فى المالية الإسلامية إلى دراسة واسعة أعظم من أن ترتبط بكتاب أو كاتب بعينه .

اجحاف بزرع . (ص : ١٦٨) . وقد يترجم ذلك مثلاً في اختلاف
التكلفة اللازمة للحصول على الإيرادات من الأرض ، وذلك
كاختلاف تكلفة المياه ، فان مقدار الخراج يختلف ، (فيقصد
العدل فيها) (ص : ١٦٩) . وفي هذا التقرير الذى نقله الماوردى
اشارة إلى مبدأ مالى صحيح وهو مراعاة التكلفة اللازمة عند فرض
الالتزام المالى .

وهذا هو العدل والذي ينتقد الجزية والخراج أو يتحرج من الكلام عنهما ، فانه بذلك كأنه يرى ان العدل ان يتحمل المسلمون وحدهم الالتزامات المالية اللازمة للمجتمع ويعنى غير المسلمين من أية التزامات مالية .

وليس هذا عدلا فى شئ وإنما هو اعطاء ميزة مالية مطلقة لغير المسلمين على المسلمين .

هل هناك عناصر فى الجزية والخراج يمكن ان تكون ذات اهمية اقتصادية ؟

يجب ان نعرف ان الجزية والخراج باعتبارهما التزامين ماليين على غير المسلمين لا يتصور انهم يدخلون دخولا مباشرا فى النظام المالى الإسلامى ، إذ ان ذلك ومثله فروع هامشية فى هذا النظام ، لذلك لا تتعدد المالية الإسلامية إذا خلت من عناصر ذات اهمية اقتصادية فى تشريعى الجزية والخراج ، لكن مع ذلك فان فى بعض ما قاله الماوردى عنهما ما يعطى مؤشرات لعناصر ذات اهمية اقتصادية . ما نقله الماوردى عن الفقهاء من ان الجزية تؤخذ بمعدلات مختلفة ، ويختلف المعدل الذى تفرض به حسب القدرة المالية للشخص الخاضع للجزية (ص : ١٦٣) . فى هذا التقرير مؤشر لعنصر له اهمية اقتصادية . ففرض التزام مالى باسم الإسلام حتى ولو كان على غير المسلم وحتى لو كان على الرأس فانه يراعى فيه القدرة المالية .

وفى ما نقله الماوردى عن عمر رضى الله عنه بشأن الخراج فى انه راعى عند فرضه ما تحتمله الارض من غير حيف بمالك ولا

المبحث الثالث

دور الدولة الاقصادى

اخصص هذا المبحث لما قاله الماوردى عن الدور الاقصادى للدولة . والامر يحتاج لتوضيح . عرضت فى المبحث الثانى دور الدولة المالى والعناصر التى تدخل فيه ولكن الماوردى تكلم عن وظائف اقتصادية اخرى للدولة . وهذه الوظائف الاقتصادية هى ما اقترح بحثها تحت عنوان الدور الاقصادى للدولة . وهذه الموضوعات تشتمل ما قاله عن احياء الموات واستخراج المياه فى الباب الخامس عشر ، وما قاله عن الحسبة فى الباب العشرين .

وندخل الآن إلى تحليل لما قاله الماوردى عنها .

(١) احياء الموات واستخراج المياه :

نختار لتعريف الموات من بين تعريفات الفقهاء العديدة له تعريف الامام الشافعى رضى الله عنه بأن : الموات كل ما لم يكن عامرا ولا حريما لعامر (ص : ٢٠٠) . هذا عن تعريف الموات ، اما صفة الاحياء فانها معتبرة بالعرف فيما يراد له الاحياء ، لأن الرسول

مشكلة الفقر ، أو من التخلف الاقتصادي ، أو أنها تحتاج إلى التنمية الاقتصادية إذا كنا نقول ذلك فإنه يمكن ان يرد هذا جزئيا إلى اختفاء وظيفة الاحياء في عالمنا الإسلامى . نتكلم عن موارد ضخمة فى العالم الإسلامى بالرغم من فقره وتخلفه . ولو وضعت وظيفة الاحياء على النحو الذى نظمت به إسلاميا موضع التطبيق فإن ذلك يكون من المحاور الضخمة التى تدور عليها التنمية الاقتصادية فى العالم الإسلامى .

كيف يمكن وضع وظيفة الاحياء فى العالم الإسلامى ؟ تثير اجابة هذا السؤال جزئيا دور الدولة فى عملية الاحياء ، عبر الفقهاء عن هذا الدور بمصطلح اذن الامام (ولى الامر) ، هل الملك فى الاحياء متوقف على اذن الامام ؟ ان الامر يحى فى العالم الإسلامى على أن الاحياء كله قرار فى يد الدولة . وقد يقال لتبرير ذلك إن هذا هو المعمول به فى العالم غير الإسلامى والذى اراه أن واقع هذا الدور لا يناظر الدور الذى قال عنه الفقهاء . دور الدولة الآن . إن جاء بمنع الاحياء فهو خاطئ لقصور النظر والتدبير ، وذلك لأنه يعوق التنمية ، وإن جاء بالموافقة على الاحياء فهو ، فى كثير من حالاته ، موضع شك . والدليل الذى استند اليه هو الواقع الفعلى لعالمنا الإسلامى .

وهذا الدور المعقد للدولة الآن فى موضوع الاحياء هو ما جعلنى اقول : إن الاحياء يثير قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية . وهو ما يجعلنى اقول : إن التنمية فى العالم الإسلامى تتوقف جزئيا على تنظيم الاحياء . والمدخل الصحيح والمشروع لهذا التنظيم هو ما قاله

ﷺ اطلق ذكره احالة على العرف المعهود فيه ، فان اراد احياء الموات للسكنى كان احياءه بالبناء والتسقيف ، وان اراد احياءها للزراعة والغرس ، فالمعتبر فيه ثلاثة شروط : احدها : جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزا بينها وبين غيرها ، الثاني : سوق الماء اليها ان كانت ييسا وحسبه عنها ان كانت بطائع ، الثالث : حرثها (ويشمل اشياء كثيرة) (ص : ٢٠٠/٢٠١) . هذه بعض الابعاد الفقهية في الموضوع محل الدراسة ، ويبقى واحد من اهم هذه الابعاد وهو : هل يتوقف الملك بالاحياء على إذن الامام ؟ لا يجوز ابو حنيفة الاحياء إلا باذن الامام ، لقول النبي ﷺ : « ليس لاحد إلا ما طأبت به نفسُ إمامه » ويرى غيره ان من احيا مواتا ملكه باذن الامام وبغير اذنه ، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أحيا أرضا مواتا فهي له » . وهذا دليل على ان ملك الموات يعتبر بالاحياء دون اذن الامام (ص : ٢٠٠) .

ما سبق عن الاحياء يصنف على أنه ابعاد فقهية في دراسته . ونسأل : هل فيه ابعاد اقتصادية ، وذلك حتى ندخل الموضوع في الاقتصاد الإسلامي ؟ إن الاحياء على النحو المنظم به إسلاميا فيه أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية . القضية الاقتصادية الاولى في الأحياء هي قضية التنمية الاقتصادية . ويتضمن التنظيم الإسلامي لها من الحوافز ما يضمن بها ان تكون عملية الاحياء ذات ربحية اقتصادية كافية . وقمة العناصر في ذلك أن الاحياء بشروطه الإسلامية يرتب حق الملك للمحجي . الوجه العكسي للتنمية الاقتصادية هو الفقر ، وإذا كنا نقول إن البلاد الإسلامية تعاني من

فيه بعض العناصر الاقتصادية ذات الاهمية ، ولاستخلاص هذه العناصر يلزم ان نعرف اولاً بعض الاحكام الفقهية التى نظم الإسلام بها الحمى ، من هذه الاحكام :

- ١ - لا يجوز حمى جميع الموات أو اكثره (ص : ٢١٠) .
- ٢ - لا يجوز الحمى لخاص من الناس أو لاغنيائهم (ص : ٢١٠) .
- ٣ - جواز الحمى للفقراء والمساكين ولمصالح كافة المسلمين .

هذه هى بعض الاحكام الفقهية التى ضبط بها الإسلام الحمى ، ما هى العناصر الاقتصادية ذات الاهمية التى يمكن استنتاجها من هذا التنظيم ؟

إن القضية الاقتصادية فى الحمى تدور على محاور ثلاثة : التنمية ، حماية الطبقات الضعيفة ، تحقيق المصلحة العامة للمسلمين . هذه هى العناصر الاقتصادية ذات الاهتمام فى الحمى ، التنمية الاقتصادية كمحور اول يربط تنظيمها هنا بما قلته عند بحث احياء الموات ، وقد تبين ان إحياء الموات على النحو الذى نظم به إسلامياً يواجه فى الدرجة الاولى قضية التنمية ، ويواجه بالتبعية لازمها وهو القضاء على الفقر . يمنع الإسلام حمى جميع الموات أو اكثره ، وذلك لأن الدولة تعجز عن تنمية كل الموات فاشرك الإسلام وجوباً القطاع الخاص فى إحياء الموات . ولا يتوقف التسيب على عجز موارد الدولة ، وانما يشمل التسيب ايضاً الحافز الذى يوجد فى القطاع الخاص على درجة لا يوجد بها فى القطاع العام . وهذا التنظيم الإسلامى للحمى على هذا النحو يعطى مؤشراً له اهميته فى تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعين الخاص

الإسلام بخصوص ذلك . واذكر بشئ واحد في الاحياء قاله الإسلام : إن الاحياء ، وفق شروطه الإسلامية ، شرط للملك ، وليس وضع اليد كاف وحده لذلك ما دام لم يتم الاحياء وتكون الملكية في هذه الحالة باطلة . وعلى نفس المستوى اقول ايضا : ان منع الدولة القادرين الحقيقيين على الاحياء من التملك بالاحياء باطل .

ما قلته من تحليل عن الابعاد الاقتصادية وغيرها من الابعاد والتي تتعلق بالاحياء يحى نظير له في التنظيم الإسلامى لاستخراج المياه . ولا اعيد ما قلته تجنباً للتكرار . على أنه ينبغي الإشارة إلى ان تنظيم استخراج المياه كما عرض في كتاب الماوردى يكشف عن الاهمية التي يعطيها الإسلام لهذا العنصر ، إذ انه فوق اهميته للتنمية الاقتصادية . فإن له اهميته في الحياة ذاتها ، ويدور التنظيم الإسلامى لاستخراج المياه حول هذه الاهمية ، فيعطى من الحوافز ما يدفع لاستخراجها ويشرح من الضوابط ما يضمن عدم الاستغلال بسببها .

(ب) الحمى والأرفاق :

الحمى والأرفاق هما موضوع الباب السادس عشر في مصنف الماوردى ، يعرف الحمى بانه ما منع من احيائه املاكاً ليكون مستقبى الاباحة لنبت الكلا ورعى الماشية (ص : ٢١٠) . وقد حمى رسول الله ﷺ ، كما حمى ابوبكر وعمر رضى الله عنهما (ص : ٢١٠) . والحمى على النحو الذى كتب عنه الماوردى توجد

الإسلام . وتظهر هذه المصلحة من زوايا متعددة ، تظهر في تقرير منع أن تحمي الدولة كل الموارد وهي قد تعجز عن استغلالها وتنميتها ، وتظهر في الحماية الاقتصادية للطبقات الفقيرة ، ثم تظهر أخيرا في أن للدولة وعليها أن تحمي لمصالح كافة المسلمين .

نعرف دولا إسلامية تخنقها أزمة الاسكان وقد ادت هذه الازمة إلى أن يعيش الأحياء مع الاموات في قبورهم ، ومع هذه الازمة المفجعة فإن الدولة حمت كل الصحراء فضيقت على المسلمين وضافت بهم الحياة . نقول : إن التنظيمات الإسلامية ، ومنها تنظيم الحمى سوف يعالج المجتمعات الإسلامية من امراض اقتصادية واجتماعية .

على غرار ما قلته عن استخراج المياه عند الحديث عن الأحياء ، يحى الحديث عن الارفاق وتبعية بحثه لبحث الحمى ، ان تنظيمه يدور مع المحاور التي دار عليها الحمى من التنمية ، وتحقيق مصلحة الطبقات الفقيرة وتحقيق المصلحة العامة للمسلمين .

(ج) الأقطاع :

بدراستنا للاقطاع ندخل الى واحد من اكثر الموضوعات حساسية في التاريخ الإسلامي ، واقول التاريخ الإسلامي ولا اقول التشريع الإسلامي ، وفي عصور كثيرة كان البعد شائعا بين هذين الامرين : التاريخ والتشريع الإسلاميين . سبب الحساسية في دراسة الاقطاع إنه باسمه قام بعض الحكام المسلمين في عصور سابقة بالاستيلاء على الارض واعادة توزيعها على من شاءوا ،

والعام .

محور حماية الطبقات الضعيفة هو محور يبدو بروزه واهميته اكبر في الحمى . ولبيان ذلك أَنَقُلُ ما قاله عمر رضى الله عنه لعامله على الحمى واسمه هنى . قال له : (يا هنى ضم جناحك على الناس وادخل رب الغنيمة ، واياك ونعم ابن عفان وابن عوف فانهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع ، وإن رب الغنيمة يأتينى بماله فيقول : يا أمير المؤمنين أَفتاركهم انا ؟ فالكلاء أهون على من الدينار والدرهم ، والذى نفسى بيده لولا المال الذى أحصل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرا) (ص : ٢١٠/٢١١) .

تجمل هذه التعليقات التى قالها عمر لعامله على الحمى مسئولية الدولة تجاه الطبقات الفقيرة فى المجتمع . وهنا ملحظ دقيق من المهم ابرازه : إن مسئولية الدولة الإسلامية عن هذه الطبقات لا تنحصر فى اعطائها من الزكاة وغيرها من صور التحويلات المالية ، وإنما تمتد وتتسع هذه المسئولية بحيث تشمل مسئولية الدولة عن حماية النشاط الاقتصادى الذى تعتمد عليه هذه الطبقات الفقيرة ، وإذا استخدمنا المصطلحات الاقتصادية المعاصرة ، فاننا نجد أن مصطلح اعادة توزيع الدخل لا تقتصر ادواته فى الإسلام على التحويلات من الاغنياء إلى الفقراء ، وإنما من هذه الادوات استخدام الدولة فى مرحلة تخصيص الموارد بين الفقراء والاغنياء ، وإذا كنا نعرف نظرية تخصيص الموارد فى علم الاقتصاد ، فان الإسلام بما قرره هنا يضيف ابعادا جديدة إلى هذه النظرية .

يدور محور المصلحة العامة للمسلمين على كل تنظيمات الحمى فى

شوهت الإسلام واساءت اليه ، ثم إن تقرير هذه القضية على هذا النحو هو المعيار الذى نحكم به على تصرفات وقرارات لبعض ولاية الامر فى العصر الحديث .

٢ - يقرر الماوردى بشأن اقطاع الموات : أن للسلطان أن يقطعه من يحييه ومن يعمره (ص : ٢١٦) . يتصل ما تقرر هنا عن الاقطاع بالاحياء . وسبق ان قلت عنه : إنه بالرغم من غلبة الصفة الصحراوية على كثير من البلاد الإسلامية فان مواقف الحكومات الإسلامية لا تشجع الناس على احياء الموات وتعمير الصحراء ، نعود هنا ونحن نكتب عن الاقطاع إلى نفس هذه الظاهرة . ونجد فيما يتعلق بالتشريع الإسلامى ان موقفه فى احياء الموات وفى الاقطاع متناسق ويخدم بعضه بعضا . اقطاع الموات يكون بقصد الاحياء والاعمار ، وإذا تم اقطاع بغير هذه الصفة فهو باطل .

٣ - يقرر الماوردى بشأن المعادن ان اقطاع المعادن الظاهرة مثل الملح لا يجوز اقطاعه والناس فيه سواء . واما المعادن الباطنة مثل الذهب والحديد فى جواز اقطاعها قولان : احدهما لا يجوز كالمعادن الظاهرة ، والقول الثانى يجوز اقطاعها (ص : ٢٢٤ - ٢٢٥) . ما تقرر هنا هو ما نعتبره القضية الاقتصادية الثالثة فى الاقطاع ، تنظيم اقطاع المعادن على هذا النحو يحقق اكثر من كفاءة اقتصادية . يحقق كفاءة استغلالها ، ويحقق كفاءة حصول الناس على ما يلزم من هذه العناصر ذات الاهمية ويحقق كفاءة توزيع دخل ، إذ ان منع دخول معادن معينة فى دائرة الملكية الخاصة يحقق اهدافا توزيعية ، واخيرا يحقق كفاءة ضبط وعلاج للصراع

وذلك لاعتقادهم انهم فتحوا هذا البلد الإسلامى وان هذا الفتح يعطيهم هذا الحق . والقضية مغلوطة لانهم لم يقوموا بفتح وانما استبدلوا حكم اسرة بحكم اسرة اخرى . وهكذا تكون حجة الفتح باطلة كلها ، ثم على فرض انهم قاموا فان الفتح لا يعطيهم ذلك ، ولقد نظم الإسلام امر أرض البلاد التى فتحت . وكان ما فعله عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فيما سمي بأرض السواد تطبيقا للفكر الإسلامى فى هذا الصدد ، هذه هى الحساسية التاريخية فى دراسة الاقطاع ، وبما نقوله فى السطور التالية عن الاقطاع نساهم فى ان نرفع عن الإسلام واحدة مما اتهم به وذلك بسبب احداث فى التاريخ الإسلامى ، ولم يكن الامر بسبب التشريع الإسلامى . ما هى العناصر ذات الاهمية فيما قاله الماوردى عن الاقطاع فى مصنفه الاحكام السلطانية والولايات الدينية ؟

١ - العنصر الاول الذى يفتح به المصنف دراسته عن الاقطاع انه يقرر ان اقطاع السلطان يكون فيما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه اوامره ولا يصح فيما تعين مالكة وتميز مستحقه (ص : ٢١٦) . هذه هى القضية الاولى فى موضوع الاقطاع ، ونعتبرها ام القضايا فيه ، والتى يدور حولها يدور معها وفيها كل تنظيمات الاقطاع . ليس للسلطان حق مطلق فى الاقطاع ، وانما اقطاعه لا يكون صحيحا شرعا إلا فيما جاز تصرفه فيه .

وهكذا فان كل اقطاع قام به سلطان فى ارض تعين مالكة هو قرار باطل شرعا . وتقرير هذه القضية على هذا النحو هو المعيار الذى ننق به الإسلام من تصرفات أو سلوكيات تاريخية معينة

يقرر الماوردى أنه اذا تعطل شرب بلد (مرفق المياه بلغة حديثة) .
وتهدم سوره (وعلى غراره الطرق) ولم يقيم بذلك ذوى المكنة فان
كان فى بيت المال مال أمر باصلاح ذلك ، وان لم يكن توجه
المحتسب إلى ذوى المكنة وكان ذلك حكم النوازل اذا حدثت فى
قيام كافة ذوى المكنة به (ص : ٢٧٦ / ٢٧٧) . إن الذى قرره
الماوردى هنا بشأن ما اسماه الامر العام فى حقوق الآدميين بعيد علينا
من جديد طرح قضايا اقتصادية سبقت الاشارة اليها قبل ذلك فى
مواضيع متفرقة . اشرت قبل ذلك إلى المالية المشتركة بفرعيها
الايرادات المشتركة والنفقات المشتركة ، ما قرره الماوردى هنا يؤكد
من زاوية اخرى هذا المنحى المتميز للاقتصاد الإسلامى ، ما تقرر
هنا ينظر لما نسميه المالية المشتركة فى الإسلام ، ان توجه المحتسب
إلى القادرين ماليا عند الحاجة للمصالح العامة مثل المياه والطرق
هذا التوجيه هو تقرير لمسئولية هؤلاء القادرين عن تحمل هذه
النفقات اللازمة والضرورية للمجتمع الإسلامى .

المح فيما قرره الماوردى بعدا آخر هو ما اسميه الخاصية المزدوجة
للمالية الإسلامية بين المحلية والعمومية . تتوجه المسئولية المالية
للفنقات المشار اليها وما على شاكلتها تتوجه أولا إلى المستوى المحلى ،
ولهذا المستوى المحلى درجات ، فاذا عجز المستوى المحلى عن الوفاء
بهذه الالتزامات تجئ مسئولية المستوى العام وهو ايضا على
درجات ، نصل فى اقصاه إلى مسئولية بيت مال المسلمين .
هكذا ، فان العناصر الاقتصادية ذات الاهمية فى وظيفة
المحتسب المتعلقة بالحق العام فى حقوق الآدميين تدور بين فكرة

دور الدولة الرقابى

(٥) الحسبة :

خصص الماوردى الباب العشرين لبيان الحسبة ويعرفها بأنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله (ص : ٢٧٠) . والحسبة واسطة بين احكام القضاء واحكام المظالم (ص : ٢٧١) . وللمحتسب اجتهاد رأيه فيما تعلق بالحرف دون الشرع كالمقاعد فى الاسواق (ص : ٢٧١) .

وتشتمل الحسبة على فصلين : الامر بالمعروف والنهى عن المنكر . ينقسم الامر بالمعروف إلى ثلاثة اقسام : احدها ما يتعلق بحقوق الله تعالى ، والثانى ما يتعلق بحقوق الآدميين ، والثالث ما يكون مشتركا بينهما (ص : ٢٧٥) . القسم الثانى هو الذى يتعلق مباشرة بدراستنا الاقتصادية التى نقدمها هنا . ينقسم الامر بالمعروف فى حقوق الآدميين إلى عام وخاص ، فاما العام فكالبلد إذا تعطل شربه أو تهدم سوره أو كان يطرقة بنو السبيل من ذوى الحاجات فكفوا عن معوتهم (ص : ٢٧٦) . واما الخاص فكالحقوق إذا مطلّت والديون إذا اخرت (ص : ٢٧٧) . هذه بعض الاحكام الفقهية المتعلقة بالحسبة . ونسأل ما هى العناصر ذات الاهمية الاقتصادية لهذه الاحكام ؟ فى رأى أن العناصر الاقتصادية ذات الاهمية توجد فى النوع العام من الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .

هل فيما قاله الماوردى عن الحسبة عناصر ذات اهمية فى التحليل الاقتصادى ؟ يمكن ان نعمل فى كل ما سبق النظر لاستخراج عناصر فى التحليل الاقتصادى ، لكن سوف نقصر الامر على بعض ما قرره الماوردى والذي يدخل دخولا مباشرا فى التحليل الاقتصادى . يقرر الماوردى أن على المحتسب ان يمنع من المعاملات المنكرة ، حتى وان تراضى المتعاقدان بها (ص : ٢٨٤) . ما يقرره الماوردى هنا يثير قضايا متعددة ، يثير اولا القضية الام فى الاقتصاد الإسلامى ، وهى قضية حلية ومشروعية النشاط الاقتصادى ، وقد كانت لنا وقفة طويلة مع هذه القضية فى اجاث سابقة . وقلنا إن هذا من اهم ما يميز بين الاقتصاد الإسلامى وبين غيره من اقتصاديات . وايضا : ليس المعتبر أولا فى الاقتصاد الإسلامى فرض الرشد الاقتصادى ، وهو الفرض الذى يؤسس عليه الاقتصاد ، وإنما المعتبر أولا هو حلية ومشروعية الأنشطة الاقتصادية ، ثم بعد هذا يجئ النظر فى الرشد الاقتصادى فى النشاط موضوع البحث .

ثانيا ، قضية نواجه بها فى العصر الحاضر ، وهى تتصل اتصالا قويا بموضوع الربا بصفة خاصة ، نواجه بمن يقول بشأن المعاملات الربوية : ما دام الطرفان راضيين بهذه المعاملة لأن كلا منهما يرى فيها تحقيق مصلحة له فلماذا تمنعها ؟ ما قرره الماوردى نرد به على هذا السؤال الاعتراضى ، الامر فى النشاط الاقتصادى من وجهة نظر الاسلام هو أمر حلية ومشروعية ، وهذه هى قاعدة الأساس وحلية ومشروعية النشاط الاقتصادى تدور من وجهة نظر الإسلام

(المشتركة) وفكرة (المحلية) . ومن باب الاستطراد ان أذكر انه يلزم بذل مجهود في البحث لتأصيل هاتين الفكرتين . وسوف يكتف بذلك عن تميز في المالية الإسلامية .

يتعلق الفصل الثاني من فصول الحسبة بالنهي عن المنكر ، ويشتمل على ثلاثة اقسام احدها ما تعلق بالعبادات والثاني ما تعلق بالمحظورات والثالث ما تعلق بالمعاملات . القسم الثالث هو الذي يدخل دخولا مباشرا في دراستنا الاقتصادية لمصنف الماوردى . تتسع وظيفة المحتسب في المعاملات اتساعا كبيرا من مسئوليات وظيفته منع غش المبيعات وتدليس الاثمان ومراقبة المكاييل والموازن (ص : ٢٨٥) . ويشبه عمل المحتسب في هذه الوظيفة عمل وزارة التموين والاجهزة التابعة لها . ومن مسئوليات وظيفته انه يراعى من اهل الصنائع في الاسواق ثلاثة اصناف : منهم من يراعى عمله على الغرر والتقصير ، ومنهم من يراعى حاله في الامانة والحيانة ، ومنهم من يراعى عمله في الجودة والتقصير (ص : ٢٨٧) ، وعمل المحتسب في هذا المجال اوسع من ان تشمله وظائف وزارة التموين ، بعضه يدخل في عمل وزارة الاقتصاد ، ومن مسئوليات وظيفته انه يراقب الحقوق المشتركة بين الناس وذلك مثل المنع من الاشراف على منازل الناس (ص : ٢٨٨) ، ومنع اصحاب السفن من حمل ما لا تسعه (ص : ٢٨٩) ، وعمل المحتسب هنا يدور بين اختصاص وزارة الداخلية ووزارة العدل . هذه بعض وظائف المحتسب ، وهي تدور على ابعاد متعددة ، بعضها ابعاد اقتصادية ، وبعضها ابعاد غير اقتصادية . ونسأل :

المالية العامة ، وهو واحد من اهم الكتب فى هذا الفرع الاقتصادى ، ومن اسباب اهميته والاهتمام به انه حدد وظائف للميزانية وللمالية العامة ، من قبيل المقارنة ، فان تحليل مصنف الماوردى من منظور المالية الإسلامية على النحو الذى كتبه به يشبع اهدافا اكثر من التى قال بها مسجريف ، ولعلنا بهذه الاشارة إلى كتاب مسجريف نفتح بابا اوسع للاهتمام بالمالية الإسلامية والكتب التى صنف عنها .

ومما يجدر ذكره ونحن نشير على سبيل المقارنة إلى مسجريف ، ان نذكر ان الماوردى خصص الباب الثامن عشر فى مصنفه لوضع الديوان وذكر احكامه ، وهو بهذا يصنف للجزء الادارى فى المالية الإسلامية ، وتكشف النظرة هنا ايضا إلى ان المالية الإسلامية قد عرفت ديوانا لكل وظيفة من وظائف المالية . وكانت هناك قواعد تحكم العمل فى كل ديوان من الدواوين . واشير إلى مثال واحد من هذه القواعد ، كان ديوان السلطان يشتمل على اربعة اقسام ، يختص القسم الاول منها بالجيش والقاعدة التى تحكم اجور الجند هى قاعدة الكفاية ، والكفاية معتبر من ثلاثة اوجه : احدها عدد من يعول من الدرارى والماليك ، والثانى عدد ما يرتبطه من الخيل والظهر ، والثالث الموضع الذى يحمله فى الغلاء والرخص (ص : ٢٣٣) ، إذا اخذنا العنصر الثالث وهو الموضع الذى يحمله فى الغلاء والرخص نجد ان المعنى الاقتصادى لذلك هو ربط الاجور بالاسعار ، بمعنى ان ترتفع الاجور بارتفاع الاسعار ، وهذا ما يقال عنه فى الاقتصاد الحديث انه واحد من اكبر الاهداف التى تسعى

على محور أوسع من محور المصلحة الخاصة للفرد . إن امر الحلية والمشروعية يدور إسلاميا مع العقيدة ، ومع مصلحة المجتمع ، ثم مع المصلحة الخاصة^(١) . وعلى هذا النحو حين نمنع إسلاميا المعاملات المحرمة حتى وإن تراضى بها الطرفان فإننا نحقق الزامات اقتصادية إسلامية .

كلمة ختام :

ما سبق في الصفحات السابقة هو بعض الرؤى الاقتصادية لمصنف الماوردى : الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، وإذا القينا نظرة كلية على ما سبق نكتشف ان المالية الإسلامية على النحو الذى عرفت به وكتب عنه الماوردى لها وظائف متعددة ومعينة ، وكل وظيفة منها تخدم اغراضا واهدافا محددة . فى المالية الإسلامية :

١ - ادوات لوظيفة الضمان الاجتماعى ويتحقق مع هذه الوظيفة وبها قدر معين من اعادة توزيع الدخل .

٢ - وفيها ادوات وتنظيمات لتحقيق تقدم اقتصادى مستقر ومستمر .

٣ - وفيها ادوات تضمن تمويل مرافق الدولة اللازمة للمجتمع .

نشير فى نهاية بحثنا على سبيل المقارنة إلى كتاب مسجريف فى

(١) انظر دراستنا : منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى ، الناشر : الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية الفصل : الرابع .

الفصل السابع

تحليل اقتصادى لكتاب الطرق الحكيمة

لابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ)

النظم الاقتصادية إلى تحقيقها ، ومعظم اقتصاديات العالم عاجزة
عن تحقيق هذا الهدف .

المبحث الاول

المصنف - الكتاب - التصنيف الاقتصادي

اولا : المصنف :

مصنف كتاب الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية هو الامام محمد بن ابى بكر بن ايوب بن سعد الزرعى الدمشقى ، ابو عبد الله شمس الدين . ولد فى دمشق عام ٦٩١ هـ (الموافق ١٢٩٢ م) .

تتلمذ على شيخ الاسلام ابن تيمية ، ولازمه ملازمة دائمة حتى أنه سجن معه فى قلعة دمشق ، واهين وعذب بسببه ، وطيف به على جمل مضروبا بالعصى . وهكذا جرى عليه ما جرى على كثيرين من أئمة الإسلام وفقهائه ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . وبعد موت الامام ابن تيمية اطلق سراحه . ويعتبر ابن قيم الجوزية اكبر تلامذة ابن تيمية وواحد أمن اكبر أئمة فقه الامام احمد بن حنبل .

كان الامام ابن قيم الجوزية معروفا بحسن الخلق ، محبوبا عند الناس . وولع بحب الكتب فجمع منها عددا عظيما ، وألف كثيرا من الكتب ، ويمكن القول ان مصنفاته تغطى معظم فروع المعرفة الإسلامية . وتوفى رحمه الله عام ٧٥١ هـ (الموافق ١٣٥٠ م) .

كتاب الطرق الحكيمة ؟ قبل اجابة هذا السؤال ، نحتاج أن نوضح للقارئ موضوع السؤال . هذا سؤال عن التصنيف الاقتصادي لما قاله ابن قيم الجوزية . لعلم الاقتصاد فروع كثيرة ، فما هو الفرع الذى يدخل فيه موضوع الكتاب ؟ بعد دراسة ما قاله ابن قيم الجوزية اقترح ان نصنف مقولاته فى هذا الكتاب فيما نسميه دور الدولة الاقتصادية . ونستطيع ان نجد تبريرا لما نقترحه فيما كتبه ابن قيم الجوزية نفسه . إنه ذهب ليجيب على سؤال تعلق بالحاكم ، وكان سؤالا يتعلق بشئون الحكم والقضاء ، ثم استطرد منه لبحث الموضوعات الاقتصادية التى ذكرتها . يعنى ذلك انه بحث هذه الموضوعات الاقتصادية فى هذا السياق لأنه اعتبرها من مسؤوليات الحاكم ، أو اعتبر فيها مسؤوليات للحاكم . والمعالجة على هذا النحو هى ما نصنفه فى الاقتصاديات المعاصرة تحت عنوان دور الدولة الاقتصادية .

علينا الآن ان نتقدم فى التحليل لنجيب على اسئلة اخرى . السؤال الاول عن اختلاف طبيعة المعالجة التى قال بها ابن قيم الجوزية عن معالجات سابقة لنفس الموضوع ؟ ونذكر على سبيل المثال كتاب الفقيه يحيى بن عمر الاندلسى وعنوانه احكام السوق ، وهو الكتاب الذى سبقت دراسته فى هذا المؤلف ونذكر ان يحيى ابن عمر عالج بعض الموضوعات التى كتب عنها ابن قيم الجوزية . لقد اقترحت ان نصنف ما قاله يحيى بن عمر على أنه دراسة فى النظرية الاقتصادية ، بينما اقترحت هنا ان نصنف مقولات ابن قيم الجوزية على انها دراسة فى دور الدولة الاقتصادية . ويوضح هذا

ثانيا : الكتاب :

كتاب الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية منقول عن نسخة موجودة بمكتبة الاوقاف العامة ببغداد ، يرجع تاريخها إلى شهر ذى الحجة ٨١٠هـ ، وكتبت بالقاهرة فى هذا التاريخ^(١) .

موضوع الكتاب حدده ابن قيم الجوزية على النحو الآتى : سألتنى اخى عن الحاكم أو الوالى يحكم بالفراصة والقرائن التى يظهر له منها الحق والاستدلال بالامارات ، ولا يقف مع مجرد ظواهر البيانات والاقرار حتى انه ربما يتهدد احد الخصمين إذا ظهر منه انه مبطل ، وربما سأله عن اشيء تدله على صورة الحال (ص : ٣) . تقدم امامنا من هذا السؤال ليصنف كتابه موضوع دراستنا . لكنه لم يقف فى اجابته عند حد السؤال وإنما امتدت دراسته لتعطى اجابة عن مسئوليات الحاكم الاقتصادية . والموضوعات التى تتعلق بهذا الجزء الاخير شملت الحسبة ، التسعير ، الاحتكار ، تعلم الصناعات ، المزارعة ، التعزير بالعقوبات المالية ، وغيرها من الموضوعات .

وهكذا اصبح كتاب الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية له اكثر من وجه ، ومن هذه الوجوه الوجه الاقتصادى ، وهو ما نهتم به فى هذه الدراسة .

ثالثا : التصنيف الاقتصادى للكتاب :

نسأل السؤال التالى : ما هو الموضوع الاقتصادى الذى عاجله

(١) نعتد فى دراستنا على الطبعة المنشورة التى حققها الدكتور محمد جميل غازى ، القاهرة ، مطبعة المدنى ، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م .

والاقتصاد الاشتراكي نجد الاقتصاد الإسلامي وفيه يعمل كل من قوى السوق وقرارات الدولة . وهكذا نحن في الاقتصاد الإسلامي أمام مقولة جديدة في الاقتصاد وهي مقولة ليست مناظرة للرأسمالية وليست مناظرة للاشتراكية وليست تأليفا أو تركيبا منها . ثم هي أيضا ليست نظرية تالية لهما في التقعيد والتنظير ، وإنما هي نظرية صيغت ووضعت فروضها وحددت القوى التي تعمل عليها منذ بداية الإسلام ، كما جاء هذا في الكتابات التي أشرت إليها .

السؤال الرابع : ما هي طبيعة الشخص الاقتصادي الذي تكلم عنه ابن قيم الجوزية ؟ مطلوب توضيح أكثر للسؤال . صنف ما قاله ابن قيم الجوزية على أنه دراسة في الدولة كشخص اقتصادي ، والدولة كشخص اقتصادي قد يظهر دورها في نظرية الثمن ونظرية التوزيع ، وقد تظهر كشخص اقتصادي منتج ، فأى الشخصين تلكم عنه ابن قيم الجوزية ؟ يدخل كثير مما قاله في نظرية الثمن ويدخل بعض ما قاله في نظرية توزيع الدخل . انه تكلم كثيرا عن التسعير والاحتكار ، وهذه موضوعات تدخل في نظرية الثمن . وتكلم أيضا عن الأجر والمساقاة والمزارعة ، وهذه موضوعات تدخل في نظرية توزيع الدخل . أى ان طبيعة الدولة كشخص اقتصادي ، والتي قال عنها ابن قيم الجوزية تدخل في نظرية التوزيع من بين ما تدخل فيه وفي نظرية الثمن .

الاختلاف في التصنيف ما اعتقد انه يمثل اختلافا في طبيعة معالجة ابن قيم الجوزية عن معالجات غيره . كان قصد يحيى بن عمر أن يوضح كيفية عمل السوق في الاقتصاد الإسلامى فجاء كتابه اجابة على ذلك ، بينما في المقابل كان هدف ابن قيم الجوزية أن يحدد التزامات الحاكم الاقتصادية فجاء ما قاله اجابة على ذلك . وهكذا يدخل ما قاله يحيى بن عمر في النظرية الاقتصادية ، بينما يدخل ما قاله ابن قيم الجوزية في دور الدولة الاقتصادى .

السؤال الثانى : ما الذى تقوله لنا دراسة يحيى بن عمر ودراسة ابن قيم الجوزية إذا أخذناهما معا ؟ تقول الدراستان مجتمعين : إنَّ السؤال الاقتصادى في الإسلام له ركنان غير منفصلين . يعمل الركن الاول على مستوى آلية السوق ، ويعمل الركن الثانى على مستوى القرار السيادةى للدولة . ترجمة هذا الكلام في مصطلح آخر يقول الآئى : إن النظرية الاقتصادية في الإسلام تعمل عليها قوتان : قوى السوق ، وقرارات الدولة .

السؤال الثالث : هل التكييف السابق يجعل النظرية الاقتصادية في الإسلام تتميز عن مثيلتها في علم الاقتصاد ؟ نعرف ما الذى يعمل في النظام الرأسمالى وهو ما نقول عنه المذهب الفردى أو مذهب الحرية الاقتصادية ، الذى يعمل هي قوى السوق ، ويعنى ذلك أن دراسة النظرية الاقتصادية هي دراسة في آلية السوق . اما الذى يعمل في النظام الاشتراكى ، وهو ما نقول عنه المذهب الجماعى أو التدخلى ، الذى يعمل هو القرار الجماعى ، سواء اتخذته الدولة أو أى شكل تنظيمى آخر . في مقابل الاقتصاد الرأسمالى

المبحث الثاني

الثنى بين قوى السوق ودور الدولة

اولا : فى الاقتصاد الوضعى :

١ - تحديد الثمن فى الاقتصاد الوضعى هو معطاة لعمل قوى السوق : العرض والطلب ، هذا فى النظام الرأسمالى . ولكن يلزم أن نشير إلى أثر الاحتكار . ودراسة الاحتكار هى واحدة من الدراسات الواسعة فى علم الاقتصاد . وتتعدد جوانب الدراسة فى الاحتكار ، لكن ما يعنينا منها ما يقال من أن الاحتكار يحتفظ بالثمن عند مستوى أعلى من مستواه العادى . يعتقد الاقتصاديون الامريكيون ان الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة تتضمن قوى تحد من أثر الاحتكار مثل نقابات العمال ، واتحادات المستهلكين . وتسمى الاحتكارات والنقابات واتحادات المستهلكين بالقوى المتوازنة . والرسالة التى يوجهها الذين يعتقدون فى هذه القوى المعوضة هى ان الاقتصاديات الرأسمالية تعمل وفق ميكانيكية السوق الطبيعية . أى أن الثمن الذى يتحدد سوف يكون هو الثمن الطبيعى . ومن الذين يعتقدون فى ذلك الاقتصادى الأمريكى جاليرث^(١) .

(١) لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع ، راجع رسالتى للماجستير المنشورة تحت عنوان : الاقتصاد الاسلامى والفكر الاقتصادى المعاصر ، نظرية التوزيع ، الناشر : مجمع البحوث الاسلامية ، القاهرة ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م الفصل الرابع .

الموضوعات في هذه الاقتصاديات . وهي مصدر قلق دائم ، قلق على المستوى النظري ، وقلق على المستوى التطبيق . ومن امثلة القلق على المستوى النظري محاولة الاقتصادى الروسى ليبرمان ^(١) ، الذى نادى بادخال مؤشرات السوق في عمل الاقتصاد الاشتراكى ، ومن امثلة القلق التطبيقى هذه الاضطرابات التى تشاهد في البلاد الاشتراكية ، وهي اضطرابات لها اوجه متعددة ، ومن هذه الالوجه ما يتعلق بعدم فاعلية أو كفاءة عمل الاقتصاد .

ثانيا : في الاقتصاد الإسلامى (تحليل ابن قيم الجوزية) :

بعد هذه المقدمة عن الثمن كموضوع اقتصادى ، اتقدم إلى تحليل ما قاله ابن قيم الجوزية . لسنا في مجال عرض الفقه الإسلامى في كل ما يتعلق بالثمن ، وإنما نحن هنا امام مهمة محددة ، وهي اعطاء اللون الاقتصادى لما قاله فقهيا ابن قيم الجوزية ، بحيث نستطيع بعد اعطاء هذا اللون التحليل ان نقول هذا ما نعتقد انه اقتصاد إسلامى .

الفقه الإسلامى الذى عرضه ابن قيم الجوزية يقول ان الثمن ، أو ما درج على تسميته في الفقه باسم التسعير ، يخضع للاحكام الآتية :

١ - إنَّ التسعير منه ما هو ظالم محرم ومنه ما هو عدل جائز ،

(١) انظر : د . محمد سلطان أبوعلى ، الأسعار وتخصيص الموارد في ظل التخطيط الاشتراكى - مصر الدعاصرة أبريل ١٩٦٩ د . عبدالسلام بدوى ، الاتجاهات الاقتصادية الحديثة في الاتحاد السوفيتى مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٦٧ .

٢ - القوى التي تعمل على الثمن في الاقتصاديات الاشتراكية هي على النقيض مما رأيناه في الاقتصاديات الرأسمالية . ان السوق لا يلعب دوره في هذه الاقتصاديات . يقول الاقتصاديون الاشتراكيون إنَّ القرارات الاقتصادية لا تؤخذ في الاقتصاديات الاشتراكية كأعمال لآلية ما نسميه الاسعار المسموعة ، وإنما هذه القرارات هي قرارات تخطيطية مكتبية .

هذا الذي يبدو على قدر كبير من التبسيط ليس على هذا النحو في المجال التطبيقي ، فما أسهل ان يقرر نظريا قاعدة ، ولكن ما أصعب ان تطبق هذه القاعدة . وهذا ما واجهته الاقتصاديات الاشتراكية . ولقد بذل الاقتصاديون الاشتراكيون جهودا ضخمة حاولوا فيها أن ينقلوا إلى التطبيق قاعدة ان القرارات الاقتصادية هي قرارات تخطيطية مكتبية . وصيغ لذلك عدد من النماذج الاقتصادية ، وامتدت هذه النماذج على مساحة واسعة ، بعضها وقف على طرف ، وهو النموذج المركزي أو الامرى الذي يصنع فيه القرار الاقتصادي بمعرفة هيئة تخطيطية مركزية . ويعنى ذلك ان الاثمان تتوقف عن اداء وظيفتها التي تقوم بها وتحل محلها قرارات مخططى الجهاز المركزي . وبعض آخر من هذه النماذج يقف على طرف آخر داخل الاقتصاديات الاشتراكية وفي هذه النماذج يستخدم الثمن لصنع القرار الاقتصادى ، ولكنه ليس ثمنا مسموعا ، وإنما هي الاثمان الظلية .

بالرغم من كثرة النماذج التي حاول بها الاقتصاديون ان يديروا الاقتصاديات الاشتراكية فان مشكلة الثمن هي واحدة من اعقد

انه لا يجب الاكراه على البيع بغير حق ، فيجوز أو يجب الاكراه عليه بحق (ص : ٣٥٦) .

٤ - رأى اصحاب ابى حنيفة انه لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس إلا إذا تعلق به حق ضرر العامة . فإذا رفع إلى القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل من قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك ، ورد عن الاحتكار فان أبى حبسه وعززه على مقتضى رأيه زجرا له ودفعاً للضرر عن الناس (ص : ٣٨) .

تمثل الفقرات الاربع السابقة مرحلة في التسعير في الفقه . وفي ضوء ما تقرر في هذه الفقرات : كيف يحدد الثمن في الاقتصاد الإسلامى ؟ الاجابة على هذا السؤال دقيقة ومعقدة . نحاول أن نفهم ما تقرر في الفقرات السابقة . قوى السوق موجودة ودورها واضح في تحديد الثمن ، قد يبدو انها القوى الاولى التي تعمل . وهذا هو البعد التحليلي الاول في معطيات الفقرات السابقة . وقرارات الدولة موجودة ايضا وتعمل على تحديد الثمن . والفكرة المعقدة في دور الدولة هي طبيعة هذا الدور . فهل إسلاميا تعمل قوى السوق أولا ثم يوجد دور الدولة كتصحيح للانحرافات . وإذا كان الامر كذلك فان دور الدولة إسلامية قد يتشابه مع مراحل تمر بها الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة .

استنادا إلى الفقرات السابقة ، فإنه يكون قويا أن نفهم أن دور الدولة ليس مرحلة تعمل على تصحيح الانحرافات ، واما يبدو انها احدى القوى التي تعمل بداية على تحديد الثمن . وعلينا الآن ان نتقدم خطوة في التحليل نقدم فيها الدليل المرجح للرأى الذى

فإذا تضمن ظلم الناس واكراههم بغير حق على البيع بضمن لا يرضونه ، أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام ، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل اكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بين الناس ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عرض المثل فهو جائز ، بل واجب (ص : ٣٥٥) .

٢ - تنازع العلماء في التسعير في مسألتين : أحدهما إذا كان للناس سعر غالب فأراد بعضهم أن يبيع بأعلى من ذلك فإنه يمنع من ذلك عند مالك وهل يمنع من النقصان ؟ على قولين . والمسألة الثانية هي ان يحدد لأهل السوق حدا ، أى ثمتنا معينا ، لا يتجاوزونه ، مع قيامهم بالواجب ، منع منه الجمهور ونقل المنع عن مالك ، وكان تعليله : اخاف أن يقوموا من السوق (ص : ٣٦٨ - ٣٧٣) .

٣ - ان التسعير قد يكون واجبا بلا نزاع بين الفقهاء . وصورة ذلك ان يلزم الا يبيع الطعام أو غيره من الاصناف إلا ناس معروفون . فلا تباع غيرهم تلك السلع إلا لهم . ثم يبيعونها هم بما يريدون . فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب فهذا من البغى في الارض والفساد والظلم الذى يحبس به قطر السماء . وهؤلاء يجب عليهم التسعير وألا يبيعوا الا بقيمة المثل ، والا يشتروا إلا بقيمة المثل . فلا تردد في ذلك عند احد من العلماء لأنه إذا منع غيرهم ان يبيع ذلك النوع أو يشتريه ، فلو سوغ لهم ان يبيعوا بما شاءوا أو يشتروا بما شاءوا كان ذلك ظلما للناس ، ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع ، وظلما للمشتريين منهم . وهذا الحكم من باب كما

الإسلامي ؟ القوى التي تعمل هي قوى السوق وقرارات الدولة يعملان متزامنين . والنتيجة التي استنتجها الامام ابن قيم الجوزية في ختام بحثه لهذا الموضوع تعمل مع التحديد الذي قلته . إنه يقول : وجاع الامر ان مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس فيه ولا شطط ، وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصالحهم بدونه لم يفعل (ص : ٤٨٣/٤) . ثم ايضا إن الطريقة التي نقلها ابن قيم الجوزية لكيفية عمل قوى السوق وقرارات الدولة عملا متزامنا على تحديد الثمن تؤكد النتيجة التي توصلنا اليها . انه يشرح هذه الطريقة على النحو التالي : ينبغي للامام ان يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشئ ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم ، فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون ، فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعامه سداد حتى يرضوا به (ص : ٣٧٤) . اتقدم للتعليق على بعض المصطلحات التي جاءت فيما نقلته سابقا عن ابن قيم الجوزية .

١ - المصطلح الاول جاء في العبارة المنقولة عن الامام مالك رضى الله عنه : أخاف ان يقوموا من السوق (ص : ٣٧٣) . قال ذلك عند الكلام عن تحديد الثمن ، أو بتعبير الفقهاء التسعير . يربطنا هذا المصطلح بقضية اقتصادية معروفة الآن في الدراسات الاقتصادية وهي قضية تحريك العرض ، أى تحريك الانتاج باستخدام الثمن كحافز أو مشجع . وهي قضية معقدة في الدراسات الاقتصادية ، وفيها ما هو حق ، وفيها ما هو باطل . ومن الحالات التي تثار عندها هذه الفكرة الاقتصادية حالة الاستعانة

اخترناه .

(ا) تبدأ نظرية الثمن في الاقتصاد الإسلامى بما يسميه الفقهاء السعر الغالب (ونلاحظ أن وصف الغالب) ليس اخلاقيا ، وإنما هو وصف اقتصادى بل ان هذا المصطلح يكشف عن ان الوصول اليه كان اعمالا لآلية معينة . ولا يستطيع ان افهم أن القوى التى عملت عليه كانت قوى السوق وحدها ، العرض والطلب ، إذ لو كانت هذه القوى هى التى عملت وحدها ، فإن الانحرافات عن هذا السعر تكون غير محتملة . بل إن الاقتصاد الوضعى يقول لنا فى هذا الصدد : انه لو كان الأمر كذلك فان قوى السوق تتولى تلقائيا تصحيح هذه الانحرافات . وهكذا أفهم ان السعر الغالب هو معطاة لقوى السوق ولقرارات الدولة كشخص اقتصادى .

(ب) تشير الفقرة الثالثة إلى حالة لم يترك فيها لقوى السوق أن تعمل من البداية على تحديد الثمن ، وإنما جاءت قرارات الدولة لتعمل مباشرة على تحديد الثمن . ونلاحظ ان عمل الدولة جاء على تحديد الثمن وليس على الغاء الحالة . فالغاء الحالة نتيجة لتحديد الثمن وليس العكس . وتشير الفقرة الرابعة إلى حالة مماثلة ، وهى حالة ما إذا تعلق بالتسعير حق ضرر العامة ، ونلاحظ هنا بصورة أوضح ان قوى السوق لم تعمل وإنما عملت قرارات الدولة وحدها .

نسأل ما هى القوى التى تعمل على تحديد الثمن فى الاقتصاد

البلاد النامية . إن ابن قيم الجوزية قد قال بهذه الفكرة منذ حوالى ستة قرون . بل إن الطريقة التى عرض بها هذه الفكرة تجعلها تعمل نوعين من الربط . ربط الاسعار بالاجور ، وربط اسعار السلع ببعضها . وهذا المعنى الثانى كان واضحا وضوحا كافيا عنده . ونقول عن هذا المعنى الثانى إن ابن قيم الجوزية عرض فكرة رائدة حتى بالنسبة للاقتصاديات المعاصرة . وهى فكرة ذات تفوق اقتصادى واضح . ان ما قاله هو ان اسعار السلع يجب ان تربط ببعضها فلا نسمح بان تزيد اسعار بعض السلع لغير سبب اقتصادى بينما تبقى اسعار السلع الاخرى ثابتة . والتفوق الاقتصادى لهذه الفكرة هو من زوايا عديدة . ومن صور التفوق ما تشرحه الحالة الآتية : فى بعض بلادنا الإسلامية تمسك الحكومة اسعار المنتجات الزراعية التقليدية مثل القطن والكتان والقمح والارز ، بل إنها تثبت اسعارها ، بينما تركت اسعار المنتجات الزراعية غير التقليدية مثل الخضر والفواكه . وقد ادت هذه السياسة الى زيادة فقر الفقراء لأنهم هم المنتجون للسلع التقليدية ، وادت الى زيادة غنى الاغنياء لأنهم هم المنتجون للسلع غير التقليدية . وكان لهذه السياسة نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة . من نتائجها الاجتماعية والاقتصادية اتساع التفاوت فى توزيع الدخول⁽¹⁾ ، ومن نتائجها الاقتصادية هذا التدهور فى انتاج المنتجات الزراعية التقليدية ، كالقمح مثلا ، وايضيا هيروب المزارعين وتبركيهم لللايتياج اليزراعى .

(1) Radwan, Samir, "Agrarian Reform and Rural Poverty", ILO, Jeneva, 1977.

بخبراء أجنبى للاستشارة بهم فى البلاد الإسلامية وهؤلاء الخبراء
 الاجانب من نصائحهم التقليدية المطالبة برفع الاسعار للوصول إلى
 زيادة الانتاج ، وفى نفس الوقت سوف يعمل رفع الاسعار على
 تقليل الطلب . والهدف هو الوصول الى توازن بين العرض
 والطلب . لكن هذا احدث اضطرابا فى الاقتصاد القومى كله
 وأوجد مشاكل تطبيقية قد تعذر حل بعضها . ومن ذلك الاثر على
 اصحاب الدخول الثابتة . اقول هذه قضية معقدة فى الاقتصاد ،
 وفيها ما هو حق وما هو باطل . حين يثير الامام مالك هذه القضية
 يجعلنا هذا نقول إن الاقتصاد الإسلامى قد تحسس مثل هذه
 القضايا الاقتصادية التحليلية . ويجعلنا نقول ايضا إن منهج معالجتنا
 من خلال ربطها بالتسعير وهو السياق الذى تكلم عنها فيه الامام ،
 هذا الربط يجيد ما هو باطل فى هذه القضية .

٢ - مصطلح آخر ورد على لسان ابن قيم الجوزية وهو :
 « المعاوضة بضمن المثل » . الكلمة التى تفيدنا هى كلمة المعاوضة .
 أفهم من هذا المصطلح أن التاجر إذا كان يبيع سلعة وكان العدل
 يتضمن تسعيرها فان هذا يلزم اقتصاديا للمعاوضة .

مصطلح المعاوضة يثير هو ايضا قضية اقتصادية . وهى ربط
 الاسعار بالاجور وتطبيق هذه الفكرة فى الاقتصاديات المتقدمة
 واسع الاستخدام فى السنوات الاخيرة . فالاجور فيها مبروطة
 بالاسعار وتتحرك بتحريك الاسعار وهذا التطبيق مراقب من النقابات
 العمالية ومن منظمات غيرها . وهذه الفكرة بالرغم من انها واسعة
 التطبيق فى الاقتصاديات المتقدمة إلا انها تكاد ان تكون محاصرة فى

الجوزية عن عدم وقوع التسعير في عصر النبي ﷺ يجمع في سببين .
السبب الاول هو ان اقتصاديات المجتمع كانت من النوع البسيط .
واقتصاد من هذا النوع نادرا ان تقع فيه تجاوزات سعرية . السبب
الثاني هو ان سلوك المسلمين في هذه الفترة كان سلوكا اقتصاديا
إسلاميا صحيحا . والسلوك الاقتصادي الذي نقول عنه انه صحيح
في عصر النبوة لا يشبهه السلوك الاقتصادي الرشيد في لغتنا
الاقتصادية المعاصرة ، فالرشد الذي نعتبره الآن محكوم بمقياس المنفعة
الخاصة . اما صحة السلوك الاقتصادي التي اعتبرناها في عصر النبوة
فهى صحة خلقية . هذان هما السببان في عدم حدوث التسعير في
عصر النبي ﷺ . وما قاله ابن قيم الجوزية في هذا الموضوع اجاب
على سؤال كبير شغل الفقهاء قديما ، وشغل المهتمين بالاقتصاد
الإسلامي حديثا .

ثالثا : التكيف والعلاج الإسلامى للاحتكار :

كانت لنا وقفة مع هذا الموضوع فيما سبق في هذا البحث . عرفنا
في هذه الوقفة بمعنى الاحتكار . وتبين ان الاقتصاد يربط الاحتكار
بعدد المتعاملين في السوق : بائعين ومشتريين . ويميز انواع الاحتكار
المختلفة ودرجة الاستغلال في كل نوع منها حسب هذا المعيار
العددي . استنتجنا هناك ايضا الفهم الإسلامى للاحتكار كموضوع
اقتصادي . وتبين ان الاقتصاد الإسلامى يربط الاحتكار ليس الى
عدد المتعاملين في السوق ، وإنما يربطه إلى معيار الاستغلال .
وباستخدام هذا المعيار امكن لنا ان نفهم الحالات التي

وهذا احد اسباب أن الكثير من بلادنا الإسلامية تستورد المنتجات الزراعية ، وهى عالية على العالم فى ذلك . ولتكمل الصورة ، فان سياسة اسعار المنتجات الزراعية مقارنة بنظيرتها المنتجات الصناعية تحاىي المنتجات الصناعية . وهذا ايضا من الاسباب التى جعلت بلادنا الاسلامية عالية على العالم فى الانتاج الزراعى .

٣ - المصطلح الثالث الذى أرى ان نقف عنده هو المصطلح الذى نقله ابن قيم الجوزية عن اصحاب ابى حنيفة : ان للسلطان ان يسعر إذا تعلق به حق ضرر العامة . والموضوع الاقتصادى الذى يثيره هذا المصطلح هو طبيعة المتغيرات التى تعمل على القرار الاقتصادى فى الاقتصاد الإسلامى . التسجيل الذى نقله ابن قيم الجوزية عن اصحاب ابى حنيفة يقول ان المتغيرات التى تعمل على القرار الاقتصادى إسلاميا ليست المتغيرات الاقتصادية وحدها وإنما تعمل معها متغيرات أخرى ، مثل المتغيرات الاجتماعية ، وهى واحدة من المتغيرات التى يمكن ان يسعها مصطلح (حق ضرر العامة) .

يبقى فى هذه الفقرة سؤال له أهمية خاصة عند بحث موضوع التسعير ، وهو لماذا لم يقع التسعير فى عصر النبى ﷺ ؟ أجاب ابن قيم الجوزية عن هذا السؤال بقوله : لانهم لم يكن عندهم من يطحن ويحبى ، ولا من يبيع طحيناً وخبزاً ، بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه فى بيوتهم وكان من قدم بالحب لا يلقاه احد ، بل يشتري الناس من الجالين ولهذا جاء فى الحديث : « الجالب مرزوق والمُحتَكِرُ مَلْعُون » (ص : ١٦٨) . هذا الذى قاله ابن قيم

الاحتكار ، وإنما المعتبر هو الاستغلال ، أبان تحليل ابن قيم الجوزية الاستغلال المعتبر هنا . يشير تحليله إلى أن العناصر الاخلاقية من محددات هذا الاستغلال . ولكن يشير تحليله ايضا إلى دور العناصر الاقتصادية في تكييف الاستغلال في هذه الحالات . يظهر العنصر الاقتصادي على سبيل المثال عند تحليله لحديث الرسول ﷺ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادِي » والذي فسرهُ ابن عباس : يمنع ان يكون له سمسار . يقول ابن قيم الجوزية :

نهى الحاضر العالم بالسعر ان يتوكل للبادي الجالب للسلعة ، لأنه إذا توكل له مع خبرته بحاجة الناس أغلى الثمن على المشتري . نهى عن التوكل له مع ان جنس الوكالة مباح ، لما في ذلك من زيادة السعر على الناس ، ونهى عن تلقى الجلب (ص : ٣٨) . إن العنصر الاقتصادي الواضح في العرض السابق هو الثمن .
٢ - اعتبر ابن قيم الجوزية من الحالات الاحتكارية الصورة الآتية :

ان يلزم الناس الا يبيع الطعام أو غيره من الاصناف إلا ناس معروفون ، فلا تباع تلك السلع إلا لهم ، ثم يبيعونها هم بما يريدون . فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب ، وهذا من البغى في الارض والفساد . فلو سوغ لهم ان يبيعوا بما شاءوا كان ذلك ظلما للناس : ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع ، وظلما للمشتريين منهم (ص : ٧/٣٥٦) . القضية الاقتصادية التي يثيرها هنا ابن قيم الجوزية هي قضية التوكيلات التجارية ، وهي ظاهرة اقتصادية شائعة في البلاد الإسلامية . وقد يكون فيها عناصر

اعتبرت إسلاميا من قبيل الاحتكار بينما هي غير معتبرة في الاقتصاد من هذا القبيل .

ماذا قال ابن قيم الجوزية عن الاحتكار؟ قرر كل الفقهاء : النهى عن الاحتكار ، وأسند ذلك إلى أدلته . لن نقوم باضافة عملية إذا وقفنا طويلا عند هذه الجزئية في دراسة الاحتكار إسلاميا . وإنما افضل ان نتقدم للإجابة على سؤال : ما الجديد الذى اضافهُ ابن قيم الجوزية الى دراسة الاقتصاد الإسلامى فيما يتعلق بالاحتكار؟ هذا السؤال حدد مهمتنا في هذه الدراسة التحليلية لكتاب ابن قيم الجوزية . وهذا السؤال جنبنا ايضا خطأ التكرار . أوجز فيما يلى ما اعتقده اجابة للسؤال السابق .

١ - سجل ابن قيم الجوزية النهى عن تلقى السلع قبل ان تجئ إلى السوق . وعلل ذلك بان البائع لا يعرف السعر فيشتري المشتري بدون معرفة القيمة . واورد في هذا السياق حديث الرسول ﷺ : « غُبْنُ الْمُسْتَرَسِلِ رِبَاً » (ص : ٣/٣٥٢) . وسجل ايضا منع تلقى السوق الحجيح والجلب من الطريق ، وسبقهم الى المنازل يشترون ثم يبيعون كما يريدون فيمنعهم والى الحسبة من التقدم لذلك (ص : ٣٥٣) .

وسجل ايضا النهى عن بيع الحاضر للبادى ، ونقل تعبير ابن عباس : لا يكون له سمسار (ص : ٣٥٤) . هذه حالات ثلاث يشير تحليل ابن قيم الجوزية على أنها من المعاملات المعتبرة صورا احتكارية في الاقتصاد الإسلامى . ويبين تحليل هذه الحالات ان عدد المتعاملين في السوق ليس هو المعيار المعتبر في تحديد

نشاطها على الجانب النقابي الذى يعمل على مصالح المنضمين اليها .
لكن هذه التنظيمات تحمل بصمات الانانية التى غرستها فينا
الاقتصاديات المعاصرة . ونسأل فى هذا الصدد :

هل توجد نقابة اطباء فى بلادنا الإسلامية قررت خفض الاجر
الذى يحصل عليه اعضاؤها ؟

ويمكن ان نقول هذا السؤال عن كل التنظيمات النقابية
الاخري .

نحن فى البلاد الإسلامية ، وفيما يتعلق بالتنظيمات النقابية كنا
مقلدين للمجتمعات الرأسمالية التى تقوم فلسفتها حديثا على فكرة
القوة المتوازنة ، والتى تتصارع فيما بينها :

نقابات العمال فى مواجهة جمعية المديرين ، جمعيات المديرين
فى مواجهة جمعيات المستهلك ، وهكذا . سلسلة لا نهاية لها من
القوى المتصارعة . والفلسفة الرأسمالية المعاصرة التى أقرت هذه
التنظيمات كانت تتوقع توازن قوى اقتصادية ولكنها انتجت صراعا
اجتماعيا له نتائج التدمير . وفى ضوء هذه الحقيقة نستطيع أن نفهم
ما يقرره ابن القيم الجوزية باسم الإسلام من منع اشتراك كل طائفة
يحتاج الناس إلى منافعهم .

ايجابية ، إنها تجلب السلع ، ولكن في واقع الامر وفيما وراء هذه الايجابية فان الدور الاقتصادي للكثير من هذه التوكيلات مشبوه . بعض من هذه التوكيلات متهم بانه يعمل ضد اقامة صناعة وطنية ، وبعضها متهم بانه قتل صناعة كانت قائمة . ونذكر في هذا الصدد بحالة بلد إسلامي كان قد استطاع ان يقيم صناعة دواء متقدمة وعملت البلاد الاجنبية ان تقتل هذه الصناعة فلم تستطع إلا عن طريق التوكيلات . لان المفجع في الامر ان الوكيل مواطن ، ويدير المعركة من الداخل وليس من الخارج . ابن قيم الجوزية في عرضه السابق اشار إلى الظلم الذي يقع على المشتري من قصر بيع السلع على ناس معينين ، وايضا اشار الى الظلم الذي ينال البائع . فكأنه بهذا ينبه إلى أثر التوكيلات على جانب العرض ، وبالتالي على جانب الانتاج .

٣ - سجل ابن قيم الجوزية التصرف الاحتكاري في حالة تتميز بالدقة . إنه يحكم بمنع اشتراك كل طائفة يحتاج الناس إلى حرقهم (ص : ٣٥٨) هذه الحالة تفتح باب المناقشة حول النقابات والتنظيمات المشابهة مثل نقابة اطباء ونقابة المحامين وغيرها من التنظيمات التي تعرفها الاقتصاديات المعاصرة . السبب الذي يقيم عليه ابن قيم الجوزية هذا الحكم بالمنع هو : لما في ذلك من اعلاء الاجرة (ص : ٣٥٨) . فتح باب المناقشة حول هذه القضية يجعلنا نثير باسم الاقتصاد الإسلامي الاحتكار في الخدمات وقد تكون الرؤية الاقتصادية والاجتماعية السلبية في هذا النشاط الاقتصادي غير واضحة عند البعض ، فهذه التنظيمات تركز في الجزء المعلن من

المبحث الثالث

مساهمات اقتصادية اخرى

اولا : سبب اقتصادى لتحريم الربا :

رأس المال والفائدة أو الربا موضوع تقليدى عند البحث فى الاقتصاد الإسلامى . اضاف ابن قيم الجوزية إلى هذا الموضوع عنصرا اقتصاديا جديدا يقول :

يمنع من افساد نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجرا ، فانه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله ، بل الواجب ان تكون النقود رؤوس اموال يتجر بها ولا يتجر فيها ، وإذا حرم السلطان سكة لو نقدا منع من الاختلاط (ص : ٣٥٠) . المعنى الاقتصادى الذى ابرزه من الفقرة التى نقلتها هو ما يتعلق بجعل النقود رؤوس اموال يتجر بها ولا يتجر فيها . يمكن فى هذا المعنى احد اسباب تحريم الربا فى الاقتصاد الإسلامى . لان الربا هو اتجار فى النقود وليس اتجارا بالنقود . بعد هذه الرؤية الاقتصادية لمقولة ابن قيم الجوزية نتقدم ايضا فى اتجاه اكتشاف ابعاد اخرى فيما قاله :

١ - ارتبط الاقتصاد الوضعى فى بعض مراحله بعبارة نقلت عن ارسطو : النقود لا تلد نقودا . وكانت هذه العبارة سند تحريم

والأثم فيمنعوا البركة وسعة الرزق فيجمع لهم عقوبة الآخرة ونزع
البركة في الدنيا . (ص : ٣٦١) .

هذا ما اعتبره مسك الختام في قراءتنا الاقتصادية لكتاب الطرق
الحكومية في السياسة الشرعية .

الربا عند من ارتبط بذلك في العصور الوسطى . تفضل عبارة ابن قيم الجوزية عبارة ارسطو من اكثر من وجه . فتعبير ابن قيم الجوزية تعبير اقتصادي ، وتتضمن تحديد وظيفة النقود ، وهي تسهيل التبادل ، بينما نعرف ان ارسطو كان يرى ان التبادل حرفة غير طبيعية أو غير نظيفة .

٢ - لا يقتصر التفوق الاقتصادي لعبارة ابن قيم الجوزية على ما سبق ، وانما لهذا التفوق عناصر اخرى . ان الدراسات تثبت ان المجتمعات التي بنيت اقتصاديا على اساس الاتجار في النقود ، أى العامل بالربا تكون هشة اقتصاديا . ومن الامثلة على ذلك من التاريخ فترة الرأسمالية التجارية ، ونذكر حالة اسبانيا بصفة خاصة .

ثانيا : ربط السلوك الاقتصادي بما شرعه الله :

نعرف ان الاقتصاد الإسلامى هو اقتصاد اخلاقى . ويعتبر هذا هو الاطار العام الذى يمثل العامل المشترك في تحليل ابن قيم الجوزية . انه يربط كل انواع السلوك الاقتصادي بالالتزام بشرع الله . واقتصر هنا على عرض نموذج واحد من النماذج الكثيرة التي ذكرها . يقول : لو اعتمد الجند والامراء مع الفلاحين على ما شرعه الله ورسوله وجاءت به السنة وفعله الخلفاء الراشدون لاكلوا من فوقهم ومن تحت ارجلهم ، وافتتح الله عليهم بركات من السماء والارض وكان الذى يحصل لهم من المغل اضعاف ما يحصلونه بالظلم والعدوان ، ولكن يأبى جهلهم وظلمهم إلا أن يرتكبوا الظلم

فهرس

القسم الاول فى النظرية الاقتصادية

الفصل الاول

تحليل اقتصادى لكتاب الكسب للامام الشيبانى

- المبحث الاول : المصنف والكتاب وتصنيفه الاقتصادى ١٩
المبحث الثانى : دراسة اقتصادية للكتاب ٢٥
كلمة ختامية ٣٩

الفصل الثانى

تحليل اقتصادى لكتاب احكام السوق

للفقيه يحيى بن عمر

- المبحث الاول : المؤلف - الكتاب - تصنيفه الاقتصادى ٤٣
المبحث الثانى : التعريف بالآراء الفقهية فى الكتاب ٤٧
المبحث الثالث : التحليل الاقتصادى للكتاب ٥١
خاتمة : الاهمية التاريخية للدراسة ٦١

الفصل الثالث

تحليل اقتصادى لكتاب البركة فى فضل السعى والحركة

محمد بن عبد الرحمن الوصائى الحبشى اليمنى

- المبحث الاول : المؤلف - الكتاب - التصنيف الاقتصادى ٦٥
المبحث الثانى : التحليل الاقتصادى للكتاب ٧٣
المبحث الثالث : ايجاب وسلب ١٠٣

الفصل السابع

تحليل اقتصادى لكتاب الطرق الحكيمة ابن قيم الجوزية

- المبحث الاول : المصنف - الكتاب - التصنيف الاقتصادى .. ٢٢٣
- المبحث الثانى : الثمن بين قوى السوق ودور الدولة ٢٢٩
- المبحث الثالث : مساهمات اقتصادية اخرى ٢٤٥

القسم الثانى فى التنظيم المالى الإسلامى

الفصل الرابع

تحليل اقتصادى لكتاب الخراج للقاضى ابى يوسف

- المبحث الاول : المؤلف - الكتاب - تصنيفه الاقتصادى ١١٩
المبحث الثانى : الايرادات ١٢٥
المبحث الثالث : النفقات ١٢٩
المبحث الرابع : من اخلاق النظام المالى الإسلامى ١٣٧

الفصل الخامس

تحليل اقتصادى لكتاب الاموال للامام ابى عبيد

- المبحث الاول : المؤلف - الكتاب - بين كتاب الخراج
وكتاب الاموال ١٤٧
المبحث الثانى : تحليل اقتصادى لموضوعات الكتاب ١٥٥
المبحث الثالث : محددات اقتصادية وقواعد اخلاقية ١٧٣

القسم الثالث

فى النظرية الاقتصادية للدولة فى الاسلام

الفصل السادس

تحليل اقتصادى لكتاب الاحكام السلطانية للمواردى

- المبحث الاول : مدخل إلى الدراسة ١٨٥
المبحث الثانى : دور الدولة المالى ١٩١
المبحث الثالث : دور الدولة الاقتصادى ٢٠٥

كتب وأبحاث للمؤلف

في الاقتصاد الإسلامى

- ١ - الاقتصاد الإسلامى والفكر الاقتصادى المعاصر - نظرية التوزيع ، الناشر مجمع البحوث الإسلامية - الأزهر الشريف .
- ٢ - منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى ، الناشر الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

في الاقتصاد

- ٣ - تخطيط القوى العاملة مع دراسة تطبيقية على القطاع الزراعى فى مصر (رسالة الدكتوراة) .
- ٤ - دراسات فى التخطيط الاقتصادى .
- ٥ - نماذج الاقتصاد الكلى .
- ٦ - الموارد الاقتصادية والتكامل الاقتصادى فى العالم الإسلامى .
- ٧ - مدخل لاقتصاديات التقدم التكنولوجى .
- ٨ - تاريخ الفكر الاقتصادى .

حياة المؤلف في سطور

* دكتور رفعت العوضى — من مواليد ١٩٣٨ — مصر

* أتم تعليمه الابتدائي والثانوي في الأزهر وحصل على بكالوريوس الاقتصاد من تجارة الأزهر .
* نال درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي (١٩٧٢) ، ثم الدكتوراه في التخطيط الاقتصادي (١٩٧٩) .

* عمل معيداً ثم مدرساً مساعداً بكلية التجارة — جامعة الأزهر ، ويعمل بها حالياً مدرس اقتصاد .

* عمل أستاذاً زائراً للاقتصاد الإسلامي بجامعة قطر عامي ١٩٨١ — ١٩٨٢ — ومعار جامعة أم القرى لتدريس الاقتصاد منذ عام ١٩٨٣ .

* من مؤلفاته في الاقتصاد الإسلامي : نظرية التوزيع ، ومنهج الادخار والاستثمار ، والموارد الاقتصادية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي .

* ومن مؤلفاته في الاقتصاد : تخطيط القوى العاملة ، ودراسات في التخطيط الاقتصادي ، وتاريخ الفكر الاقتصادي ، ومدخل لاقتصاديات التقدم التكنولوجي ، ونماذج الاقتصاد الكلي .

* حضر بعض المؤتمرات العالمية عن الاقتصاد الإسلامي ، منها : مؤتمر حيف الذي نظمته منظمة العمل الدولية (١٩٨٠) ، والمؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي بإسلام آباد (١٩٨٣) .